جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1870-1914م)

مذكرة مكمّلة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطـالب: **تحت إشــراف الأســتاذ:**

الدراجي بن قلية **محمد حركات**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. عبد القادر كركار	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي	رئيساً
أ. محمد حركات	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ.نور الدين ممي	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية : 1438 - 1439هـ/ 2017 - 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

- المجادلة الآية :١١-

صدق الله العظيم

الإهداء

الحمد الله ربي العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

اما بـــــعد: اهدي ثمرة جهدي هذه

- الى من أوصاني بهما الله إحسانا وينبض القلب بذكرهما وهما الولدين الكريمين
- والدي تغمده الله برحمته الواسعة واسكنه فسيح جناته : **محمد** المدعو زقرير
- و أمي العزيزة حفظها الله واطال عمرها والتي كانت تشجعني دوماً على مواصلة تحصيلي العلمي: أم الخير.
- الى من قاسمتني أفراحي وساندتني عند الشدائد حليلتي الكريمة .
- و أبنائي الأعزاء حفظهم الله :جميدة ومعاذ والعلمي وشعيب وشيماء وفاطمة الزهراء وشاكر
- الى أرواح شهداء الحرية في وطني الغالي الذين ضحوا بأغلى ما يملكون طيلة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

الشكر والعرفان

قال الله تعالى ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾

الحمد الله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات، وأمدني بالقوة والعزم

على مواصلة مشواري الدراسي وتوفيقه لي على إنجاز هذا العمل المتواضع

فأحمد ك اللهم وأشكرك على نعمتك وفضلك ،وأسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى

والصلاة والسلام على حبيبك الأمين عليه أفضل وأزكى التسليم .

- كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير للأستاذ الفاضل :أ.محمد حركات الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي لإتمام هذا البحث .
- كما أتقدم بشكري الى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب او من بعيد خاصة الأستاذ الفاضل :أ. د. علي غنابزية والى كل من الزملاء : معاش أسامة ويوسف عبد الرزاق والصديق :د. سليم رهيوي.
- كما أتقدم بشكري وأمتناني الى قسم العلوم الانسانية بجامعة الشهيد حمة لخضر من الطاقم الإداري وعمال وأخص بالذكر هنا أساتذة قسم التاريخ الذين درسوني طيلة مشواري الدراسي بالجامعة.

قائمة المختصرات

1. العربـــــــــــــية:

الرمز	الشرح
تر	ترجمة
ص	صفحة
ط	طبعة
تق	تقديم
تح	تحقيق
ش. و. ن. ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
د.ت	دون تاريخ
ج	جزء
م .و . ك	المركز الوطني للكتاب
/	/

2. المختصرات باللغة الفرنسية *:*

الرمز	الشرح
OP , cit	OPera-Citato. (auvrage cite)
P	Page
G,G,A	Gouvernements General Algérie
C,S,G,A	Conseil Superior d Government de Algérie
M, F,F	Ministres de France de finances

مقدمة

بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830م شرع في تنظيم، وهيكلة أجهزته المختلفة لتوطيد أركانه، بما يضمن له البقاء من جهة، واستغلال خيرات وثروات البلاد من جهة أخرى، ومن أهم هذه النظم والأجهزة، ما تعلق منها بالجانب المالي، لأن الاستعمار قام منذ الوهلة الأولى مصادرة الأراضي والأوقاف ونهب الخيرات المختلفة، ثم دعم هذا الاستغلال الممنهج بدعم الاستيطان الأوربي، والتمليك لضمان نهب أوسع لأراضي الجزائريين وممتلكاتهم.

ومع مجيء الجمهورية الفرنسية الثالثة، ونهاية فترة الحكم العسكري في الجزائر وبداية الحكم المدني، بدأت معالم النظام المالي الاستعماري في الجزائر، تتضح أكثر عبر إنشاء مؤسسات مالية استعمارية، وتنظيم الترسانة القانونية الاستعمارية، بمراسيم جديدة تتيح استغلال أقوى لخيرات البلاد، واثقال كاهل الاهالي بمنظومة ضريبية مجحفة، وهي الفترة التي وقع اختيارنا عليها لدراستها.

—الإطار المكاني والزماني للموضوع:

موضوع النظام المالي الاستعماري في الجزائر حدد بفترة زمنية ما بين(1870-1914) ،

بدأتها بسنة 1870، والتي تعد سنة حاسمة بالسنة السياسية الاستعمارية الفرنسية؛ في الجزائر بما لها من تحولات على المستويين الداخلي والخارجي، متمثلة في انهزام فرنسا في حربها مع بروسيا (المانيا)، وكذا تحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني.

وأنهيتها بسنة 1914وهي بمثابة بداية الحرب العالمية الأولى والتي كان لها تأثيراتها على السياسية المالية الفرنسية من حيث العوامل الخارجية.

أما الاطار المكاني فهو معني بنطاق الجزائر بالتحديد.

-**أسباب اختيار الموضوع:** دفعتني عدة دوافع لاختيار موضوع الدراسة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- الرغبة في دراسة النظام المالي الاستعماري في الجزائر، والوقوف على الاستغلال الاستعماري للشعب الجزائري في أبشع صوره من قبل السلطة الاستعمارية الفرنسية.

- رغبتي في البحث في جوانب بعيدة عن الشق السياسي، مثل الجانب المالي والاقتصادي.

- التعرف على المؤسسات المالية الاستعمارية، وطرق تسييرها وتنظيمها في الجزائر.

- الوقوف على أهم القوانين المنظمة للشؤون المالية للجزائر خلال العهد الاستعماري.

-إماطة اللثام عن الإقطاع الذي مارسه المستوطنون ضد الأهالي الجزائريين الذين استعبدوا في أرضهم.

- رغبتي في التعرف الى أي مدى وصل المستوطنون بالاستقلال المالي في الجزائر.

إشكالية البحث:

- لقد طبقت فرنسا نظاما ماليا في الجزائر انعكس على الأهالي والمستوطنين وترك آثار مختلفة في الفترة المدروسة ما بين (1870-1914)كيف تم ذلك؟.

وعليه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الأسس التي اعتمدتها فرنسا لتجسيد النظام المالي الاستعماري؟

- ما هي علاقة النظام المالي الاستعماري الفرنسي بنظام الحكم الاستعماري في الجزائر؟.

- ما مدى مراعاة النظام المالي لواقع المجتمع الجزائري؟

– هل توجد علاقة بين النظام المالي المطبق في فرنسا والنظام المالي المطبق في الجزائر وما تأثيرها على المستوطنين؟

– مناهج الدراسة:

بالنسبة لمناهج البحث فقد اعتمدت على المنهج التاريخي الضروري لإبراز القيمة التاريخية للأحداث والتحقق من صدقيتها حسب تسلسها الزمني، وكذا المنهج الوصفي الذي استعنت به، في وصف بعض الأحداث والمعطيات من شقيه الكمي والكيفي ، وكذا المنهج التحليلي والذي أفادني في تحليل مختلف المعطيات المتوفرة، خاصة الإحصائيات وربطها والمنهج الإحصائي اعتمدت عليه بشكل أساسي وكبير، في مختلف مراحل البحث من خلال دراسة الجداول، والأشكال البيانية والنسب المئوية، وتوضيح بعض المعطيات الإحصائية وهذا لتسهيل فهم الدراسة.

–خطة البحث:

يتألف هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة بالإضافة الى الملاحق والفهرس، الفصل الأول وحمل عنوان النظام المالي الاستعماري في الجزائر من 1830الى 1870م وتم مقسيمه إلى سبعة عناصر، العنصر الأول وهو التعريف بالنظام المالي، والعنصر الثاني إبراز هياكل النظام المالي، وتناولت فيه الخزينة العمومية، وكذا الإدارة المالية بفروعها، فيما يخص العنصر الثالث فتطرقت فيه إلى تأسيس النظام المالي الاستعماري قبل 1870، والعنصر الرابع، فقد سلطت الضوء فيه على التعريف بالميزانية المالية، وأهم ركائزها والخامس تكلمت فيه عن الايرادات المالية بأنواعها المختلفة، وتطرقت في السادس الى مرحلة تطور النظام المالي في هذه الفترة من (1848م–1858) ، وكذا العنصر السابع والاخير تكلمت فيه عن مرحلة تنظيم الميزانيات (1858–1870)، وبها ختمت دراسة الفصل الأول.

أما الفصل الثاني والذي يعد المحور الأساسي للبحث، أو بمثابة العنوان الأساسي للموضوع ، والمعنون بالنظام المالي الاستعماري في الجزائر في فترة الحكم المدني قبل (1914) ، وقمت بتقسيمه إلى ستة عناصر، العنصر الأول تكلمت فيه عن مرحلة التحول من النظام العسكري إلى النظام المدني، والعنصر الثاني تطرقت فيه إلى نفوذ المعمرين داخل سلطة القرار الفرنسية، والثالث تكلمت فيه عن مرحلة سن القوانين المالية، والعنصر الرابع تطرقت فيه إلى مرحلة اللجان البرلمانية، التي توافدت في هذه الفترة.

أما الخامس فخصصته للحديث عن تأسيس المجالس النيابية المالية، والتي بموجبها تم الحصول على الاستقلال المالي، أما العنصر السادس والاخير والذي يعد الأهم من الناحية الإحصائية، والذي تطرقت فيه إلى نظام الميزانية بعد 1870م وتطرقت فيه إلى أنواع المداخيل المالية بتفاصيلها، بما فيها نظام الضرائب، والمؤسسات المالية والقروض المالية وأنهيته بجزء للنفقات المالية.

أما الفصل الثالث، والذي أخذ عنون بانعكاسات النظام المالي الاستعماري في الجزائر، على الأهالي والمستوطنين، فقسم إلى خمسة عناصر، العنصر الأول تكلمت فيه عن تحطم البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، بما فيها تحويل المجتمع من نظام اجتماعي قبلي متماسك، إلى تشتيته وتفريقه على شكل أسر، والعنصر الثاني معنون بتدهور الوضع الاجتماعي للأهالي، والذي تعرضت فيه للأزمات الحادة، التي عاشها المجتمع الجزائري، بما فيها الفقر والمجاعة الكبرى، والجفاف والامراض، أما العنصر الثالث والذي تطرقت فيه إلى استمرار الثورات الشعبية، كرد فعل على السياسة المالية، التي طبقتها فرنسا على الاهالي، وركزت فيه على أهم الثورات الشعبية، أما العنصر الرابع، والذي خصصته لهجرة الاهالي، إلى كل من المشرق العربي وفرنسا، وأما العنصر الخامس فكان حول الانعكاسات على المستوطنين، وتكلمت فيه عن مدى تطور النمو الكولوني إلى الاستقلال ماليا، وفي الأخير

أنهيت بحثي بخاتمة، تطرقت فيها إلى أهم النتائج التي توصلت ، إليها من خلال دراستي لهذا الموضوع .

- **المصادر والمراجع المعتمدة:**

اعتمدت في إنجاز البحث على جملة من المصادر والمراجع أهمها:

كتاب "**الجزائريون المسلمون وفرنسا**" **بجزئيه الأول والثاني**، لمؤلفه **شارل روبيرت أجيرون** بالإضافة إلى كتابه **تاريخ الجزائر المعاصرة**، اللذين لا يمكن لأي باحث في تاريخ الجزائر المعاصر أن يستغنى عنهما، وقد أفاداني في مراحل بحثي خاصة الفصل الأول في عنصر الضرائب وفي القروض المالية، حيث عرض الكاتب بشكل مفصل مختلف الضرائب المفروضة على الجزائريين، وكذا القروض الرائجة في العهد الاستعماري وشروط الاستفادة منها، غير أن ما يعاب على الكاتب عدم التعمق في تبيان الفروق العنصرية الممارسة على الجزائريين، في ما يتعلق بالقروض المالية والنفقات المالية.

- **كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي** لمؤلفه **بن داهة عدة** والذي يعد كتاب متميز خاض صاحبه، فيه موضوع الأرض وملكيتها، ورد مختلف القوانين المنظمة لملكية الأراضي، وقد أفادني في دراسة عنصر المؤسسات المالية وكذا القروض.

-كتاب **الحركة الوطنية الجزائرية** في جزأيه الأول والثاني لمؤلفه **أبو القاسم سعد الله** والذي استعنت بجزئه الأول في دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية (1830-1870) والجزء الثاني استعنت به في دراسة علاقة المستوطنين الأوروبيون بفرنسا وانعكاساتها على الأهالي ومحاولتهم الحصول على الاستقلال المالي.

- **كتاب اللجان البرلمانية الفرنسية في الجزائر(1871-1892)** لمؤلفته حياة سيدي صالح وقد أفادني هذا الكتاب في الفصل الثاني فيما يخص اللجان البرلمانية الموفدة من فرنسا الى الجزائر.

- بالإضافة الى كتاب "**كتاب الجزائر**" لمؤلفه أحمد توفيق المدني الذي استعنت به في التعريف بعض هياكل النظام المالي الاستعماري .

أما فيما يخص الكتب باللغات الأجنبية فقد اعتمدت على عدة كتب باللغة الفرنسية أهمها:

كتاب Le Régime Financier de l'Algérie وهو على شكل أطروحة دكتورة في العلوم السياسية والاقتصادية لسنة 1900 لكاتبه جوزيف بدوتjoseph boudot)) والذي استعنت به في دراسة جميع مراحل التطور النظام المالي وكذا في بعض الإحصائيات المالية في الفترة ما قبل 1900م وبعض القوانين المالية لتأسيس النظام المالي .

وكتاب Gouvernement Administration Legislation Algérie للكاتبين الفرنسيين Leon béquet و Marcel Simon والذي أفادني في نظام الميزانية ، وتأسيس المجالس المالية في الفصل الثاني واستعنت به في بعض الإحصائيات المالية كذلك.

-وكذا منشورات الحكومة العامة في الجزائر منها

-Statistique financière de l'Algérie du Nord et territoires du Sud

استعنت بها في بعض الإحصائيات وجداول طيلة الفترة المدروسة.

وأثناء اعتمادي لهذه المصادر والمراجع بما فيها الأجنبية والعربية

في ما يخص المصادر الأجنبية، من خلال إحصائيات قلما نجدها في المراجع الأخرى، وبعضها نأخذه بتحفظ ، ما دام من جهة واحدة (الاستعمارية)كونها لم تراع الجهة الثانية

(الأهالي) من حيث الخصوصيات، إلا نها أفادت البحث بمعلومات ثرية وذات أهمية ، فسرت الكثير من المسائل المالية فمثلا جوزاف بدوت(JOSEPH BOUDOT)في كتابه المذكور أعلاه وكذلك شارل روبيرت اجيرون في كتابيه المذكورين أعلاه .

أما المصادر العربية في حقيقتها وصفية للحالة ونقدية للنظام المالي ورغم عدم تخصص أصحابها مثلا أحمد توفيق المدني في كتاب الجزائر وما يطرحه فيه يمثل نضرة شاهد للعيان والذي وقف على السياسة المالية الفرنسية وتأثيرها ولاسيما السلبية على المجتمع الجزائري .

- **صعوبات البحث:** يعد البحث في مجال النظام المالي من المواضيع المتخصصة والتي تتطلب دراية بالجوانب المالية والاقتصادية والانفتاح والتعاون مع أصحاب الاختصاص في هذا المجال لبلورة المصطلحات والاساسيات التي تضبط هذا الميدان، ولعمري فهذه تعد أول صعوبات البحث ،فضلا عن أمور أخرى نلخصها فيما يلي.

1- أغلب الدراسات المتخصصة في النظام المالي ،باللغة الأجنبية مما تعذر الاطلاع عليها بالتفصيل ،بسبب عامل الوقت ،وإنجاز الترجمة لموادها المتعددة .

2- طبيعة الموضوع، جديد ولم يكتب فيه الكثير.

3- الارتباطات الأسرية والاجتماعية والمهنية حالت في بعض الأحيان بين إنجاز البحث والوصول إلى مواضع المصادر في المكتبات ومراكز البحث والأرشيف خارج محل الإقامة.

وفي الأخير وبالرغم من الجهد المبذول، في سبيل هذا العمل من أجل وضعه في الصورة التي هو عليها الآن، ومتيقن بأن هناك ثغرات مازالت لم تعالج، إذ لا يمكن لأي عمل فردي أن يسدها، ويبقى الباب مفتوحا للدارسين والباحثين على حد سوء، لتناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، كما أتقدم بالشكر والامتنان، الى كل من قدم لي مساعدة لإتمام هذا البحث المتواضع، سواء من بعيد أو من قريب، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ الفاضل **محمد حركات**، على توجيهاته القيمة ونصائحه ومساعداته، فإن أصبت فذلك توفيق من الله وما أخطأته فإنه مني.

الفصل الأول

النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1870-1830)

1- مفهوم النظام المالي

2- هياكل النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر

3- تأسيس النظام المالي الاستعماري (1830-1870)

4- الميزانية العمومية(1830-1848)

5- الايرادات المالية للخزينة العمومية (1830-1870)

6- مرحلة تطور النظام المالي (1848-1858)

7- مرحلة تنظيم الميزانيات (1858-1870)

I-1-مفهوم النظام المالي:

النظام المالي وهو عبارة عن مجموعة من المداخيل والمخرجات، تتفاعل فيما بينها عن طريق إجراءات عملية لتحقيق أهداف معينة، ويراعى مدى نجاح هذه الأهداف في تحقيقها على أرض الواقع، وهو عبارة كذلك عن تجمع لأسواق مختلفة ومؤسسات مالية، ووظيفته الحفاظ على الموازنة بين الإيرادات والنفقات، ويعد من أهم معايير قوة الدولة أو ضعفها، بحيث يظهر القدرة الاقتصادية والسياسة لها[1].

I-2-هياكل النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر قبل (1830-1870)م

عمدت الإدارة الاستعمارية في الجزائر، على وضع نظام مالي في الجزائر، يهدف الى تدعيم سياستها الاستعمارية الاستيطانية، فوضعت له هياكل إدارية ومالية تحت إشراف الإدارة العامة للمستعمرات، متمثلة في وزارة الحرب، ومن أهم هياكل هذا النظام نذكر[2].

I-2-1-الخزينة العمومية :(le trésorerie publique)

ما إن اجتاحت قوات الاحتلال الفرنسي مدينة الجزائر عشية 05جويلية 1830م، قام جنود الحملة بالسطو على خزينة الدولة لقصر الداي، والتي تم دمجها (الخزينة)مباشرة تحت وزارة البريد الى غاية 1848م، ثم حولت الى وزارة المالية، حيث أصبحت الخزينة العمومية تابعة للمستعمرة في الجزائر، وكانت تحت مسؤولية الحاكم العام، يرأس الخزينة العمومية قابض عام وهو رئيس المحاسبين الماليين[3] للمستعمرة، وهو المراقب الأعلى للميزانية الجزائرية وتتم المداخيل والمصاريف تحت مسؤوليته وله قابض عام ونائب في كل من مدينة

[1]- حامد عبد المجيد نزار: **المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة 1988، ص24.

[2]- أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، دار المعارف البليدة الجزائر، ط2،1962، ص 258.

[3]- نفسه، ص259.

الجزائر و وهران وعنابة ،وعدة موظفين من أنحاء البلاد، وكل الحسابات في الجزائر تحت مراقبة المراقب العام للمالية[1] .

I-2-2-الإدارة المالية:(la administration de financière)

تعتبر الإدارة المالية من بين الأجهزة المحركة للنشاطات الاقتصادية ،وهي المسؤولة عن جمع أموال الضرائب، والإتاوات وكل المداخيل المالية للبلاد، ويرأس هذه الإدارة مراقب عام للمالية، وتُشغل الإدارة المالية نوعين من الموظفين ،موظفين فرنسيين والذين يتم توظيفهم من وزارة المالية الفرنسية، ولهؤلاء مراكز ممتازة وتابعين من حيث الرتب والترقيات الى وزارة المالية بباريس، وموظفين جزائريين يتقلدون رتب أدنى من هؤلاء الفرنسيين ويشغلون مناصب ثانوية ويشرف على تعيينهم الحاكم العام بالجزائر، ولهذه الإدارة فروع.[2]

I-2-2-1- إدارة تسجيل أملاك الدولة والرهن (la direction de propriété détate hypothécaire la administration enregistrement)

وهي أحد فروع الادارة المالية تقوم بإحصاء وتسجيل كافة ممتلكات المستعمرة (الجزائر)، من عقارات وممتلكات عمومية وخاصة، وتضع لهم نسبة رسم التسجيل، نفس ما هو معمول به في فرنسا، كما تقوم بعملية الرهن في حالة أي شخص أن يضع ممتلكاته رهن مبلغ معين يستلفه من البنك، وأغلب موظفي هذه الادارة فرنسيين، وتابعة لوزارة المالية من حيث المراقبة، والحاكم العام هو المسؤول عن سيرها وتنظيمها[3].

---

[1]– joseph boudot: **Régime financier de l'Algérie**, These ,pour le doctorates sciences politiques et Economiques, université de Paris ,faculty de droit,Imprimerie Berger levrault et,1900,p10.

[2]– أحمد توفيق المدني المرجع: سابق ص283.

[3] - jeans hess: **la vérité sur lalgérie,librairie**,universelle,33Rue debrovence,paris1905,p182

I-2-2-2-إدارة الضرائب المختلفة(la direction d impôts différents)

وهي أحد فروع الإدارة المالية، وهي عبارة عن قابضة عامة للضرائب المختلفة بشتى أنواعها، كالضرائب المعنية بالا شخاص وهي كضريبة اللزمة والسخرة وضريبة المهن والمختلفة كالعشور والزكاة والحكور وضريبة حقوق التسجيل، يشغل هذه الإدارة موظفون يعينون عن طريق إجراء امتحان، والحاكم العام هو الذي يشرف على تعيينهم في مراكزهم، ويراقبهم من حيث دورهم المهني، كما أن لها عدة مكاتب على مستوى البلديات والعمالات في الجزائر، يرأس كل مكتب مدير وظيفته قبض الضرائب والإتاوات[1].

I-2-2-3-إدارة الجمارك(la administration de douane)

وهي أحد فروع الإدارة المالية، ووظيفتها هي تنفيذ قرارات الحكومة المتعلقة بمراقبة الصادرات والواردات من البضائع، وما تستخلصه عن طريقة المراقبة لهذه الأخيرة وما تفرضه من ضرائب على أصحابها، وهي تحت مسؤولية الحاكم العام ويرأسها مدير عام للجمارك والذي مقره بمدينة الجزائر[2].

I- 3- تأسيس النظام المالي الاستعماري (1830-1870):

عمد الاستعمار الفرنسي إلى تثبيت أركانه في الجزائر، عبر تنظيم مختلف الجوانب خاصة الاقتصادية منها، وهذا ما دفعه إلى إصدار مراسيم عدة لتنظيم الشأن المالي، مما يسهل عملية نهب الثروات والخيرات التي تزخر بها الجزائر[3].

---

[1]- أحمد توفيق المدني: مرجع السابق ص261.

[2] - مرجع نفسه ص262.

[3] - أبو القاسم سعد الله :**الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1939)** ،ج2،دار الغرب الاسلامي ،بيروت لبنان، 1992، ص82.

وعلى هذا الأساس بادرت السلطات الفرنسية بعد احتلالها مباشرة، بتأسيس مصلحة إدارية وظيفتها مالية بحتة، وفق مرسوم ملكي يقضي بفصل النفقات المدنية عن العسكرية، إلا أنها من حيث التسيير فهي تحت مسؤولية وزير الحرب، الإدارة المالية لها الحق في الرقابة على جميع الخدمات المالية[1].

وفي إطار تنظيم الشأن المالي صدر مرسوم 01 سبتمبر 1834م، الذي تم بموجبه إنشاء حكومة خاصة بالممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، ثم تم مباشرة تنصيب مدير للمالية ،وبعدها بسنتين جاء مرسوم ملكي في 21أوت 1836م الذي خول له حق الإشراف عن كل الأعمال المالية والمحاسبة المالية في الجزائر، يوجه ويشرف تحت سلطة الحاكم العام، وهو المسؤول عن جميع فروع الإدارة المالية، المسؤولة عن جميع الإيرادات المالية، وهو الذي يوضع الضريبة والاشتراكات المالية، كما له الحق في التحقيق عن جميع الخزائن العامة دون استثناء بما فيها الخزينة المحلية وخزينة المؤسسات العمومية[2]، و له كذلك حق الرقابة على كل المنتجات المالية والنفقات المالية، وتدوينها لدى القابض المحاسبة والذي يقوم هو الآخر بإرجاعها للمحاسبات المالية العامة، ويقوم بتقديمها إلى وزير المالية، يتم تقريرها ضمن ديوان الضرائب، نفس القرار الوزاري الى جانب الحاكم يتم تنصيب مستشار إداري[3].

والذي يعد مسؤولا إداريا قائما بأعمال تحرير جميع مشاريع الميزانية العامة، من حيث الإيرادات المالية والنفقات المالية ومجال إنفاقها، يعمل تحت سلطة الحاكم العام، وفي حالة تحرير التقارير المالية له الحق الاتصال مباشرة بوزارة المالية، أو بوزير الداخلية، وله حق الموافقة على الميزانية العمالات والبلديات، يشرف على متابعة إيراداتها ونفقاتها، له الحق في

[1] – أحمد توفيق المدني :المرجع سابق ص150.

[2] –Joseph boudot:.op.cit.p06 .

[3] - joseph boudot .op.cit.p8 .

تنظيم التسعيرة الجمركية، إن وجود بعض المساوئ داخل الإدارة المالية، مما أجبر السلطات الفرنسية الى القيام بعملية تعديل داخل جهاز الإدارة الإقليمية في الجزائر، تمثل في إلغاء مهام بعض الموظفين الماليين وقابض الحالة المدنية، ومنه أصبحت النفقات البلدية تحت مسؤولية السلطات في فرنسا، وتم إلغاء قرار 1834م القاضي بإنشاء حكومة خاصة بالممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، وفي 1838م أحيلت الإدارة المالية في الجزائر الى وزارة الداخلية وتم الاحتفاظ بمنصب المدير المالي[1].

وبمرسوم 21أوت 1839م الذي خصص ميزانية للجزائر من الميزانية العامة بفرنسا، وتناقش الميزانية داخل البرلمان الفرنسي، وكأنها ميزانية أحد المحافظات بفرنسا، ونفقات الجزائر مستو حات من المؤسسات المالية بفرنسا، أما منصب المدير المالي في هذه الحالة توكل له مهمة المحاسب المالي في الجزائر، وبموجب مرسوم 1939سجلت نقائص في الإيرادات المالية للسنوات الماضية، حيث وصلت إلى 2.500.000فرنك، وتم تسديد نفقات ارتفعت إلى 12.500.000فرنك[2] في ضل حملة التعديلات الإدارية والمالية، وفي بداية سنة 1846م وبالتحديد في 01جانفي1846م أصبحت جميع الإيرادات والنفقات لميزانية الجزائر ذات طابع محلي، وهو ما يعنى به أن الايرادات التي تنتج من الجزائر المستعمرة تنفق في الجزائر، بما فيها النفقات العمالات والنفقات البلدية بتنظيم محلي بالجزائر ومنه تم تأسيس نظام مالي استعماري في الجزائر[3].

[1] - Léon béquet et marcel simon: **Algérie gouvernement Administration ,législation**, épertoise du droitAdministratiftom1,sociétédimprimerie et liprairie admunstratives,PARIS?1883?p300.
[2] -Joseph boudot:op,cit,p8.
[3] -joseph boudot:op,cit,p10.

ا-4-الميـــــــــــــزانية العمومية(1830-1848)Lebudjet général:

ا-4-1-تعريف الميزانية:

هناك تعاريف عديدة للميزانية العمومية، تختلف من قانون إلى أخر ومن بلد إلى أخر، حسب الخصوصيات والأهداف التي تريد تحقيقها من خلالها، نذكر بعض التعريفات التالية:

أ-التعريف الأول: هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الدولة تنفيذه .

ب-التعريف الثاني :يعرفها القانون الفرنسي بأنها الصيغة القانونية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواردتها، ويؤذن بها ويقدرها البرلمان في الميزانية الذي يعبرعن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية

ج- التعريف الثالث: عرفها القانون البلجيكي بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال دورة مالية[1].

د-التعريف المجمل للميزانية: من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن الميزانية العمومية، هي عبارة عن بيان عددي أو كشف مالي لكل الإيرادات والنفقات بكل دقة وتفصيل، وهي بيان تقديري لأنها تحدد مسبقا الإيرادات الممكن تحصيلها، والنفقات المتوقعة خلال سنة كاملة[2]. وللميزانية نوعان من مصاريف أوجوبيه وأخرى اختيارية.

[1] – حسين مصطفى حسن: **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ساحة بن عكنون، الجزائر، ص75.

[2] – حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر،2000، ص 480.

-المصاريف الأجوبية : وهي نفقات الإدارة العامة وتسديد القروض وفوائدها، ومرتبات الموظفين ونفقات الدرك وأمور الأهالي، لا يمكن التنقيص ولا الزيادة في الأمور، الأجوبية إلا بعد مصادقة مجلس النيابات المالية.

المصاريف الاختيارية: وهي موكله إلى المجلس النيابي المالي، وهو يقررها كما يشاء[1].

I-4-2-أقسام الميزانية: ويرى الكثير من خبراء الماليين، أنه لم تعد الميزانية العمومية كافية لتغطية كل النفقات الدولة، ولذا ينبغي أن توجد إلى جانب الميزانية العامة العادية ميزانيات أخرى، لكل منها طابعها الخاص وأصولها الخاصة، و تتجلى هذه الميزانيات في:

I-4-2-1-الميزانيات غير العادية: وهي تلك التي توضع خصيصا لعمل طارئ كالحروب، أو للقيام بمشروعات استثمارية كبيرة، كبناء السدود أو مد السكك الحديدية، وتغطي النفقات غير العادية من إيرادات غير عادية كالقروض[2].

من خلال التعاريف التي وضعها خبراء المالية للميزانية وتصنيف فروعها ،بما فيها الخاصة والعمومية هذا ما يخص الميزانية العامة في جميع الدول، أما في الجزائر قد تم تنظيمها بناءً عن التقسيم الإداري للجزائر، حيث قسمت الى عمالات ثلاث(الجزائر وهران وقسنطينة)وهي كتالي[3].

I-4-2-2-ميزانية العمالة (le budget de province) :

وضعت لكل عمالة ميزانية خاصة بها، حيث يقدر مبلغها المالي لكل سنة، ويتم التفاوض على الميزانية المالية للعمالة من طرف مجلس النيابات المالية، ويتصرف فيها

[1] – أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص282.

[2] – حسن مصطفى حسن: المرجع السابق، ص77.

[3] – أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص262.

ويقررها، أما الميزانية التي يُهيأ لها الوالي مشروعا، ويتفاوض مجلس النيابات المالية من أجلها، لا تكون قابلة للتنفيذ، وهي بمثابة الميزانيات الغير عادية، وبعد عرضها على المجلس الأعلى ومصادقته عليها، يتم عرضها على المجلس المالي بفرنسا، ومن بعد يصدر مجلس بفرنسا قراراً بتنفيذها[1].

I-4-2-3-ميزانية البلدية:(le budget communale)

للبلدية ميزانية خاصة بها وتحت تصرفها، أهم موارد ميزانية البلدية والمتمثلة في الضريبة الإيجار والضريبة على المحلات الاحترافية والضريبة على الكلاب والضريبة على المذابح، أما ضريبة الايجار أو الكراء، فقدرت بمبلغ 12%من ثمن الكراء المحلات، وجميع السكان يدفعون هذه الضريبة، الخزينة العامة تأخذ السدس (6/1) من الضريبة والباقي يوزع على البلديات حسب سكانها[2].

I-5-الإيرادات المالية للخزينة العمومية (1830-1870):

منذ بداية الاحتلال فكرت السلطات الاستعمارية، في انتهاج سياسة مالية في الجزائر تعتمد على مداخيل مالية محلية، ومن ثم قرر جنرالات فرنسا وقادتها السياسيين، أن تكون النفقات العسكرية في الجزائر كاملة من مداخيل جزائرية، حيث تنوعت الإيرادات المالية[3]، منها ما يكون على عاتق المؤسسات المالية الموجودة في الجزائر، بما فيها المؤسسات

[1]- léon béquet et marcel simon:op,cit,p309

[2] - أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص264.

[3]- أبو القاسم سعد الله :**الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج2، مرجع سابق، ص 87.

الوقفية، والضرائب التي تصدرت الصدارة من حيث مداخيل الخزينة، والتي كانت على عاتق الأهالي، وما أخذ ونهب من خزينة الدولة الجزائرية وهي كالتالي[1].

I-5-1- مداخـــــــيل الأوقاف :

تعد الأوقاف من بين المصادر الكبرى للخزينة المالية الجزائرية في العهد العثماني، كما تميزت بتكاثرها وتنوعها في مختلف أنحاء البلاد، وتشتمل أملاك عقارية وأرضي زراعية، وتضم العديد من الدكاكين والفنادق والأفران والمطاحن، وتتكاثر في المدن الكبرى لاسيما الجزائر وقسنطينة، من خلال ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة، "إن هذه المؤسسات كان هدفها إنسانيا خيريا يراعي لتخفيف الألم والعباء الاحتياجات على الفرد الجزائري والمساهمة في إسعاد المجتمع"[2]

لكن السلطات الاستعمارية ما إن بسطت سيطرتها، أصدرت قانون في08سبتمبر 1830م تجيز فيه مصادرة أراضي موظفي السلطة العثمانية، وممتلكات أعيانها على أساس أنها تركة حرب، ومن بين الإجراءات التي طبقتها السلطة الفرنسية في البداية، أن الفقراء من الأهالي يحصلون على جزء من موارد الضرائب ،والباقي يوضع ضمنى الخزينة الفرنسية[3]،

---

[1]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**، ط 1دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان ،1997، ص139.

[2] - حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، ص75.

[3] - يحي بوعزيز :**سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007، ص08.

وحسب الرسالة التي كتبها السيد **محمد بالرحال الند رومي**[1]، والتي طبعت بتونس سنة 1891م، أن المداخيل المالية للخزينة الفرنسية من الأوقاف، التي أستولى عليها الفرنسيون بداية الاحتلال والتي تفوق 40 مليون فرنك ذهبية، بما يعادل نسبة 66 %ومن الإيرادات العقارية والزراعية، وحسب[2] بعض التقارير الفرنسية تحصي أن الأملاك سنة 1836م وصلت الى 1419عقارا، والبعض يقول وصلت إلى 2756ملكا وقفيا[3].

I-5-2- المنظومة الضريبية: انتهجت فرنسا بعد احتلالها للجزائر سياسات متعددة لها هدف واحد، وهو تعزيز وجودها بالجزائر والحفاظ على مستعمراتها، ومن بين سياستها إثقال الأهالي بالضرائب، وتنوعت هذه الضرائب منها ما هو ديني ويعتبر كموروث عن النظام المالي العثماني، ومنها ما وضعته السلطات الاستعمارية، لتقوية الخزينة العمومية وكأسلوب لردع الأهالي وإضعافهم، كرجال المقاومة الشعبية مثلا [4].

---

[1] – **محمد بالرحال الند رومي:** شخصية جزائرية من النخبة التي وصف بالمعتدلة لأنها وازنت بين مقومات الشخصية وثقافتها الفرنسية التي اتخذها وسيلة للدفاع عن حقوق الجزائريين الاهالي سنة 1921، وصفه الابراهيمي عندما شاهده يرافع في جلسة العامة للمجلس المالي سنة 1921بقوله"فالة من الجلال وجه جميل ولحية بيضاء والبسة صوفية يبدو وكأنه قطعة ثلج" نقلا عن محاضرات الدكتور عبد الحميد زوزو.

[2]– موسى عاشور: **أساليب الاستعمار الاستلاء على الاوقاف**، في أعمال الملتقى الوطني، الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

[3]– joseph Boudot :op,cit,p10.

[4] – الغالي الغربي وأخرون: **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات وأبعاد** .سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، ط1 ،خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر 2007ص255.

ولقد رأت فرنسا من خلال الدراسات **الأنثربولوجيا**[1]، أن سكان الجزائر الأصليين من حيث المصاريف والسكن البدائي، كونهم يسكنون الخيام وكذا استغنائهم عن الكماليات في الحياة، واعتمادهم على ما تصنعه أيدهم وما يستخرجونه من الأرض ومن حيواناتهم، إنه لا يكلفهم أموالا وأن أموالهم باقية عندهم، لا يصرفونها مما جعل الإدارة الاستعمارية تعتمد على سن العديد من الضرائب[2].

I-5-2-1-الضرائب العربية:

وهي ضرائب نستطيع أن نقول بأنها من الموروث العثماني في الجزائر، اعتمدتها مباشرة السلطات الاستعمارية الفرنسية عند احتلالها للجزائر، وبعد سنة 1845م اطلقت عليها(الضرائب العربية)، وتمثلت في ضريبة العشور والزكاة والحكر[3].

I-العشور: تعد ضريبة العشور في الدرجة الأولى في الهيكل الضريبي بشكل أساسي عشر المحاصيل الزراعية، ولم يعد لهذه الطريقة منذ العهد العثماني، حيث حددت على

[1] – **الا نثروبولوجيا:** هو أحد فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة حياة الانسان ككائن حي من حيث العادات والتقاليد لمأكل والملبس وغيرها أنظر، **لعيسى شماس:** مدخل الى علم الأ نثر بولوجيا، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص15.

[2] – ابو القاسم سعد الله :**الحركة الوطنية الجزائرية**،ج2، مرجع سابق، ص187.

[3] – أحمد توفيق المدني: مرجع سابق ص187.

أساس نظام الجابدة أو الزويجة، وأغلبية العمل بها حسب طبيعة الأرض وتقدر ما بين 12و14 هكتار في السهول الخصبة وبين 08 و10هكتار في المناطق الوعرة[1].

وكانت ضريبة العشور تحسب بعدد المحاريث، وتقدر بالغلة وحسب التوقعات السنوية للغلة، حيث كان الفلاح يزرع ثلثي 3/2 الأرض من الشعير والثلث 3/1 الآخر من القمح، ويؤدى على كل الزويجة قنطارين من القمح وأربعة قناطر من الشعير، إذا كانت الغلة جيدة جدا، وإذا كان المنتوج متوسط نصف قنطار من القمح، وقنطار واحد من الشعير، وإذا كانت رديئة توضع مبالغ مالية كتقويم مثلا 22فرنك لقنطار قمح، و21فرنك لقنطار الشعير ويدفع الفلاح عوضاً لحبوبه 88فرك، إذا كانت الغلة سليمة وجيدة و44فرنك، إذا كانت متوسطة و22فرنك إذا كانت رديئة، وإذا لم يحصل على شيء يسقط عليه العشور[2].

ب- الزكاة: هذه الضريبة أساسها ديني، كانت تقطع على الأنعام (الجمال والأغنام والمعز والبقر)، عرفت بضريبة النصاب كانت تقطع على الشكل التالي، شاة عن خمسة(05) جمال 30/1من البقر أي بقرة واحدة من ثلاثين بقرة وبالنسبة للأغنام 1/ 40 والمعز كذلك الى

[1] – توفيق دحماني: **الضرائب في الجزائر 1792-1865م**، دراسة مقارنة، رسالة دكتوره، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2007-2008م ص345.

[2]– شال روبيرت آجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1870-1919م** ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007، ص464.

غاية 1863م حيث تم تحديدها ب04 فرنكات لكل جمل و03 فرنكات لكل رأس بقر و0.15لكل رأس غنم و0.20لكل رأس معز[1].

ج-الحكر: هي ضريبة خصت بها مقاطعة قسنطينة، وعرفت في العهد العثماني كإيجار على الأرض العزل والبا يلك، وهي عبارة عن إيجار يدفعه الفلاحين في المزرعة، واتسعت الى أن شملت أراضي العرش بمنطقة القبائل، وقننت بمرسوم 22أبريل 1863م، وحددت تعريفتها ب 20 فرنك للجا بدة عندما يقتطع العشور 25فرنك و10فرنكات، وعندما يقتطع العشور أقل من25فرنك، فتبقى التعريفة نفسها[2].

الجدول التالي: يمثل ضريبة العشور المدفوعة في عمالة الجزائر ووهران سنة 1863م

	القناطر المستحقة		الجزائر		وهران		المجموع بالزوجة	
نوعية المحصول	قمح	شعير	قمح	شعير	قمح	شعير	الجزائر	وهران
جيدة جداً	2	4	44	52	50	40	96	90
متوسطة	1.5	3	33	39	37.5	30	72	67.5
رديئة	0.5	1	11	13	12.5	10	24	22.5

[1] – توفيق دحماني: مرجع سابق، ص346.

[2] – شارل روبيرت أجيرون: مرجع سابق، ص467.

من خلال الجدول التالي نستخلص وبطريقة بسيطة أن قيمة ما تستخلصه السلطات الاستعمارية الفرنسية من القمح والشعير، المتميزين بالجودة في عمالتي الجزائر ووهران، وبإجراء عملية حسابية نجدها تقدر بمبلغ 12318فرنك، لنوضح العملية مثلا:

قيمة القمح الجيدة جدا في الجزائر تساوي 44 قنطار، نضربها بما يعوضها نقدا (44×88 =3872فرنك)نجمعها بما يقابلها في عمالة وهران والتي تقدر(50×88=4400 فرنك)ونجمع لها ما يقابلها من مقدار الشعير في الجزائر (52×44=2288فرنك) وما تستخلص من وهران(40×44=1760فرنك)، ومن بعد نجمع قيمة القمح مع الشعير في كل من العمالتين، ثم نتبع العملية في النوعية المتوسطة والرديئة، وفي الأخير نستخلص أن السلطات الاستعمارية استخلصت حوالي 17.679فرنك، ويعد مبلغ ضخم مقارنة بالأوضاع التي يعيشها الأهالي في تلك الفترة.[1]

I-5-2-2-الضرائب الأوروبية : وهي عبارة عن ضرائب، جاءت مكملة إلى الضرائب السابقة، والتي أردت من ورائها إخضاع الأهالي بالطواعية إلى السلطات الاستعمارية، ويمكن تقسيمها الى قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة منها:

[1] عبد الحكيم رواحنة: **السياسة الاقتصادية في الجزائر 1870-1939م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2014، ص41.

ا-5-2-2-1-الضرائب المباشر: وهي الضرائب التي كانت لها صلة مباشرة بين دافعها(الأهالي) والإدارة القابضة، وتمثلت في ضريبة اللزمة وضريبة العسة وضريبة السخرة وضريبة المكس وهي كالتالي:

ا-**ضريبة اللزمة:** تم الشروع في تطبيقها ابتداء من 18 جوان 1858 ، وهي ضريبة ثابتة وتعرف بأسماء عديدة، ضريبة الدمة أو ضريبة الرأس أو الجزية[1]،وهي بمثابة حق الولاء القبائل للسلطات الاستعمارية[2]، وتفرض على كل شاب قادر على حمل السلاح، أما في الجنوب كانت تدفع ضريبة على كل نخلة، وفي القبائل الكبرى كانت تدفع على كل شخص بالغ وتؤدى على حسب ثروته (من05 فرنك إلى 100 فرنك)[3].

ب- ضريبة العسة: وهي ضريبة كانت تفرض على البدو الرحل والقبائل الصحراوية ،التي كانت ترحل إلى الشمال بحثاً عن الكلاء والغيث، وعلى أنها هي المسؤولة عن حراستهم وأمنهم وأمن قطعانهم، وتم الشروع فيها بداية سنة 1858م[4].

[1] – توفيق دحماني: مرجع سابق ص 353.

[2]– أنضر الملحق رقم 01 ص112.

[3]– ابو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص76.

[4]– توفيق دحماني: المرجع السابق، ص360.

ج- ضريبة السخرة: وهي كانت واجبًا على كل شخص بلغ 18 عامًا وألا يتعدى 55 سنة وكأن يقضي 03 أيام في إصلاح طريق البلدة التي يسكنها وإذ غاب أن يعوض أيام الخدمة، اليوم الواحد لخدمة رجل (02 فرنك)

د- ضريبة المكس: وهي ضريبة تفرض على كل شخص يجلب سلعة إلى السوق لبيعها[1].

I-5-2-2-2-الضرائب الغير مباشرة: وهي تمثلت في الضرائب التي كانت تستخلصها الإدارة المالية الاستعمارية من الأهالي بطريقة غير مباشرة وهي كالتالي.

أ- ضريبة حقوق التسجيل: وهي عبارة عن ضريبة دمغة، تفرض على كل من يأتي لتسجيل عقود البيع والشراء والمبادلة أو الإعارة، وعلى كل الوثائق المتعلقة بها، ويقبضها أعوان إدارة التسجيل[2].

ب- ضريبة المهن: (taxe professionnelle) طبقت في الجزائر منذ بداية الاحتلال في ديسمبر 1830م، وهي على كل شخص قاطن بلدا أو بلدية يمتهن تجارة أو صناعة أو أي مهنة خاضعة لضريبة، وطريقة استخلاصها نفسها طريقة استخلاص الضريبة العقارية.

[1]- توفيق دحماني: مرجع سابق، ص361.

[2]- نفسه، ص364-365.

ج-ضريبة الرسم البحري(taxe maritime): وهي بمثابة المكس البحري، ولقد وضعت هذه الضريبة لإعانة البلديات، وتغطية تكاليف الجباية، وهي مفروضة على سفن لاسترداد المنتوج المخصص للبلديات[1].

I-5-3- الأموال المستحوذ عليها من خزينة الجزائر بداية الاحتلال:

منذ أمد بعيد وهو يراود رجال الساسة والجيش الفرنسي، التفكير في كيف، ومتى تحين الفرصة، ويتم الاستلاء على الخزينة الدولة الجزائرية، لما تمتلكه من أموال وكنوز ثمينة، وما إن حانت لهم الفرصة إلى ذلك، وتم احتلال مدينة الجزائر في الخامس من جويلية 1830م، هرع جنود الحملة وبتشجيع من قادتهم، على السطو على قصر الداي ونهبوا كل ما فيه من ذخائر وخيرات، وكذا الخزينة الدولة، فتقاسموا الكثير منها بين القادة وجنود الحملة[2]، والحصة الكبرى من غنيمة الحرب كما يسمونها جنرالاتهم، وكما ذكره حمدان بن عثمان خوجة يقول "**ذهبت ذات مرة لمقابلة الحاكم العام كلوزال[3] في سبتمبر 1830م وحدثته عما يفعله جنودهم في ما يخص انتهاك حرمات المساجد والاهالي**

[1] – توفيق دحماني :المرجع السابق ،ص370.

[2] – عمار بوحوش :**التاريخ السياسي للجزائر** ،مرجع سابق، ص101.

[3] – كلوزال :ولد في مريوزا سنة1772م إنظم إلى الثورة الفرنسية شارك في عدة حملات بعد 1815م هاجر الى أمريكا ثم عاد إلى فرنسا حكم الجزائر مرتان 1830الى-1831ومن 1835-الى 1837م ترقى ال رتبة ما ريشال كان الشرهم في جمع المال ومصادرة اراضي الجزائريين، أنضر إبراهيم مياسي مقاربات في تاريخ الجزائر1830-1962م دار هومة بوزريعة الجزائر 2007، ص ص15-16.

والسلب وإنكم خالفتم بنود المعاهد فأجابني في ما يخص ما يقوم به جنودنا من نهب على الأملاك فهي تعتبر غنائم حرب من حقهم وأما ما يخص مخالفة بنود المعاهدة فتلك خدعة حرب[1]".

حملت إلى فرنسا على بواخر حسب بعض المصادر أن عددها خمسة (05)بواخر وقدرت الثروة التي استولوا عليها ب07أطنان و316كلغ من الذهب من قصر الداي و108أطنان و704كلغ من الفضة، و42.700.000 فرنك نقود وهي قيمة ذهبية الموجودة في الخزينة، و52.723.984فرنك فرنسية من العملات الموجودة بالخزينة، و08 مليين فرنك فرنسية من العمولات الاجنبية الموجودة بالخزينة، تذكر بعض المصادر أن خزينة الجزائر، كانت تحتوي على مبلغ حوالي 50مليون دولار سنة 1830م، إذا بلغت القيمة الإجمالية للمسروقات التي استولوا عليها بمقدار 4.868.794.452 فرنك فرنسي[2].

I-6-مرحلة تطور النظام المالي: (1848-1858)

شهدت هذه المرحلة فترة نظام الجمهورية الثانية وبداية الإمبراطورية الثانية، إذ طرء تحولا في النظام المالي على غرار سابقه في مرحة التأسيس الأولى، حيث سجل تطورا حقيقا في طريقة التنظيم، وأثبت التمييز بين نفقات خاصة بالخزينة ونفقات خاصة بالمستعمرة، وتم

[1] – حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، مرجع سابق، ص296.

[2] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م**، مرجع سابق، ص102

استبدال مصطلح الميزانية المحلية والإقليمية بمصطلح الميزانية الاستعمارية، وأدرجت المصالح المالية تحت إشراف المدير المالي، مع مراقبته لإيرادات الخزينة والنفقات المصنفة لدى الميزانيات المحلية والإقليمية[1] .

كما ارتفعت ميزانية الجزائر في هذه الفترة على غرار السنوات الأخيرة السابقة بحوالي 07 ملايين فرنك[2]، تمثلت المصالح التي كانت تحت إشراف المدير المالي، في1 – التسجيلات والميادين 2- مصلحة الغابات 3- مصلحة الجمارك 4- عمليات طبوغرافية، وبمرسوم 1856 حدد طبيعة المؤسسات الضريبية، ويتم التصريح بجميع مداخيل الضرائب والاتاوات بكل أشكالها، حيث يستثني منها ضرائب المدينة والشرطة[3].

I-6-1-النفقـــــــــات المالية (1848-1858):

إن النفقات المالية للمرحلة الأولى في الفترة الممتدة ما بين الاحتلال 1830 إلى غاية 1848، هي بمثابة نفقات محلية على المقاطعات الثلاث، بما فيها النفقات العسكرية على الجيش الفرنسي، وبمعنى آخر أن المنتوج المالي من الجزائر ينفق في المستعمرة (الجزائر)، ومن خلال المادة 05 من القانون 4 أوت 1844 والمقنن بمرسوم 2 جانفي 1846 الذي خصص ميزانيه محلية للجزائر قدرت ب 4.612.000 فرنك كنفقات لسنة 1846 م،

[1] -joseph boudot:op,cit,p17.
[2] -jean Hess : **lavérité sur l'Algérie** ,librairie universelle,33Rue de Provence paris 1905,p11.
[3]-joseph boudot : op,cit,p18

حيث خصصت لكل مقاطعة مبلغ نفقات محدد لها نجد مثلا، مقاطعة الجزائر: 1.689.000 فرنك وهران: 756.750 فرنك، وقسنطينة: 1013.250 فرنك قدر المجموع ب : 3.459.000 فرنك[1].

كما خصصت 15%من النفقات على اشتراكات بين المقاطعات بتخصيص مبلغ يقدر691.800 فرنك، و10% من حفظ النفقات المحلية والبلدية بمبلغ يقدر461.200 فرنك، من خلال ما لأحضناه أن النفقات في هذه المرحلة تم تقسيمها إلى قسمين نفقات عادية ونفقات غير عادية (استثنائية)، وكما ذكرنا بمرسوم 1846 الذي يعد بمثابة نقطة انطلاقة اللامركزية[2] المالية ،حيث تم تقسيم القروض المطابقة للخدمات على المقاطعات الثلاث (الجزائر وقسنطينة وهران) من أصل المداخيل العامة[3].

وقدرت سنة 1850 أن مداخيل الزكاة وحدها ب 120 الف فرنك، ولم يكن ينفق على الفقراء الأهالي سوى 40ألف فرنك، وأخذ نصفها عمال المصلحة، والباقي يوزع على 15000 شخص أغلبهم عجزة، بالإضافة إلى مرسوم 1846 القاضي في تخصيص نفقات مالية للمقاطعات الثلاث، المستوحاة من الإيرادات المالية الجزائرية، وفي سنة 1848م، تم

[1]-leonbequot:op,cit,p36.

[2]– **اللامركزية** تنظيم إداري يعتبر واحدا من أهم مبادئ التي تقوم عليها الديموقراطية وهي عملية توزيع الوظائف والسلطات والأشخاص أو الأشياء بعيدا عن موقع مركزي او السلطة، أنظر **كواشي عتيقة:** اللامركزية الادارية في الدول المغاربية رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2010–2011ص20.

[3] -joseph boudot :op ,cit,p15.

وضع قرض مالي احتياطي للميزانيات المحلية للمقاطعات، الجزائر(2.120.240 ف) وهران(756.750 ف) قسنطينة 1013.250 فرنك[1] .

I -7-مرحلة تنظيم الميزانيات (1858-1870)

شهدت سنة 1858 تغير فعال وشامل لدى النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وذلك بتأسيس وزارة الجزائر والمستعمرات[2]، وهو ضروري لنظام إدارة جديدة والذي تحقق بمرسوم إمبريالي في 27 أكتوبر و6 نوفمبر 1858، والذي أرسى مجموعة من الخدمات من خلال تنصيب حكام ومستشارين ماليين عن كل عمالة، يتم توزيعهم على المقاطعات الثلاث (الجزائر وهران قسنطينة)، ويتم تعيينهم من طرف الامبراطور[3] وهؤلاء المستشارين العامين الموزعين في كل مقاطعة، مشتركين بين السلك العسكري والمدني ،هذا التحول يسمح كذلك باستبدال الميزانية المحلية والإقليمية بثلاث ميزانيات عبر العمالات

---

[1]- عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة ج1(1920-1936)**، ط2،2010،منشورات السائحي،الجزائر، ص22.

[2]- فرحات عباس: **تشريح حرب** ، تر، أحمد منور ،وزارة المجاهدين ،الجزائر 2010ص50.

[3]- لويس نابليون (1808-1873)إمبراطور فرنسا (1852-1870)ابن لويس بونابرت ملك هولندا وورتيسة دي بورنية، قضى صباه وشبابه في سويسرا والمانيا وانجلترا ،عقب ثورة نوفمبر 1848م أنتخب عضوا في الجمعية الوطنية ،ثم رئيسا للجمهورية الثانية ديسمبر1848م وسع سلطته تدريجيا واتسم حكمه بالدكتاتورية تقرب إلى الحزب الكاثوليكي قاد الجيش الى البابا واعاده الى روما 1849م اعدا انقلاب 02ديسمبر1851م اصدر دستور في يناير1852م منحه سلطة دكتاتورية ،اعدا إستفتاء في نوفمبر منحه اسم امبراطور الفرنسيين، في سنتي (1860-1868)رفع القيود فرض الحريات (1867-1870) فترة الامبراطورية الحرة فيها قوت معارضة بزعامة جول فيري في 1870م،جر فرنسا الى الحرب ضد روسيا وقاد الجيش بنفسه ولكن سرعان ما استسلم في (01سبتمبر1870)وفرا الى أنجلترا اين لقى حذفه هناك في أكتوبر1870.أنضر ابو لقاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ،ج4،ط1،دارالغرب الاسلامي ،بيروت لبنان ،1998،ص 441.

الثلاث، في كل عمالة هناك قطاع مدني له ميزانيته، ونفس الشيء بالنسب للقطاع عسكري، وهذه الميزانية بعد أن تم الإعلان عنها من طرف مستشار عام، يتم تنظيمها بقرار الامبراطور "**من الأن فصاعدًا يتم اقتطاع 25% من رؤوس أموال الاحتياط وتخفيضه إلى 10% وهذا لا يمت أكثر من رأس مال مشترك.**[1] "أي أن عملية الاقتطاع هذه لا تأثر عن المال العام للخزينة العمومية، وحسب التنظيم الجاري المعمول به، أن للوزير حرية التصرف في إعانة النفقات ذات منطقة مشتركة، ويقصد بها هنا إعانة المشاريع الاستثمارية في جميع القطاعات، التي تكون ضمن المصلحة العامة للمستعمرة، أو مساعدة المقاطعات في المشاريع الكبرى التي تفوق ميزانيتها[2]،

I-7-1-نظـــــــــام ميزانيـــــات المقاطـــــعات (1830-1870)م:

إن الإيرادات والنفقات الخاصة بالأقاليم من الآن فصاعدا هي مستحدث من ميزانيات المقاطعات، ونظام ميزانية البلديات هذا من خلال ما جاء في قرار 1848م، الذي مازال حيز التنفيذ رغم التعديل الذي طرء عليه في 1856م، والذي أعطى عدد متساوي لميزانيات الأقاليم، عندما تكون الإيرادات والنفقات ذات طابع واحد[3]، وأعطي الحق في سير ميزانية العمالة أو البلدية، وأن تتم بإشراف أو حضور القائد العسكري في المنطقة ،وهو الذي بمثابة نائب الحاكم العام، وهو تحت وصايته فهو المسؤول عن سير الميزانية بمثابة المدير العام

[1]-Leon boquot et marcel simon:op,cit,35.
[2]-joseph boudot:op,cit,p19
[3]-jean Hess: op, cit, p 328

لأعمال المدنية والعدالة الاشغال العمومية، ما عدا أعمال العبادات فهي الاشغال الوحيدة، التي تندرج ضمن إسهامات القسم الوزاري التابع للحكومة الفرنسية، تشير بعض الوثائق[1] التابعة للاستعمار كمنشورات الأخبار، والمجلس الأعلى، للدولة والحكومة العامة، بأن ميزانية التعليم لسنة 1860م، قد خصصت مبلغ قدره335 ألف فرنك للتعليم العمومي ولكن تراجع هذا المبلغ سنة 1870 إلى 217000 فرنك، كان مرتب المعلم الابتدائي 600 فرنك أما الأستاذ الجامعي 2500 فرنك[2].

كان التعليم الابتدائي يأخذ حصة الأسد من مصاريف التعليم العمومي، وتأتي من ميزانية البلديات، العمالات ويقتطع منها بعض الأحيان لتغطية عجز الإدارة، في سنة 1853 مثلا اقتطع منها مبلغ 28500 فرنك لمساعدة الإدارة المحلية[3]، وسجل تراجع كبير في مبلغ الميزانية المخصصة للتعليم الجزائري سنة 1860 بضغط من الكولون، لأنهم رأوا بأن تعليم الأهالي يهدد مصالحهم ،ولذا قررت الإدارة الاستعمارية حذف مبالغ التعليم من مجالس البلدية، بحجة التخفيف عن الاقتصاد والتقليل من نفقات وعدم التبذير[4].

[1] -**Conseil supérieure de gouvernement**: session ordinaire née(1860-1870)process ,Verbaus ,Algérie ,ministere de interue ,Bulletin official(1860-1870),Akbar,22em année 14/02/1860,Algérie

[2]– محمد بن شاوش: **التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830–1870)**، رسالة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر ،2007–2008،ص87.

[3]– المبالغ التي خصصت للإدارة المحلية في هذه السنة(1860) أنضر الملحق 02 ص112.

[4]– رابح تركي :**الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتعريب في الجزائر**، الجزائر 1981، ص139.

وبعد أن قرر الإمبراطور زيارة الجزائر سنة 1860، وللمرة الأولى للوقوف على أوضاع المستعمرة، أدرك بأن سياسة الاندماج هذه لن تنجح في الجزائر، ونتيجة لذلك ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات، وأعاد الحكم العسكري[1]، وألغى وظائف المدير العام للخدمات المدنية، وتم تأسيس سكريتاريا عامة للحكومة تقوم بتصريف أعمال الميزانية العامة للجزائر، وتعمل تحت إشراف الحاكم العام، وبعد خضوعها(الميزانية) للمناقشة من طرف المجلس الأعلى، يتم بعد ذلك تقديمها إلى وزير الحرب ووزير المالية، وبعدها تخضع لمجلس الدولة، وتسمى الميزانية العامة باسم منتجات وايرادات الجزائر، دامت هذه الحالة إلى غاية 31 ماي 1870م[2].

الإيرادات المالية لفترة الحكم العسكري قبل 1870م :

يمثل هذا المنحنى البياني قيمت الايرادات المالية لفترة ما قبل1870:

[1] – أبو القاسم سعد الله :**الحركة الوطنية الجزائرية** ج2، ص23.

[2] –joseph boudot·op,cit,p20.

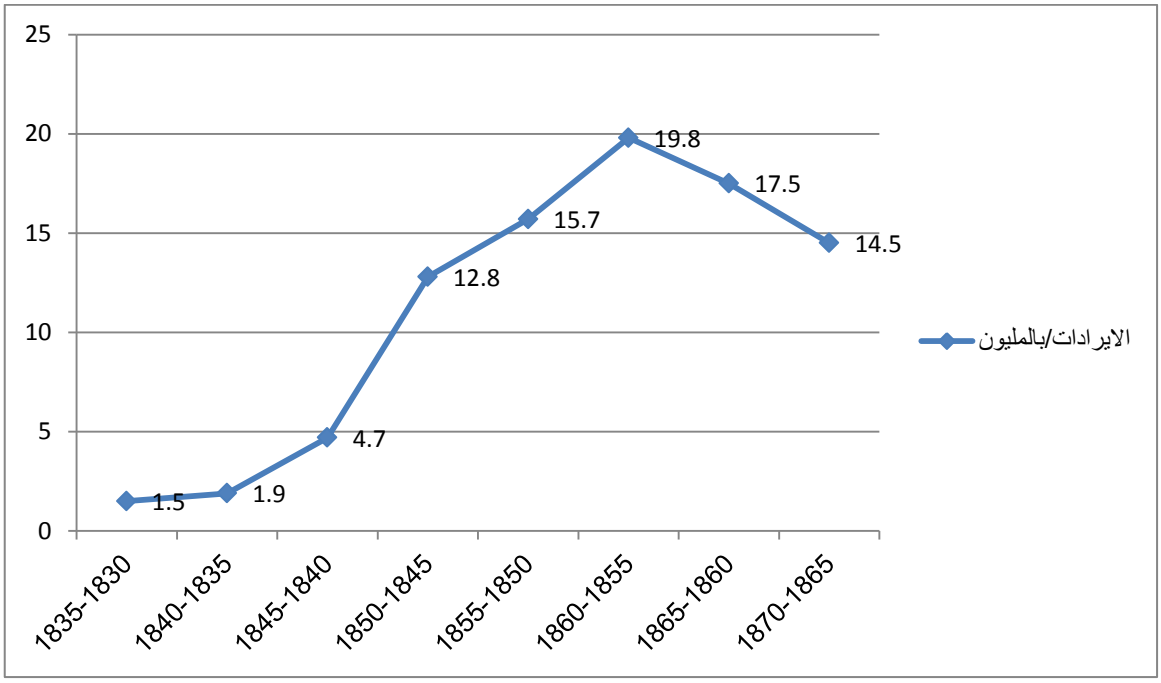

إن المنحنى البياني التالي: يمثل قيمة الايرادات لفترة ما قبل 1870م ومقسمة لكل خمسة سنوات للميزانية العمومية للنظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر[1].

نستخلص من خلال تحليلنا للمنحنى البياني التالي، والمعبر عن قيمة الإيرادات المالية للفترة ما قبل 1870م، إن فترة بداية الاحتلال أو العقد الأول من الاحتلال، كانت زيادة الإيرادات بطيئة ونرجع هذا البطء الى قوة المقاومة في البداية، إذ نجد مثلا أن المقاطعة الغربية وهران ومنطقة الوسط مازالتا يوليان الولاء للدولة الأمير عبد القادر، كانت الضرائب تدفع له والسلطات الاستعمارية لم تجبي إلا القليل من هذه المناطق، مثلا في وهران كانت تجبي الضريبة إلا من قبيلتي الزمالة الدوا ير اللتان أوليا التبعية إلى فرنسا منذ 1835م، أما

[1] – أنضر الملحق رقم03، ص113

المنطقة الوسطى، ففرنسا في البداية تسيطر إلا على منطقة الجزائر داخلية (مدينة الجزائر) ،أما في ما يخص عمالة الشرق في هذه الفترة لازالت تحت سيطرة أحمد باي، ومنه نرجع البطء في تحصيل الضريبة إلى عدم التوسع الاستعماري في منطقة الشرق، أما في ما يخص العقد الثاني من احتلال الجزائر الفترة من 1840-1850م، نجد أن قيمة الإيرادات ارتفعت ارتفعا قويا وسريع، إذ نجدها في الخمس السنوات 1840-1845م أن قيمة الايرادات تساوي 4.700.000 فرنك وصلت إلى 12.800.000فرنك في سنة 1850م، نرجع هذا الارتفاع الذي برز في هذه الفترة التي تزامنت مع سيطرة فرنسا على الغرب الجزائري بعد القضاء على مقاومة الامير، وكذلك في الشرق الجزائر نفس الشيء، وهو القضاء على مقاومة أحمد باي ،و توغلها في منطقة القبائل، وإضافة بعض الضرائب إلى الضرائب العربية، مثل الضرائب الأوروبية و ضريبة العقار وغيرها، فارتفعت ارتفاع قويا في هذا العقد ،حيث وصلت قيمتها الى 19.800.000فرنك، ويرجع إلى تمكن السلطات الاستعمارية من سيطرتها على منطقة القبائل والصحراء في الجنوب بعد القضاء على المقاومات الشعبية بها، أما في العقد الاخير من هذه الفترة من النظام المالي، نجد تراجع في الإيرادات المالية في الخمسة سنوات الأولى من العقد(1860-1865)، تعود إلى ضهور مقاومات شعبية في الجنوب الوهراني، مقاومة اولاد سيدي الشيخ سنة 1864م والأوراس في الشرق، وفي المدة الأخيرة 1865-1870م تراجعت قيمة الإيرادات تراجع متوسط وتعود إلى سنوات القحط والجفاف ،وسنوات المجاعة 1867-1868-1869م، ترجعها بعض الأدبيات

الفرنسية إلى سنوات الربا الفاحش، الذي كان يستعمله اليهود ضد الأهالي، مما أفقد هؤلاء أملاكهم، وتراجع نسبة دفعهم للضرائب.

المنحنى البياني للنفقات المالية لسنوات في فترة الحكم العسكري ما قبل 1870م

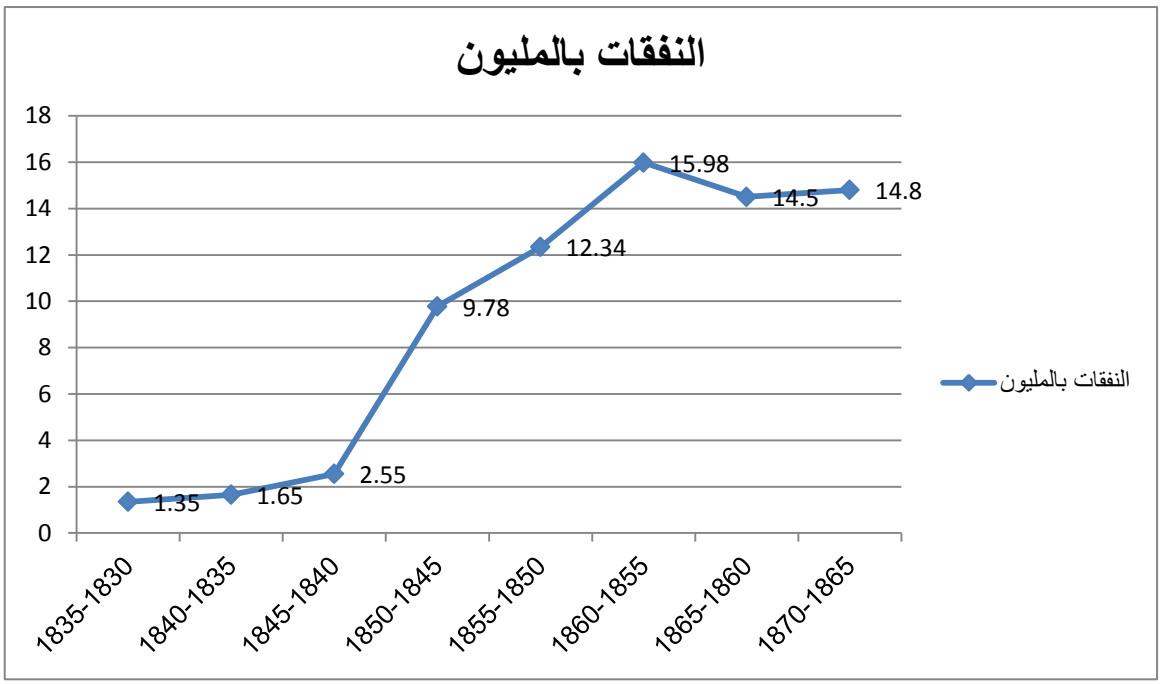

نستخلص من خلال المنحنى البياني بالنسبة إلى النفقات المالية للفترة الأولى، لمرحلة ما قبل 1870[1]تميزت بالنمو البطيء في العقدين الأولين لبداية الاحتلال ،ونرجع ذلك إلى فترة التردد بالنسبة للاحتلال، وكذلك قوة رد فعل المقاومة الشعبية، بالإضافة إلى سياسة الحكام الفرنسين الأوائل الذين كان هدفهم هو نهب الأموال وعدم انفاقها على المستعمرة، بالإضافة إلى عدم وجود مؤسسات مالية داعمة للخزية العمومية.

أما في المرحلة ما بين 1845و1860م، نلاحظ في الخمسة عشرة سنة (15سنة)هذه صعود مرتفع بالنسبة للنفقات، وراجع ذلك إلى سياسة الاحتلال في هذه السنوات، التي

[1] – أنظر الملحق رقم 4، ص113.

تميزت عن سابقتها بما يسمونها الفرنسيون بمرحلة التوسع الاستعماري داخل الجزائر، وتشجيع الاستيطان ببناء المستوطنات (القرى الاستيطانية) ومد الطرق نحوى هذه القرى، وكذلك وجد في هذه الفترة البنك الفرنسي في الجزائر، وفتح فرع بها بالإضافة إلى السياسة الامبراطورية حول فكرة الجزائر مملكة عربية.

أما المرحلة الأخير وهي من 1860الى 1870م ،وهي المرحلة الأخيرة التي تميزت بالتراجع في النفقات على المستعمرة، نرجعها هنا إلى عدة عوامل والمتمثلة في عدم التمازج بين سياسة الامبراطور والحكام في الجزائر، وخاصة الذين كان لهم اليد مع الكولون مما خلق معارضة ضد سياسة المالية، ظهور سنوات القحط والمجاعة، وكذلك ظهور الحرب السبعينية مما جعل الأموال كلها تصرف في فرنسا على أساس نفقات عسكرية، وتراجع الاستثمار تخوف الشركات الاستثمارية على أموالها ،في ضل سنوات الجفاف من عدم نجاح المحاصيل الزراعية، ومنه نستنتج أن النفقات المالية في الجزائر تنمو بناء على منتجات المستعمر، وذلك ما قاله أحد الحكام الفرنسيين في الجزائر أن النفقات المدنية والعسكرية في الجزائر، لابد أن تكون على عاتق منتجات المستعمرة وإن كانت على عاتق الأهالي فهي تصب في صالح الكولون.

الفصل الثانـي

النظام المالي الاستعماري في الجزائر في فترة الحكم المدني قبل 1914

1- التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني.

2- نفوذ المستوطنين داخل سلطة القرار الفرنسية

3- مرحلة سن القوانين (1870-1881)

4- مرحلة اللجان البرلمانية(1874-1892).

5- تأسيس المجالس النيابية المالية.

6- نظام الميزانية(1870-1914)

II-1-مرحلة التحول من الحكم العسكري إلى المدني

يعد المشروع الذي جاء به راندون (Randon) في مارس 1870، القاضي بإنشاء سلطة مقيم عام في مدينة الجزائر، والذي يعد لملامح النظام المدني في الجزائر[1]، وكان ذلك في 09 مارس 1870م، والذي سعى المستوطنون من خلاله إلى تطهير كل موظفي الامبراطورية الثانية، وأصبحوا يسيطرون على الأوضاع في الجزائر، وصاروا يطالبون نوابهم البرلمانيون بالمطالبة بسن قوانين تخدم مصالحهم في الجزائر.[2]

وبمجرد أن تم تعيين أودلوف كريميو[3] كمسؤول بوزارة الداخلية بحكومة الدفاع الوطني الفرنسي، قام بإصدار جملة من القرارات تهدف كلها لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر، وأتبع هذه القرارات بمرسوم بتاريخ 24 أكتوبر 1870م[4] بين فيه النقاط التالية:

1-أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام العسكري في الجزائر (التابع لوزارة الحرب) ويعوض بحاكم عام مدني و يوضع تحت تصرفه، العمالات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة).

2-تنحصر مهام الضابط العسكري في المناطق التي تخضع للجيش، ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدينة.

3-أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء (وليس وزير الحرب) بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية،ج1**، مرجع سابق، ص26.

2- شارل رو بيرت اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مرجع سابق ص40.

3- اود لوف كريميو وهومن مواليد30افريل 1796 بمدينة نيمز من عائلة يهودية ثرية استغل عام 1817 بالمحاماة ودخل البرلمان في عهد الجمهورية الثانية، وظل نائبا حتى عام 1852 واصدر قانونية كريميو عام1870 عندما كان وزير للعدل منح الجنسية الفرنسية لا عضاء الجماعة اليهودية في الجزائر انتخب عام 1871 نائبا معتاد للجزائر توفي في باريس عام1880.أنضر إبراهيم مياسي: لمحات من جهاد الجزائر.

4- عمار بوحوش: **تاريخ السياسي للجزائر من البداية الى الغاية 1962**، ط1،دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان ،1997، ص134.

4-يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبة، من طرف الفرنسيين فقط، وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين 6 مسلمين[1] .

وبتاريخ نفسه 24 أكتوبر 1870م، جاء مرسوم آخر لإلغاء المناطق العسكرية وتحويلها تدريجيا إلى السلطة المدنية[2]، وحملت التغيرات على مستوى النظام السياسي تعديلا في النظام المالي، وتم إصدار مرسومين بتاريخ 4و6 فيفري 1871م واللذين جاءا كتكملة لمرسوم 24 أكتوبر 1870م، القاضي بأن النظام المالي هو الروح الضرورية للنظام السياسي، ومنه يكرس بتمثيل الجزائر في فرنسا، وبصيغة أخرى محاولة دمجها في فرنسا، والحفاظ عل حقها كحق مشترك داخل النظام الفرنسي بباريس[3]

II-2-نفوذ المستوطنين داخل سلطة القرار الفرنسية

بعد سقوط الإمبراطورية الثانية في 03جويلية1870م، فتح الباب أمام المستوطنين في فرض وجودهم في سلطة القرار الفرنسية[4]، حيث بسطوا أيديهم على ثروات البلاد(الجزائر) والسيطرة على إداراتها.

ولقد ساهم فشل ثورات 1871م، في زيادة بطش الاحتلال بزعامة الكولون، الذين رأوا بأن سبب هذه الثورات، هو تهاون الجيش وتواطؤه مع المكاتب العربية، وأعطتهم عذرا ليفرضوا على الجزائريين دفع ضريبة حرب باعتبارهم شعبا مهزوما[5]، فأخذ هؤلاء (الكولون) يشنون حملات بدعم من نوابهم في البرلمان، للحصول على امتيازات وإصلاحات لإخضاع الجزائريين، حيث أصبح لديهم ستة(06) نواب في البرلمان، وثلاثة (03) نواب في غرفة

[1] – عمار بوحوش، مرجع سابق، ص138.

[2] – شارل روبيرت أجيرون : **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر، عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت ،باريس ،1982، ص73.

[3]– joseph boudot: op ,cit,p24.

[4] – عمار بحوش: مرجع سابق، ص189.

[5]– ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية،ج2**، مرجع سابق ص20

مجلس الشيوخ، وقد اثمرت جهود الكولون ومساعيهم بإصدار جملة من القرارات والمراسيم الزجرية ضد الأهالي، كقانون تقسيم أراضي الجماعات، وإدخال الملكية الفردية وعرف بقانون **وارني**[1] 1873م ،الذي سمح لسلطات الاحتلال بتوسيع أكثر في مناطق الحكم المدني، والتضييق أكثر على الجزائريين، بالإضافة إلى قانون الأهالي، وقانون الحالة المدنية وقانون الغابات، وغيرها من القوانين التي كرست الاستعمار في الجزائر[2].

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على الحكم المدني في الجزائر، اتجهت مطالب الكولون إلى المطالبة بالحكم الذاتي، وبحرية أكثر في مشاريعهم، وأثمر ذلك بصدور مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة1881م[3]، بمساعدة ممثليهم في البرلمان والذين سعوا إلى بسط نفوذ المعمرين في المجالس المحلية، كما تم لهم السيطرة على لجان المالية في البرلمان[4].

وخلال الفترة 1870م _1891م، استطاع الكولون فرض سيطرتهم وأنشأوا ميزانية خاصة للجزائر، حتى لا يخضعوا لضغط من باريس، ومن القرارات التي اتخذوها هو تركيز السلطات الفعلية في يد رؤساء البلديات، وفي سنة1892 أحس الفرنسيون من مظاهر الاستياء لدى الجزائريين، مما دفعهم إلى القيام ببعض الإصلاحات الجزئية والإغرائية، حيث

---

[1]– وارني هو طبيب جراح ولد سنة 1810 عين طبيبا مساعدا في مستشفى وهران 1822م ثم ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر كما عين مدير للشؤون المدنية في عمالة وهران 1848م ثم مقرر لدى المجلس الأعلى للإدارة الجزائرية سنة 1849م عرف بدفاعه عن سياسة الاستيطان وارتبط اسمه بقانون 1873م.

[2]– حياة سيدي صالح :**اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر (1871–1895)**، ط1،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،2012، ص161

[3]– ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية،ج1**، مرجع سابق، ص27.

[4] – عمار بوحوش: مرجع سابق، ص181.

أسسوا نيابات مالية على أن يكون ثلث 3/1أعضائها من الأهالي و الثلثين 3/2 من الفرنسيين[1] .

كما حمل القرار الصادر في 23 أوت1895، الذي أعطى للحاكم العام كل الصلاحيات بخصوص المشاكل العسكرية والمدنية باستثناء العدالة والتعليم، يعد هذا انتصارا جديدا للكولون ساهم فيه ممثلوهم داخل لجان البرلمان الفرنسي[2].

II-3- مرحلة سن القوانين (1870-1881):

بعد أن تم التمكن من تحويل الخريطة الإدارية في الجزائر، من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، أو ما يعرف بمرحلة الحكم الكولونيالي، ومنه سعى المعمرون جاهدين لسن قوانين إدارية لصالحهم من أجل توسيع عملية الاستيطان، وتمكين سيطرتهم على الأهالي وفق قوانين تعسفية، والتي كانت تصدر بطلب من ممثليهم داخل غرف البرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسي، وهذا ما هو إلا تمهيد لبسط الطريق نحو بناء نظام مالي استعماري في الجزائر يخدم المصالح الاستعمارية[3] ،ولم يتجسد ذلك إلا من خلال مجموعة القوانين المالية لتزيد من نفوذهم ومن بين هذه القوانين.

II-3-1-قانون المالية: 27 جويلية 1871م: والذي جاء بقرارين

- **القرار الأول:** باعتبار أن المرسومين 24 أكتوبر 1870 و01 جانفي1871م اللذان يهدفان إلى التمثيل بالتدريج لنظام المصالح في الجزائر مع مصالح القارة، ويقصد بنظام المصالح أي أن تسير أعمال المشاريع في الجزائر من فرنسا مثلها مثل مستعمرات القارة،

---

[1] - عبد الكريم غلاب: **قراءات جديد ة في تاريخ المغرب العربي،ج3**، ط1، دار الغرب الاسلامي ،بيروت لبنان ،2005، ص67.

[2] - علال الفاسي : **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، طبعة جديدة، مؤسسة علال الفاسي ط 6 مصححة، الدار البيضاء، المغرب،2003، ص10.

[3] -ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، مرجع سابق، ج2، ص28.

وتحت إشراف وزير الحربية وباسمه تلغى كل القروض السنة المالية 1871م، حيث نفقات الحكومة العامة في الجزائر لهذه السنة بلغت 41.393.611 فرنك[1]، كون فرنسا في هذه الفترة خرجت منهزمة من حربها ضد بوروسا(المانيا)، بالإضافة إلى الثورات الداخلية في الجزائر جعلتها تغير من سياستها المالية، فتم إلغاء القروض من طرف وزير الحرب ،لأن الظروف السالفة الذكر، قد أثرت على مداخيل الخزينة من الضرائب، وفي ضل هذا كله تم تحويل ما يسمى بالميزانية المالية، لكل من الوزارات التالية الحربية البحرية للمستعمرات والدين والزراعة والتجارة والاشغال العمومية، إلى قروض المالية تقسم من طرف وفد مالي منضوي تحت المنسقين الثانويين، وبإشراف الحاكم العام عليهم، إذ يمكن لكل وزير لهذه المصالح أن يقوم بتطبيق نظام القروض على وزارته ويتم توزيعها حسب ما تقتضيه متطلباتها وحاجياتها بالتساوي[2].

القرار الثاني: ينص على أن وزير الحربية يشرف على المالية لتصفية النفقات واستلام حسابات السنوات السابقة 1869-1870، والتي تخص كل الخدمات الخاصة بالحكومة العامة في الجزائر[3]، ومباشرة يقوم الوزير بإصدار تعليماته للسلطة الكفيلة بالعمل بذلك، وإلى المنسقين الثانويين في الجزائر، ونتيجة لهذا التمثيل تم إلغاء الخلفيات المشتركة للمقاطعات الثلاث (الجزائر ووهران وقسنطينة)، ومنه مباشرة تم إلغاء مرسومي 04و06فيفري 1871وإصدار مرسوم 31ماي 1871 م، والذي حدد من خلاله ميزانية الحكومة العامة في الجزائر[4].

ونتيجة لقوة النفوذ الكولوني داخل البرلمان الفرنسي، تم تشكيل مستشار حكومي ومستشار أعلى للجزائر، لكن هذا لم يشفى غليل الكولون برفع أصواتهم وكشف مساوئ

[1] -Joseph boudot: op ,cit p21.-
[2] - joseph boudot:op,cit,p18.
[3] - G,G,A, :projet de loi limmatriculatiion de lapropretier fancier en ALgérie expose des motif exprimeur du gou vernement general isly 03place bugeaud1907,p05.
[4] - joseph boudot:op,cit,p19.

النظام المركزي لتسيير خدمات الجزائر، وتمثل حسب قولهم في ما يلي[1]، أن الخدمات كلها في يد وزير الداخلية فقط، وأنه ليست له دراية بتنفيذ الاشغال العامة الكبرى، والمتمثلة في مقاولات الجزائر الكبرى كمشاريع السكك الحديدية وبناء السدود وكذا الزراعة، وبما أن أهم القضايا الهامة خاضعة للحكومة العامة، في ما يخص التوسع الاستيطاني الشامل خلال هذه الفترة (بداية النظام المدني)، وعليه لابد أن تطبق جميع النصوص القانونية المتساوية مع المنظومة الإدارية للمستعمرات[2] .

ومن خلال هذا القرار(الثاني من قانون 27جيلية 1871) الذي فتح الباب أمام التحرر الإداري في التسيير، من خلال إعطاء الحرية الكاملة، لكل وزير في التصرف وإبلاغ الحاكم العام، حول ما تتطلبه مصالح وزارته، مباشرة يقوم الحاكم العام وبعد استشارة المستشار الأعلى للحكومة في الجزائر، بمراسلة كل وزير من وزراء المصالح المعنية في الجزائر، ماعدا المصالح التي هي تحت إشراف الحكومة العامة في باريس، كوزارة التعليم والدين والعدل، ثم بعد ذلك تقدم إلى رئيس الحكومة العامة، وهذا الأخير يقوم بصياغتها على شكل تعليمات أو قرارات ويتم تقديمها إلى رئيس الجمهورية لإمضائها[3].

II-3-2- قرارات الالحاق (الربط) 1881م

ومع بدية سنة1881م صدرت قرارات رسمية، يهدف من خلالها إلى إعطاء الحرية الكاملة للوزراء المصالح، باتخاذ قرارات التنفيذ المشاريع مباشرة مع الإدارة العليا في الجزائر[4]، والتي يهدف من ورائها إلحاق كل المصالح بالوزارات في باريس، ومنه فإن مختلف

[1]- joseph boudot: op ,cit p22.

[2]- G,G,A, :projet de loi : op ,cit,p06.

[3]- joseph boudot :op,cit,p22.

[4] – شارل روبيرت أجيرون: **تاريخ الجزائر المعصرة** ، مرجع سابق، ص83.

الخدمات الجزائرية، ستوضع تحت سلطة مخولة من كل الوزارات في الجزائر تحت أمر الحاكم العام مدني، وتحت سلطة سكرتير عام مكلف بإنجاز الأعمال المدنية والمالية[1].

والحاكم العام هنا مدعوما بمجلس الحكومة يمثل مجلس الدولة والحكومة العليا، والذي يترأسه هو بنفسه، والمجلس مكون من رئيسين أساسيين لمصالح الإدارة، يتشكل مجلس الحكومة من 18 عضوا للمجالس العامة في للجزائر، وبمثابة منتخبين منهم جزائريون مخلصون لفرنسا، ومنهم فرنسيون منتخبون لمناقشة القضايا المالية في الجزائر[2].

II-4-مرحلة اللجان البرلمانية(1881-1892)

لقد ذكرت سابقا أن الجزائر منذ 1870م، أصبحت تحت سيطرة نفوذ المستوطنون داخل منابر القرار في فرنسا ، ومستغلين بعض الظروف بما فيها انشغال الحكومة بأمور داخلية بفرنسا، فسعوا(المستوطنون) لكسب الكثير من الامتيازات، التي تخدم مصالحهم مستندين في ذلك على دعم نوابهم في البرلمان الفرنسي، وفي ضل المأساة التي عاشها الجزائريون، فلم يجدوا أسلوبا يعبرون به عن انشغالاتهم، إلا إرسال العرائض والشكاوي للسلطات الفرنسية، يطالبون بإرسال لجان تحقيق لدراسة واقعهم المعيشي والأمني، ومنه اشتد الصراع داخل البرلمان الفرنسي بين الجمهوريين الوطنيين والجمهوريين البرلمانيين[3].

غالبا ما ينتهي هذا الصراع بإرسال لجان برلمانية، لتحقيق بعض المطالب منها مطالب الكولون الذين يدافعون من أجل الحصول على ميزانية إضافية مثل قضية (50.000.00 فرنك) والتي استغلت في عهد **ترمان** في بناء مشاريع استيطانية، و مطالبتهم (الكولون) باستقلالية الميزانية العامة للجزائر، كما طالب النواب الفرنسيون في البرلمان

[1] - joseph boudot : op , cit , p 24.

[2] – ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، ج2**، ص28.

[3] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، ج1**، ص525.

كذلك بضرورة إرسال لجان تحقيق تدعوا إلى إصلاح شؤون الجزائر، معتمدين في ذلك عن الشكاوي والعرائض التي كانت تصلهم من عند السكان الأصليين للجزائر(الأهالي)[1].

II-4-1-اللجنة الأولى: لجنة 02 ماي 1874م

جاءت اللجنة باقتراح أحد النواب البرلمانيين دولافرني من أجل تحقيق خاص، تظم في هيكلها 20عضوا تقوم بدراسة الوضع السائد في الجزائر، وطالب هؤلاء النواب إقصاء نواب الكولون من تلك اللجنة، لكن تصدى لها الكولون عن طريق طلب تصويت عن عضوية، تراجع البرلمان عن فكرة التحقيق وتم إفشالها في18 ديسمبر 1874، وأكد ضرورة دمج الجزائر بفرنسا[2].

II-4-2-اللجنة الثانية :لجنة 16 فيفري 1878

تزعمها نواب الكولون، وكان الغرض منها هو الإطاحة بالحاكم العام شانزي[3] (chanzy)، كما طالبو بتقليص صلاحيات الحاكم العام، وربط المصالح الإدارية في الجزائر بالوزارات المعنية في باريس، تزامنت هذه اللجنة مع ثورة الأوراس 1879م، مما جعل الكولون يستغل هذا الوضع، وتم استصدار قانون الأهالي 1881 القاضي إلى كبح حقوق الأهالي ببنوده الزجرية، أثمرت هذه اللجنة بالنسبة للكولون بتزايد عدد النواب في البرلمان وكذلك المساعدات المالية، كل هذا جاء بعد الحملة التي قادها أعضاء اللجنة الذين كان أغلبهم من النواب البرلمانيين الحملة في22 سبتمبر 1879 م[4].

---

[1] – حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص196.

[2] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، مرجع سابق، ص779.

[3] – شانزي هو(antonin Alfred Eugène Chanzy) كان يلقب بالجنيرال الجمهوري عمل في الجزائر أكثر من 20سنة تولى رئاسة المكتب العربي في تلمسان وعملة في قسنطينة مدير للشؤون العربية عين حاكم عام للجزائر في 10جوان 1873م وغادر الجزائر في 1879م عين سفير لفرنسا في روسيا في سنة 1879م، أنضر ابو القاسم سعد الله الحركة الوطنية ج1، ص439 .

[4] – روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، مرجع سابق، ص783.

II-4-3-اللجنة الثالثة لجنة 15 نوفمبر 1880

تكونت هذه اللجنة من 20عضوا منها 11 عضواً كانوا ضمن اللجنة البرلمانية التي زارت الجزائر في سبتمبر 1879، كان الهدف منها هو تنظيم شؤون الجزائر إداريا حيث كان أعضائها من البرلمان، من الإدارة ومن الوزارات المالية والأشغال العمومية والزراعة والبريد والتلغراف والتجارة[1].

II-4-4-لجنة افريل 1887م

جاءت بمبادرة من نواب الكولون نظموا لجنة مكونة من ثلاثة وزراء وحوالي مئة بين نائب وموظف سامي، كلفوا بإجراء تحقيق حول ما قامت به الإدارة في الجزائر، من أعمال كالتعليم العمومي وتطوير شبكة السكك الحديدية والتلغراف، إلا أن مجيء هذه اللجنة تزامنت مع مقاومة بوعمامة وما شهدته من أحداث في الجنوب الغربي من الجزائر[2]، والتي كان لها صداها في عرقلة المشاريع الاستيطانية في الجنوب، وكان الهدف من هذه اللجنة هو دفع المجلس التشريعي، لقبول مشروع القرض المالي الذي طالب به **ترمان لويس** حاكم العام على الجزائر، والذي قدر ب 50.000.000 فرنك، وأثناء مجيء هذه اللجنة استغل الجزائريون هذه الفرصة، وقاموا بتقديم عرائض وشكاوي إلى ممثليها مركزين في مطالبهم على ارتفاع الضرائب المجحفة وغيرها من اضطهادات لكن بائت كلها بالفشل[3].

وكنتيجة إلى هذه اللجان كلها ازداد امتياز الكولون في نفوذهم في البرلمان وحصلوا على مساعدات استثنائية، وحين غزى الجراد الجزائر عام 1888-1889 حصلوا على دعم بقرض 50.000.00 فرنك كدعم استعجالي في 24 ديسمبر 1888 وكلف الألي بمكافحته

---

[1] – حياة سيدي صالح: مرجع سابق، ص200.

[2] – نفسه، ص202.

[3] --أجيرون: **الجزائريون المسلمون**، مرجع سابق، ص788.

وقد احتج نواب(كتلة اليمين الاحرار) مرارا على الامتيازات الممنوحة للأوروبيين في الجزائر كما عارضوا التكاليف التي منحت التسيير الاداري[1] .

II-4-5- لجنة 16 مارس1891 (لجنة مجلس الشيوخ)

بعد التقارير والنقاشات التي ضربت حدتها داخل غرفة البرلمان، والتي أدت الى استقالة الحاكم العام ترمان وتعيين حاكم عام آخر مكانه، وبعد الزيارة التي قام بها **جول فيري**[2] **(Jules Ferry)**إلى الجزائر سنة 1887م وباقتراح منه، وبناءً على الرسائل التي كانت تصله من بعض أصدقائه في الجزائر، فكر بعدها في تكوين لجنة الأجراء تحريات وعبر بقوله "**أيها السادة من واجب اللجنة إخراج البرلمان من اللامبالات فكارثة الجزائر أنها مجهولة من قبله**"، تكونت هذه اللجنة في16 مارس 1891 وأطلق عليها لجنة 18 تعبيرا عن عدد أعضائها، وعرفت "**بلجنة مجلس الشيوخ**" ترأسها جول فيري وتضم مدنيين وعسكريين[3]، قامت بعملية استبيان حول الأوضاع السارية في الجزائر، نشرته ابتداء من أفريل 1891 اهتم بملكيات الأهالي ووضعيتهم المدنية وقضايا الاستيطان، والميزانية المحلية والتعليم العمومي، ومسائل التمثيل النيابي بالنسبة للمسلمين ومشاركتهم في الانتخابات التشريعية وعضويتهم في المجلس الأعلى وقضية تجنيسهم[4].

---

[1] – حياة سيدي صالح :مرجع سابق، ص210.

[2] – **جول فيري(Jules Ferry)**:ولد في سنة 1832في سانت ديي منحدر من غائلة ثرية أبوه شارل إدواردو (Charles Eduard)محامي ثم نائبا في المجلس الاعلى لبلدية vosgesمن 1844-1852مبدأ جول فيري نشاطه السياسي منذ 1850كا في البرلمان في 1869م وعضوا في لجنة الدفاع الوطني 1870م ثم رئيسا لبلدية باريس في نوفمبر 1870الى جوان 1871ونائبا عن بلدية 1871voges ثم وزيرا للتعليم خلال 1879-1880م-1882مورئيسالمجلسفي سبتمبر1880الى 1881/11ومن1883/02الى 1885/03في1893رئيسا للبرلمان أحد منضري الفكر الاستعماري دفع فرنسا الى التوسع في إفريقيا تونس والكونغوا ترأس لجنة 1891م توفى ن يمتهن مهنة المحامات أنتخب نائب سنة 1893م.

[3] – أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية، ج1**، ص526.

[4] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، مرجع سابق، ص802.

وهكذا طاف وفد اللجنة في مختلف أنحاء الجزائر، وقد استمع إلى آراء الجزائريين والأوربيين ،جمعت شهادات الجزائريين الأكثر تأثرا، بقانون الأهالي وقانون الغابات، والقمع الإداري وإرهاق الضرائب، والتجنيد الإجباري، ورغبتهم في الحفاظ على أحوالهم الشخصية، لقت لجنة فيري معارضة شديدة من الكولون منذ البداية، وقد عبروا ذلك بتصريحات معادية منها " **أنّ الجزائر لا تهزأ بالسيد فيري ولقد سبق لنا أن خيرنا آفات أخرى قبله وانتصرنا عليه في نهاية المطاف ،لا داعي للرد على لجنة مجلس الشيوخ**[1]".

أما موقف الجزائريين (الاهالي) فكان كالعادة عن طريق التعبير عن قلقهم وتذمرهم تجاه ما تصدره إدارة الاحتلال ،من قوانين تعسفية في حقهم، نجد مثلا أن عند مرور القافلة البرلمانية بمنطقة القبائل خرج الأهالي في تظاهر منددين بارتفاع الضرائب[2]، ومن أبرز العرائض التي قدمها الجزائريون للجنة 18 عريضة سكان مدينة تلمسان وقسنطينة، وكان ذلك في 1891، أشاروا فيها إلى هيمنة الكولون على القرار السياسي، كما أشاروا كذلك إلى إجحاف الضرائب وقانون الأهالي وطالبوا بانتخاب النواب يمثلون الجزائريين في المجلس لكي ينقلون انشغالاتهم[3]، إن اللجان البرلمانية التي توافدت على الجزائر، غالبا ما انتهت إلى نتائج تخدم مصالح المستوطنين، وتجاهلت مصالح الأهالي الجزائريين على الرغم من شدة معاناتهم، ومحاولة فرنسا من تخفيف إعانتها المالية للجزائر المستعمرة، وندد أغلب النواب وعارضوا نفوذ الكولون وزيادة تنامي الأجانب الغير فرنسيين، والذي ينذر بضياع الجزائر من يد فرنسا، وتعد لجنة جول فيري من بين اللجان التي نقلت انشغالات الجزائريين، بدافع الحفاظ على مصالح فرنسا[4].

[1] – حياة سيدي صالح: مرجع سابق، ص 215.

[2] – شارل روبيرت أجيرون: المرجع السابق ،ص 815.

[3] – جمال قنان: **نصوص السياسية الجزائر في القرن 19**، مرجع سابق، ص215.

[4] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية، ج1**، مرجع سابق، ص529.

II-5-تأسيس مجالس النيابات المالية :

منذ أن وطأة قدم الغزاة الفرنسيين أرض الجزائر فكروا في إنشاء أجهزة إدارية، على شاكلة ما هو موجود في فرنسا، وما ينطبق وظروف المستعمرة (الجزائر) كمجلس الجماعات المحلية، ومجلس العمالات، حيث لكل مجلس مهامه متمثلة في مراعاة شؤون العمالة وتسيير ميزانيتها، ومن أهم المجالس الذي نختص بدراسته هنا، هو مجلس النيابات المالية[1]، وهو بمثابة برلمان في الجزائر المستعمرة، وهو السلطة المسؤولة عن المسائل المالية، تم تأسيسه بموجب قانون 23أوت 1898م، والهدف منه هو تمثيل دافعي الضرائب، ونقل انشغالاتهم من طرف ممثليهم، ويُنتخب أعضائه لمدة ستة(06) سنوات، يجدد نصفه كل ثلاث سنوات، ويعقد المجلس جلستين اعتياديتين في السنة[2].

فلقد قسم القانون دافعي الضرائب، الناخبين إلى عدة أقسام، كل قسم منهم ينتخب نوابه على حدى، القسم الأول وهو قسم المستوطنين أربعا وعشرون 24نائبا بمعدل 08 نواب عن كل عمالة من العمالات الثلاث (الجزائر وهران وقسنطينة)والقسم الثاني وهم الفرنسيون وأصحاب الحرف الحرة الصناع وينتخبون 24نائبا كذلك والقسم الثالث ويشمل الأهالي ولا ينتخبون إلا 21 نائبا مقسمين 12نائبا من الأهلي العرب و09 نواب من منطقة القبائل[3].

مقارنة بعدد نواب الأوروبيين الذي يمثل 48 نائبا في القسمين الإثنين، والجزائريون الأصليون 21 نائبا، هناك تباعد من حيث حقوق التمثيل مقارنة بعدد السكان الأصليين الذي يفوق في هذه الفترة الستة ملايين (06مليون نسمة)، أمام الأقلية الأوروبية بما فيها

[1] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، ج2**، مرجع سابق، ص83.

[2] – توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، مرجع سابق، ص282.

[3]- joseph boudot :op,cit, p42.

المستوطنين، وهذا نتيجة للسيطرة الكاملة للعنصر الأوروبي ،على الرغم من أن النسبة الكبيرة لدافعي الضرائب من الأهالي[1] .

ومن مهام كل قسم من الأقسام التي تم انتخابها في المجلس النيابي المالي، أن كل قسم يتفاوض على حدى، ومن بعد يجتمع الأقسام الثلاث للمصادقة على مشروع الميزانية، ولكي لا يفوتنا الحديث عن كيفية انتخاب هذا المجلس، حيث ينتخب عن طريق الناخبين في البلدية الذين ينتخبون المجالس البلدية والمجالس العمالة، وهم الذين ينتخبون أعضاء المجلس النيابي ومن مهام هذا المجلس كما ذكرنا سابقا، هو الذي يتفاوض حول الميزانية الجزائرية ويتصرف فيها ويقررها[2]، للحاكم العام سلطة مطلقة على مجلس النيابات المالية، وله الحق في حله إذا اضطرت الضرورة أو إلغاء مفاوضاته ،وإلغاء ما يراه منافا لمصلحة فرنسا[3] .

ومن صلاحيات المجلس النيابات المالية المصادقة على تغيير النظام المالي بالجزائر، إذا لم يصادق المجلس فلا يكون تغيير، ولا يمكن أن تعقد الجزائر أي قرض مالي إلا بمصادقة المجلس، أو أي مشروع من المشاريع الاستثمارية، أو أن تنال شركة السكك الحديدية مشاريعها إلا بمصادقة المجلس[4].

كانت النيابات المالية تتفاوض حول الميزانية فقط، فرأى هؤلاء النواب الذين يمثلون الغالبية في المجلس، أنه من الأسواء بمصالح الجزائر أن يتولى البرلمان الفرنسي شؤون الجزائر وإدارة ماليتها، وأن يتصرف في ميزانيتها، و أن مجلس الأمة في فرنسا لا يعرف عن الجزائر إلا القليل مما يأتيه عن طريق التقارير الرسمية، وفي ضل هذه الآراء من

---

[1]– Rouyer Len: letter Algerians budget Algérien,colonisation alenqutt parlementaire,joun,1900,p04.

[2] – توفيق المدني: مرجع سابق، ص 284.

[3]- joseph boudot :op, cit ,p44.

[4]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 85

رجالات الكولون ،حتى تمكنوا من الحصول على قانون 19ديسمبر 1900م الذي جعل للجزائر ميزانية خاصة بها ومنحهم استقلال مدني بالجزائر[1].

II-6-نظـــــــام الميـــــزانـــــية (1870-1914):

ومن خلال القوانين التي تم إصدارها بداية الحكم المدني، كقانون المالية 27جويلية 1870 والذي تم من خلاله إعطاء صلاحية الميزانية لوزير الحرب، وتم بموجبه إلغاء قروض السنة المالية 1871م، بالإضافة إلى قرارات الرابط(1881)، التي تمثلت في ربط كل مصالح الاعمال في الجزائر بوزارات في فرنسا[2].

حسب تصريح المكلف بالميزانية العامة لحكومة الجزائر لسنة1879م، يقول أن الميزانية العامة للجزائر قسمت إلى قسمين ميزانية عادية وميزانية عادية ذات موارد خاصة، ويدلي هنا بتصريحاته حول نظام الإيرادات والنفقات المالية، لهذه السنة نجد أن إيرادات الميزانية العادية قدرت (30.037.694 فرنك)، أما الايرادات الميزانية العادية الإضافية (الخاصة) فقد قدرت (3.500.000 فرنك).حيث بلغ مجموع الواردات للميزانية العامة للجزائر (33.537.694 فرنك)[3].

أما نفقات الخزينة لنفس السنة قدرت نفقات الميزانية العادية بحوالي، (31.321.284 فرنك)، أما نفقات الميزانية للموارد الخاصة تقدر (4.309.306 فرنك)، أما المجموع هو (36.630.590 فرنك)[4].

[1] – Rouyer len: op, cit,p 06.
[2] - joseph boudo :op, cit,p32.
[3] - Léon bequet et marcel simon: op,cit p35.
[4] - léon bequet:op, cit, p36.

وبعد مجيء الحاكم العام تريمان[1] (Tirman)، قام بأول إشعاراته بأن المشاريع في الجزائر وإن أردنا أن تبقى كمستعمرة فرنسية، لابد أن تعالج بحكم ذاتي يتبعه استقلال الميزانية بذاتها كان ذلك عام1886، فاعدّ خطة للإصلاح وفي دورة المجلس الأعلى للحكومة في ديسمبر 1890 حيث عبر فيه باستعداد واضح عن مشروع الميزانية الخاصة، وبإخضاع مقترحات الميزانية على المجلس الأعلى في دورة سنة1892م، أما المقترحات التي طرحت تقلصت كلها في الاجتماع، ماعدا واحدة وهي من بين دعائم الميزانية للجزائر، أن كل الخدمات المدنية والمشاريع يتم تغطيتها في الجزائر، من منتجات وإيرادات الخزينة العمومية بالجزائر، والميزانية الخاصة في مواجهة النفقات المدنية، بكل اشكالها باستثناء الأقساط السنوية للقروض، وضمانات الفائدة التي لا تطبق إلا على الخطوط السكك الحديدية الممنوحة حاليا[2]

ومن خلال التنبؤات للسنة المالية 1892م، شكلت المداخيل مبلغ يقدر 43.590.000فرنك، وبزيادة قيمة إضافية كانت بمعدل 1.200.000فرنك إلى 1.500.00فرنك خلال السنوات الأخيرة، وقدرت النفقات ب 40.123.598 فرنك بعد اقتطاع الخزينة لنصف المداخيل التي فاقت 40 مليون أصبحت الخزينة في هذه السنة مستفادة بفائض مداخيل قدره 1.672.397 فرنك[3].

أعطى هذا المشروع قوة الاقتصاد، مما أكد إمكانيات وقدرات الحاكم العام ،على التيسير وإنعاش النمو الاقتصادي في المستعمرة (الجزائر)، ويسمح لها أن تواكب الاستمرارية

[1] – **تريمـا ن** :(louis Treman)(1837–1899) لـه دكتوره في الحقوق ،تولى عدة وضائف إدارية عين حاكم عاما للجزائر في 16/نوفمبر1881م شهد عدة ريادات للسلطة الكولون وتوسع النشاط الاستيطاني كلفه معارضة شديدة داخل البرلمان وقد عرف عهده عدة قوانين منها قانون الاهالي 1881والحالةالمدنية ،وقانون منح الجنسية الفرنسية في عهده طالب الكولون بالاستقلال المالي استقال عن منصبه 1891م انضر عدة بن داهة :الاستيطان والصراع حول الملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي، ج2، ص492

[2] – joseph boudot :op,cit,p26.

[3] - joseph Boudot: op cut p25-27.

في نمو المشاريع وأن توافر للخزينة العمومية فائض مالي من المداخيل[1]، جلب مشروع تريمان انتباه السلطات بفرنسا ،وبإظهار لمجلس الشيوخ العدائية وخاصة النواب الذين جاء وفي لجنة جول فيري1891، التي انتقد البعض من أعضائها الأوضاع منها حالة الأهالي نتيجة الضرائب المجحفة، وعلى رأسهم النائب بوليات (pouliet)، الذي قدم تقريره حول ميزانية 1891 رافعا معارضته للادعاءات لمحرري مشروع الميزانية الخاصة، كما عرض التعدي والأضرار الناجمة، وبأن السلطات العمومية غائبة على أرض الواقع[2].

في ما يخص مقترحات ميزانية الخدمات المدنية للجزائر، والتي لا يمكن أن تعتمد عليها خدمات العمالات والبلديات، حيث أن ميزانيات هذين الأخيرين يتم اقتراحهما من طرف المجالس المحلية بالمقاطعة أو بالبلدية، فتقرر من طرف الوزير وتضاف إلى مقترحات الميزانية العامة، وتطرح أمام المجلس الأعلى لينضر فيها ثم يتم تقديمها للحكومة، ليتم تنفيذها كونها سلطة تنفيذية[3]، في بعض الأحيان يقوم الوزير بمنح قروض مالية للمصالح التي تحت تصرف وزارته، إذا كانت في حاجة لذلك، ومن الخدمات المماثلة في فرنسا نجد البعض منها في الجزائر، وضعت على شكل المساهمات وتحت سلطة مباشرة لوزير المالية نذكر منها مثلا.

1-الاشتراكات المباشرة 2-الاشتراكات المختلفة.3-تسجيل العقارات والطوابع البريدية المختلفة مع إدارة حراسة الأموال،4-الخدمات الطبوغرافية مع خدمة دستور أولوية سكان الأصلين. 05-خدمات الغابات المستعمرة ملحقة بوزارة الفلاحة[4]

إن صرامة إجراءات التمثيل هذه، لقد تم من خلالها السماح بالتفاوض والتشاور مع الحاكم العام، والكفاءات القادرة كالمستشيرين الماليين والخبراء عن كل مصلحة من مصالح

[1] - joseph Boudot: op cut p27

[2] – حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص210.

[3] – احمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص258.

[4] -joseph boudot:op,cit,p26.

الوزارات الممثلة في الجزائر، داخل المجلس الذي يرأسه الحاكم العام بنفسه، وهي القادرة على تسيير شؤن الخاصة بالقروض المفتوحة (مفتوحة الأجل) للميزانية التابعة لمقر المصلحة.[1]

وفي 02 مارس 1891 تم رد على تصريح الحاكم العام تريمان(حول استقلالية الميزانية) كما أظهر كذلك النائب العام بولونجي paulounjet خطر المشروع الذي جاء به الحاكم العام، والذي حسب نضره (بولونجي) أنه يمس بأمن الدولة وسلطة على المستعمرة، وعارض تأسيس ميزانية خاصة منفصلة عن الميزانية العامة بفرنسا، وفي 12مارس 1891 تاريخ مجي لجنة جول فيري إلى الجزائر، والتي خلصت بعد مجيئها بتقديم تقارير حول مساهمات الحكومة العامة بباريس[2]، للخزينة العمومية في الجزائر، متمثلة في بناء المشاريع كالأشغال العمومية، وفي نوفمبر 1896 رأت غرفة النواب أن نظام الإلحاق الذي تم وضعه بمرسوم 28 اوت 1881م، للبدء بتفعيله في ما يخص تسيير الخدمات العمومية في الجزائر، ولتحقيق هذه الإجراءات العملية خرجت الحكومة ببعض النقاط منها:

1) – استرجاع هاته المراسيم في الحال وإعادة تنظيم الإدارة العليا للمستعمرة.

2)– تأسيس جهاز مراقبة إدارية لتنظيم وتكوين موظفي المجلس لأعلى وفق مشروع قانوني.

3)– إن نظام الميزانية من خلال مرسوم 31 ديسمبر 1896م، أصبحت كل الخدمات ملحقة وتحت سلطة مباشرة لوزير الداخلية، ماعدا العدالة والعبادات، والتعليم العمومي والخزينة والجمارك، فأصبحت الحكومة ملمة بجميع ما يخص المستعمرة الجزائر.

4)– ميزانية النفقات المالية في الجزائر لكل سنة ترسل وفق محضر من طرف الحاكم العام إلى الوزير وذلك بعد رأي المستشار الأعلى.

5)–القروض مفتوحة لوزير الداخلية ماعدا الخدمات العدالة والدينية[3] .

---

[1] - joseph boudot:op,cit,p27.

[2] – شارل روبيرت اجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، مرجع سابق، ص813.

[3] - joseph boudot : op cit, p 33.

II-6-1-المداخـــيل المـــــالية لميزانيات (1870-1914)

إن الظروف التي ألمّت بفرنسا بعد خسارتها في الحرب السبعينية أمام بروسيا جعلها تمر بتحولات سياسية واقتصادية بها وداخل مستعمراتها بما فيها الجزائر، والتي كان لها انعكاساتها على الاقتصاد الفرنسي والخزينة المالية الفرنسية بالخصوص، مما جعل السلطات الاستعمارية الفرنسية تلجأ إلى سياسة مالية خاصة، لتملأ خزائن الميزانية العامة للدولة ،فتمتل في التركيز على أهم مورد رئيسي للخزينة العمومية وهو نظام الضرائب وكيفية جبايتها[1] .

II-6-1-أ- نظام الضرائب لميزانيات (1870-1914)

لم تكن السلطات الاستعمارية منذ احتلالها الجزائر مهملة لنظام الضرائب، بل أعطت له أهمية كبرى، ووضعت له سياسة خاصة من حيث التنظيم وتنويع مصادره، التي كانت نغمة عن الأهالي من حيث الجور الذي طبع على نظامها، وعلى إثر التحولات التي طرأت بعد 1870 بما فيها سيطرة الشبه تامة بالنسبة المستوطنون على جميع المصالح الإدارية والمالية[2]، فانكب مجلس الحكومة في إقامة مصلحة للإحصاء والتحصيل يشغلها موظفين فرنسيون[3].

أما في سنة 1872 قرر الحاكم العام دي قيدون(de gueydn) بمضاعفة الموظفين الفرنسيين ،بما فيها مصلحة أعوان المكلفين في تسجيل دافعي الضرائب، في سجلات وضبط حساب الضريبة، كما ألغى الضريبة العقارية الاوربية، مركزاً على الأهالي بدفع ضريبة العشور، وزيادة في حجم الضرائب العربية، وأكد المجلس بمضاعفة الضريبة في

[1] – أجيرون: **الجزائريون المسلمون ج1**، مرجع سابق، ص 470

[2] – يحي بوعزيز: **سياسة التسلط**، مرجع سابق، ص 28.

[3] – Léon béquet et Marcel Simon: op, cit p349.

منطقة القبائل بثلاث مرات، وإلغاء العشر الذي كان يمنح للقياد العاملين على جمعها[1]،وبعد وصول الحاكم العام شانزي (chanzy)، وافق المجلس الأعلى على تعويض الضريبة العربية ، بضريبة موحدة وأن تظل مبلغ ثابت لسنوات، بحيث يعفى الأوربيين من دفع مبلغ الضريبة الأصلي إلى غاية سنة 1880، في حين يدفعون الأهالي المبلغ الأصلي والسنيمات الإضافية[2].

أما في ما يخص مقرر الميزانية للفترة الممتدة بين 1873-1875 والذي من خلاله تم تحرير مسودة مشروع القانون، وتم عرضها على لجنة للمصادقة عليها قبل أن تصدر الحكومة رأيها فيه(مشروع القرار)، وتم اقتراحها على المجلس الوطني، وبعد مساومات مع الحكومة في 16 مارس 1875، تم إثراء المشروع من طرف هذه الأخيرة، وعرضه على مجلس الدولة[3].

إن قيمة العشور التي كانت تدفع للقياد، سوف يتم دفعها للخزينة، والأراضي التي خضعت إلى المسح العقاري، سوف تدفع هي كذلك إجمالي الضريبة للدولة ابتداء من 1877م، والأوروبيون لا يدفعون سوى نصف المبلغ الأساسي إلى غاية 1882م[4] .

وبمرسوم 22 فيفري 1878م، والذي من خلاله تم رفع زيادة جزافية، لسعر قنطار القمح والشعير على التوالي الأول من 20 فرنك إلى 22 فرنك والثاني من 10الى11 فرنك، كما رفع مبلغ الزكاة الحيوان والغنم من0.15 فرنك الى 0.20 فرنك والمعز من 0.20 إلى 0.25 فرنك، فرضت على الأهالي رسوم الإيجار وامتلاك الكلاب، فشكلت الضرائب المصدر الأساسي لموارد البلديات المكتملة الوظائف[5].

---

[1] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج1**، مرجع سابق، ص467.

[2] – نفسه، ص468.

[3] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسليمون،ج1**، مرجع سابق، ص472

[4]– Léon boquot :op,cit p 453

[5] – اجيرون، **الجزائريون المسليمون،ج1**، مرجع سابق، ص470.

وعليه تم تحقيق زيادة كبيرة في المنظومة الضريبية، ومن خلال تلك القرارات التي كانت تصدر بفترات متتالية تم الوصول إلى معادلة كالتالي، انخفاض الضرائب في السنوات التي قبل سنة 1872م، إذ نجد مثلا سنة1870 قيمة الضرائب 10.705.413 فرنك يقابلها سنة 1871 قيمة الضرائب 9.732.745 فرنك[1]، لكن بعد سنة 1872 تشهد قفزة نوعية ليرتفع سنة1872 يبلغ 14.245.224 فرنك إلى سنة 1876 يبلغ 16.929.400 فرنك، مع أن هذه المبالغ لا تمثل مجموع ضريبة الأهالي حيث لم تدخل السنتيمات الإضافية للضرائب العربية التي سبق الحديث عنها، والتي وصلت إلى حوالي 13 إلى 14 مليون فرنك كضريبة أساسية، كان الجزائريون المسلمون يدفعون:

1) السنتيمات الإضافية معدل مجموعها السنوي 2.3000.00 فرنك .

2) السنتيمات الاستثنائية 800.000 فرنك .

3) الرسوم البلدية (05 مليون) بالإضافة الى الضريبة الفرنسية المباشرة والغير مباشرة[2].

أما بالنسبة لسنة 1881 الضرائب الفرنسية المباشرة أو الغير مباشرة لقد صنفت كالاتي:

45.000 فرنك لرخصة بيع التبغ و138.321فرنك كضريبة على الحرف الأهلية و

679770 م فرنك حقوق الدمغ(الختم) و التسجيل[3] .

إذا قيمنا المداخيل المالية لسنوات (1871-1881) نجد 34.500.000 فرنك ضريبة الحرب قدرت 9.000.000 فرنك وضريبة الملكية المشيدة لسنة 1889م قدرت109.566 فرنك عن الأهالي و 37.063 فرنك عن الأوربيين مع العلم أن النفقات عند الدولة فاقت 40 مليون والعائدات 35 مليون، مما يدلي بوجود عجز في الميزانية المالية، مما أجبر الحكومة في الشروع إصدار قرارات في إعادة تنظيم عائدات البحر، والنظام الجمركي والرسوم على الكحول

[1].- Léon béquot et Marcel Simon: op,cit ,p252.

[2] – اجيرون: مرجع سابق، ص472.

[3] – Léon bouquet et Marcel Simon :op,cit ,p256.

.إن الأهالي، كانوا يدفعون سنة 1882 مبلغ 4.705.896 فرنك في شكل خدمات صاروا يدفعون 807073 فرنك في 1887 و6.598.812 فرنك في سنة 1889 م[1].

الجدول التالي: يمثل الحصة التي ساهمت بها الضرائب العربية في مختلف الخزائن العادية للسنوات[2].

العائدات المالية لميزانية (المستعمرة)	العائدات المالية لميزانية العمالات		
	الجزائر	وهران	قسنطينة
1882-%15.68	%70.04	%65.39	%82
1883-%17.20	%62.94	%68.18	%81.51
1884-%18.42	%69.26	%67.22	%80.77
1885-%18.42	%59.62	%63.78	%73.82
1886-%19.12	%56.55	%62.03	%64.76

أما في ما يخص الإيرادات المالية لفترة الحكم المدني المرحلة الثانية (1901-1914)، فإن هذه المرحلة من الحكم والتي تزامنت مع الفترة الاستقلال الذاتي، أو كما يعرفها بعض الكتاب بمرحلة الاستقلال المدني، وقد عرفت الجزائر خلالها استقلالاً ماليا وصارت لها ميزانية مستقلة عن ذاتها، وتتصرف في منتجاتها المالية، وبعملية إحصائية للسنوات المعنية بالدراسة في هذه المرحلة وهي من (1901-1914)، نستطيع إعطاء بعض النماذج من السنوات عن المداخيل المالية من الضرائب ونجد الضرائب تنوعت في هذه المرحلة[3] منها.

الضرائب العادية والضرائب على المشاريع الصناعية والمداخيل على أملاك الدولة والمنتجات العادية والمنتجات المتعددة ومصادر استثنائية وإرادات النظام ومجموع الايرادات

[1] - joseph Baudot: op, cit, p35.

[2] – أجيرون: المرجع سابق، ج1، ص484.

[3] – G-G-A: Statistique Financière de Algérie du Nord et territoire de sud année ,1904,p09

العادية والايرادات الاضافية (الخاصة)[1] بالإضافة إلى ضرائب الحكور والعشور والزكاة واللزمة وكذا السنتيمات العامة الاضافية وجميع اشتراكات القياد والضرائب المحلية للبلديات وسنتيمات إضافية على الملكيات الأهالي وسنتيمات الاضافية لمساعدة الأهالي[2].

أما ما يخص لإيرادات المالية لسنة 1901والايرادات المالية للسنوات القادمة بالنسبة للمرحلة إلى غاية 1914 لها نفس مصادر المالية تختلف من حيث القيمة فقط[3].

التمثيل البياني التالي: يوضح قيمة الايرادات المالية لمرحلة الاستقلال المالي (1901-1914)

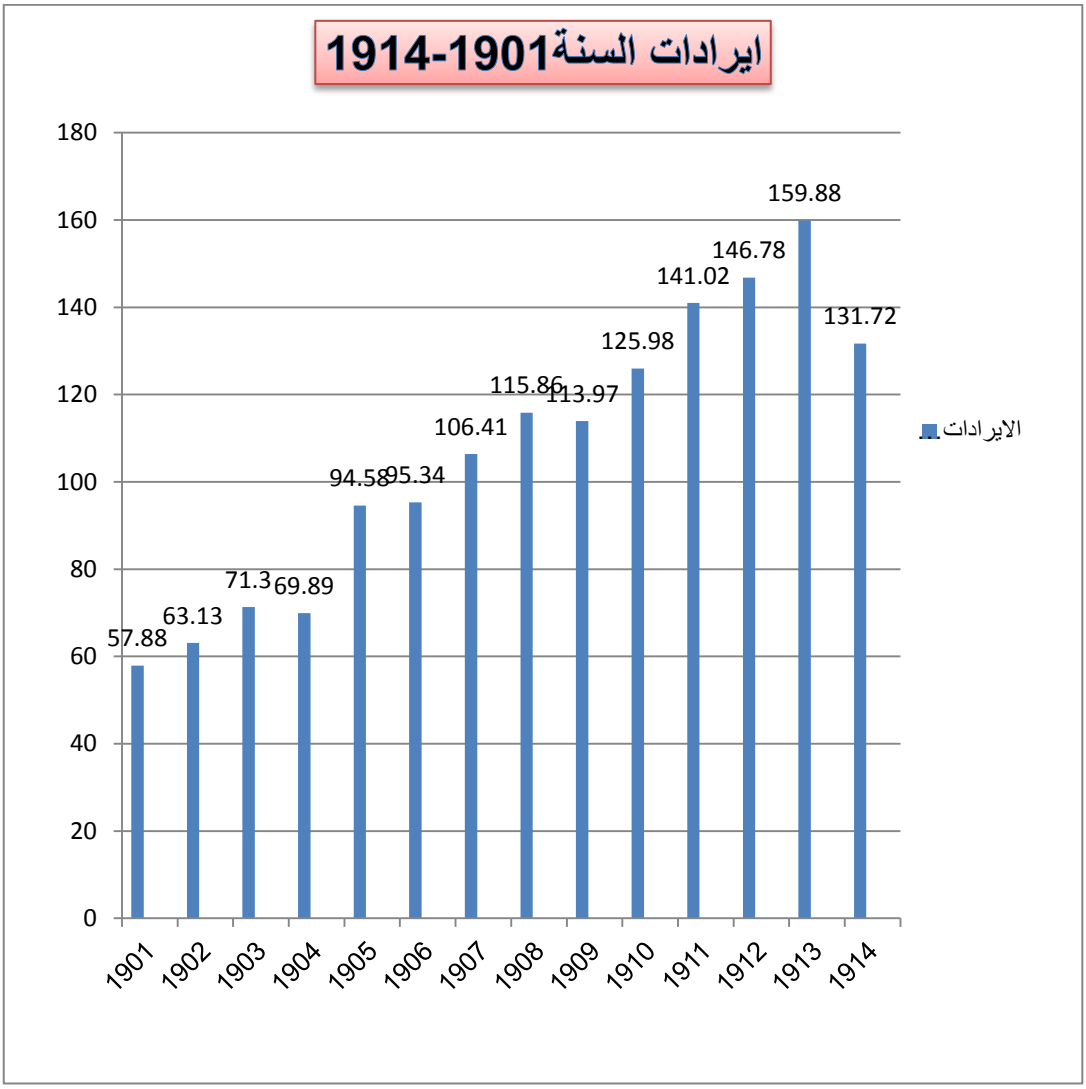

[1]- أ نظر الملحق رقم 08 ص115. G-G-A:op,cit,p09

[2]- أنظر الملحق رقم 05، ص114 G-G-A:op,cit,p10

[3] أنظر الملحق رقم 09، ص116 G-G-A: Statistique Financière de Algérie année-1914,p09

II-6-1-أ-1-محـــاولات الإصـلاح الضـريبي(vers de réforme fiscales les tentait)

بدى مجلس الشيوخ استعداده منذ سنة 1891 محاولة إصلاح المنظومة الضريبية في الجزائر، فتولى المسألة السيناتور كلماقان (clamagen) بمعية مفتشين ماليين الذين استاؤا لعدم وجود انسجام في النظام المالي في الجزائر، وذلك حسب تقارير اللجنة 27 فيفري 23 مارس 1892،ومنه أقرّ السناتور (clamagen) ومفتشي الضرائب إلى محاولة توحيد بعض الضرائب، وإلغاء ضريبة الحكور في الشرق القسنطيني، وتأسيس الملكية الفردية[1] وأقروا أن توحد ضريبة العشور بين المقاطعات الثلاث وأن تحدد بقيمة40 فرنك (3.25 في حالة الكارثة)، ورغم هذه المحاولات لإصلاح المنظومة الضريبية إلا انها لقت معارضة في البرلمان وخاصة من النواب الكولون[2].

وفي سنة 1897 انتقد مقرر الميزانية السيد شوداي (chaudey) بصورة لاذعة الضرائب العربية في قوله "الثقيلة الوطأة والمناقضة للمنطق الاقتصادي لأنها تتضاعف طردا مع عملية الانتاج وتتميز بالجور وبكونها مصدر تجاوزات عديدة"، ففي سنة 1899 مثلا سارع الجزائريون المسلمون بمطالبهم، راغبين من الحكومة والمنظومة المالية أن تخفض لهم التعريفات المطبقة والإعفاء لصالح أملاك الصغار[3]، أما المندوبون الأوربيون تأثروا بتناقص مردود الضرائب العربية، فسلطوا اللوم في ذلك على تصرف القياد.

في24 نوفمبر 1901 عقدت اللجنة أول جلساتها، وباشرت أعمالها برئاسة de beaucoudrey وهو أحد المفتشين الماليين، فحاولت أن تجعل توافقا بين اللجان المالية السابقة. فوضعت تقريرها في 30 افريل 1902 .والذي أقرت من خلاله على إصلاحات

[1] – حياة سيدي صالح: مرجع سابق، ص240.

[2] – اجيرون: **الجزائريون المسليمون،ج1**، مرجع سابق، ص152.

[3] – نفسه، ص155.

وتكون وفق متطلبات الجميع بما فيها الأهالي والمستوطنون، أولها إلغاء نظام الحكور والعمل بنظام التقسيط في بلاد القبائل، ورفضت تعميم العمل بضريبة العشور الثابت المعمول به في قسنطينة، وإلى كل من الجزائر ووهران، كما بلغت الإعفاءات الضريبية في بعض السنوات 380.000 فرنك، و فرض رسم مضاعف مرتين أو ثلاث على التصريحات الكاذبة، بالنسبة للذين تجبى عليهم الضرائب[1].

وفي ضل هذه الظروف لم تكف الحكومة في استقبال طلبات الإصلاح، حيث اعترض ضباط المناطق الجنوبية ضد الأعباء الثقيلة الناجمة من ضريبة الزكاة على الحيوانات، حيث استق اتاوة 04 فرنك في السنة على الجمال مع مجموعة 488 فرنك بالإضافة الى سنتيمات وصلت قيمتها الإجمالية تتراوح بين 100 إلى 125 فرنك وفرض عليها كونها حيوانات لنقل الأثقال، ضريبة الخدمات الثقيلة (يومان 06 فرنك أربعة أيام 12 فرنك) وبالنسبة للثيران يدفعون عليها 3فرنك ، 3.66 فرنك بالسنتيمات المضافة والغنم مثلا 0.20 فرنك 0.24 فرنك[2].

وفي سنة1910 جاءت كذلك مبادرة من الحكومة العامة بالقيام بإصلاح، بعد رفضها لمطلب الكولون الرامي إلى زيادة حقوق حول الزيوت النباتية والقطنيات، والزيادة كذلك في العائدات البحرية، كما رفع منتخبي الشرق القسنطيني كذلك مطالبهم بإصلاح ضريبتي، بما فيها الغاء ضريبة الحكور وتوحيد ضريبة العشور حسب القاعدة المطبقة في مدينة الجزائر، كان رد الحكومة الرفض بحجة أن هذا يثقل الضريبة العربية ويشكل تراجع في الموارد الضريبية بمبلغ 1.300.000 فرنك[3].

---

[1] – jean Hens la véritie sure l'Algérie libraries universselle 3paris 1905 p47 .

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو : **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830و1962**، ترجمة نخبة من الاساتذة، ط1، لشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1979م، ص85.

[3] – نفسه، ص 88..

في 11 جويلية 1912 دعا السيد لوسيان (lucean) مدير الشؤونع الأهلية الرافض أي إصلاح يمس بالضرائب العربية وإبقائها على حالها، ورفض أي مقترح يرمي إلى إنشاء ضريبة عقارية يشترك فيها المسلمون والأوربيون، أما السنة التي تليها سنة 1913 تقدم الجزائريون المسلمون بشكاويهم لدى الراي العام الفرنسي، بالمطالبة بالمساواة في الضرائب[1] بعد مناقشة مطولة داخل غرفة البرلمان الفرنسي في 09 فيفري 1914 خرج النواب الفرنسيون بجدول أعمال بدعوة الحكومة بالشروع في تحقيق مساواة ضريبة في الجزائر.

أما في 12 ديسمبر 1914 فأصدر ليوتو (lu taud) منشور دعا فيه مدراء الضرائب إلى القيام ببعض الحلول على المستوى المحافظات المالية، وعلى مستوى البلديات (المختلفة الاهلية) في ما يخص الضرائب، وخلق ضريبة عقارية على مستوى البلديات المكتملة الوظائف، والتي حددت ب3.20 % من قيمة الإيجار، وإحلال الضرائب العربية على الفوائد الزراعية لكن هذا الإصلاح اجل بسبب بداية الحرب العالمية الأولى[2].

II-6-1-ب-المؤسسات المالية:(institutions financières)

إذا كانت بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر تمثلت في تأسيس نظام مالي بالجزائر تحددت معالمه في إرساء قوانين فرنسية، تبنى على إثقال كاهل الأهالي بالضرائب واستصدار الأراضي والهجرات المتتالية للأوروبيين إلى الجزائر، تطلبت منها هذه السياسة أن تحتمي بمؤسسات مالية لتخلق من خلالها قوة اقتصادية ،وحصانة مالية لنظامها وبموجب هذه السياسة تم إنشاء مؤسسات مالية في الجزائر[3].

وفي 30أكتوبر1880م أنشئت مؤسسة "القرض المالي والزراعي للجزائر" تحت رئاسة كريستوفل (M,christophle) مدير القرض المالي الفرنسي، والذي أعلن أن هذه المؤسسة

[1] – اجيرون: **الجزائريون المسليمون،ج2**، مرجع سابق، ص158.

[2] – نفسه، ص160-165.

[3] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر**، مرجع سابق، ص186.

جاءت خصصا لمساهمة النشاطات الزراعية والتجارية، على شكل قروض تمنح للفلاحين والتجار، وتقديم العون للمستوطنين، بمنحهم قروض مالية على المدى الطويل (10سنوات حتى 30سنة)[1]، ولتمكنهم من تحقيق مشاريع اقتصادية مقابل فوائد تتراوح بين (05.5% إلى 06%)، وبلغ رأسمال هذه الشركة في ثمانينيات القرن التاسع عشر30مليون فرنك موزعة على 60.000سهم مقدار السهم الواحد 500فرنك، وارتفع في السنوات التي بعدها إلى 40مليون فرنك بإصدار 20.000سهم جديدة بمقدار 500فرنك للسهم[2].

وبعدها أنشئت بنوك صغيرة خاصة لمساعدة الكولون ومنها "**بنك روبرت**" بمدينة الأصنام سابقا الشلف حاليا، وكذلك أنشئت "**القرض الليوني**" و"**بنك الجزائر**" و قد فتح هاذان الأخيران فروعاً لهما في الجزائر، لتوظيف الأموال المودعة به في التنشيط الزراعي (الكروم القمح)، وفي حلول سنة 1886م بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني وبنك الجزائر سبعة في منطقة الجزائر (الاربعاء، بوفريك، الأصنام، القليعة، حجوط، المدية، تيزي وزو) وثمانية فروع 08بوهران(تلمسان، عين تيموشنت، غليزان، أرزيو، معسكر، سيدي بلعباس، قديل ،سيق)وثلاث 03 فروع بإقليم قسنطينة(قالمة، سكيكدة، وسوق هراس)[3].

نستخلص من خلال توزيع الفروع في العمالات الثلاث، أن توجدها بكثرة في كل من منطقتي الجزائر ووهران ،إنه لدليل على توجد الكولون بكثر في هذه الأماكن، مقارنة بمنطقة الشرق قسنطينة، وفي سنة 1894م ارتفع عدد المؤسسات المالية في الجزائر إلى 24مؤسسة، بعد أن فتحت فروع أخرى في كل من البويرة ،الدويرة الرويبة عين البيضاء ميلة جيجل[4]، أما الأموال المودعة بهذه البنوك فكانت تختلف من مؤسسة لأخرى ،فعلى سبيل

---

[1] – عدة بن داهة: **الاستطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962،ج1**، ط1،المؤلفات لنشر والتوزيع، المسيلة الجزائر، 2013، ص272.

[2] – عبد الطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص134.

[3] – عدة بن داهة: مرجع سابق، ص275.

[4] – عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص136.

المثال في سنة 1893بلغت الأرصدة المالية لبنك معسكر 5.800.000فرنك، وفي نبك بلعباس بلغت 14.939.000 فرنك وفي بوفريك 18.772.000فرنك وفي كل من ميلة وتيزي وزو185.000فرنك ثم 950.000على التوالي[1].

بالإضافة إلى المؤسسات المالية التي بلغ عددها 24مؤسسة، وتوزعت فروعها كما ذكرنا سالفا، إلا أنه تم إنشاء شركات في البلديات المختلطة، الغرضة منها مساعدة الفلاحين الجزائريين وإخراجهم من حالة البؤس، التي ألمت بهم منذ سنوات القحط، إلا أن هذه الشركات لم تحظ بمساعدة من البنوك المالية، مقارنة بما تتلقاه التعاضديات والمؤسسات الزراعية الخاصة التابعة للكولون، ويضاف إلى ذلك إقصاء الصناع والتجار من الانتساب إليها، وترك الأمور اختيارية للفلاحين الجزائريين في الاشتراك فيها أو عدم الاشتراك، وإعطائهم الحرية في دفع اشتراكاتهم نقدا أو عينا، ويبدوانها أنشئت لغرض الادخار وليس لتقديم قروض بدون فائدة للفلاحين المحتاجين[2].

حيث اقرضت الفلاحين سنة 1897 م أموالا قدرت ب 1.330.426فرنك، واحتفظت في صندوق ب 939.000 فرنك، في سنة 1898م و1899م أقرضتهم مبلغا قدر ب2.172099 فرنك وأبقت بالصندوق 4.688.408 فرنك، هذه الشريكات كانت تصرح على مبالغ في الصندوق، وهي على شكل سندات ومؤجلة، كما أنها لا توفق إلا على القرض الصغير والقصير المدى، للمشاركين القادرين على آداء الدّين، إذ نجد مثلا أن الحكومة في سنة 1901م لبت رغبة الكولون، بإصدار قانون في 08 جويلية 1901يسمح لبنك الجزائر بتقديم سلفات وديون للكولون بدون فائدة، كذلك أن القرض العقاري الفلاحي الجزائري[3]، يقوم بمنح الكولون أصحاب المحلات التجارية ومالكي الأراضي الفلاحية

[1] – عدة بن داهة: مرجع سابق، ص 276.

[2]– عبد اللطيف بن اشنهو: مرجع سابق، ص 146.

[3]– France Ministers de finances de frdnce :Bulletin de Statistique et de legislations compare ,Ministers des finances1901,imprimerie nationale, Paris ,1901p72

والبلديات والمؤسسات العمومية قروض، لا تسدد إلا بعد انقضاء آجال أدناه 10سنوات وأقصاها 50سنة بنسبة فوائد تتراوح بين 05% و07% .

ومنه نستخلص بأن هذه المؤسسات المالية لم تأت لرفع البؤس على الفلاح الجزائري بقدر ما جاءت لخدمة الكولون وتجسيد سياسة فرنسا الاستيطانية والقضاء على روح القومية والوطنية لدى السكان الأهالي[1].

II-6-1-ج-القروض المالية (Prêts financiers)

لم يعد للإدارة الاستعمارية من وسيلة عملية لتأثير على الاقتصاد الأهالي وتوجيهه سوى أداة واحدة وهي شركة الاحتياط الاهلية، بغض النضر عن بعض المبادرات المحدودة المجال كالقرض الفلاحي التعاضدي أو منشأة التعاضدية للحرث شركة الزراعة للأهالي فتضاعف عدد هذه الشركات الأهلية للاحتياط منذ 1884م، فصدر قانون 14أفريل 1893ومرسوم 07ديسمبر 1894فأكسبها إطار قانوني يميزها كمؤسسات للاحتياط، وتقديم مساعدات مالية وبعض القروض الفلاحية، وبناءً عن منشور الصادر في 29جانفي 1895م[2]، أن من الضروري ان تقبض المساهمات من الفلاحين عينا، أكثر من أن تأخذ نقدا وتقدم قروض مالية، تطورت هذه الشركة في ضرف عشر سنوات من 1886الى 1896واصبح عدد فروعها من 60 في سنة 1886م إلى 239 في سنة 1895 ثم 243في سنة 1896م ارتفع مجموعة الأصول المالية من 1.698.322فرنك إلى 4.960.962 فرنك في سنة 1893ثم 5.803971 فرنك في سنة 1896 ومنه ارتسمت معالم التوجه وتجسدت واقعا[3]، فكان دفع المساهمات نقدا في تزايد مستمر في سنة 1886م أقرضت الشركة الأهلي للاحتياط عمالة قسنطينة مبلغ قدره 20.444 فرنك نقدا

[1] – عدة بن داهة: مرجع سابق، ص285.

[2] – شارل روبيرت اجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ،ج1، مرجع سابق، ص822.

[3] – نفسه، ص824.

و660.921 فرنك بالحبوب، وفي سنة 1896أقرضت 1.106.331فرنك نقدا و38.856 فرنك بالحبوب، لقد ظهر هذا التطور مبكراً للشركة لعمالة الجزائر، التي كانت تقرض بداية 1887ممبلغ 407.745فرنك نقدا مقابل 63.667فرنك بالحبوب[1].

ومن البديهي أن سهولة المعاملة نقدا مهما كان مبلغها بالنسبة للمسؤولين الماليين، أحسن من غيرها في المحاسبة العينية، وذلك لاختلاف الأوزان والمكاييل وصعوبة الاحتفاظ بالقمح والشعير، من سلبيات المعاملة النقدية أنها كانت تثقل كاهل الفلاحين، أما بالنسبة للشركة الأهلية للاحتياط هذه، التي كانت معنية بالبلديات المختلطة أن رأسمالها ضعيف، حيث قدر ب23.80فرنك للفرد في سنة 1886م[2]، ولم تتلق مساعدة من الميزانية أو البنك.

وأثناء انطلاقها سعت لاكتناز مبالغ مالية وبقيت في الصناديق بدون استعمال، حيث أنها في سنة 1887أقترضت الخزينة العمومية بالجزائر مبلغ 1.330.426من الحبوب بنسبة38% من الأصول المالية المقدرة ب 2.405.734فرنك وفي سنة 1898الى1899م اقترضت 2.172099 فرنك واحتفظت في الصناديق ب 4.686.408 فرنك أي نسبة 59% من الأصول المالية المقدرة ب 7.991.106 فرنك، لكنها أحصت بمحاسبة خاصة لمبلغ قدره 2.442.368 فرنك، تمثل في ديون غير مقبوضة من مسبقات ومؤخرات على المساهمات للشركة الأهلية، والتي تقدمت بقرض لأحد البلديات يقدر ب 180.717فرنك برأسمال بلغ 204.405 فرنك أي اقترضت جميع الأصول المالية التي بحوزتها[3] .

ومنه فإن هذه الشركة لم تكن صارمة في تسييرها وغير عادلة، حيث أن الفئة التي كانت في حاجة إلى قروض وهي فيئة الفلاحين البسطاء، لم تتحصل من غيرها على أقل القروض، حسب بعض الإحصائيات العامة لفائض المقبوضات أن هناك فائض بالنسبة

[1] – عدة بن داهة: مرجع سابق، ص289.

[2] – شارل روبيرت اجيرو: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، مرجع سابق، ص825.

[3] – عدة بن داهة: مرجع سابق، ص 307

لأرض الشمال قدر 11مليون فرنك سنة 1908م و 12مليون فرنك سنة 1909م و14مليون فرنك سنة 1911م لكن تراجع نوعا ما في السنوات الموالية سنة 1912بلغ 13.766.139فرنك سنة 1913م 13.734.944فرنك وفي سنة 1914م بلغ 9.897.283فرنك ،لم تعد الإحصائيات تضبط المبالغ المالية الموجودة في الصناديق[1].

ويتم تحديدها من خلال إحصاء فائض من النفقات عن المقبوضات، و تتشكل في الواقع من الأصول المالية السابقة من المقبوضات السنوية، مثال ذلك سنة 1910سجل 1.335.107 ومن الاشتراكات المقبوضة و 531.204فرنك من فوائد القروض الممنوحة و95.550فرنك من فوائد المبالغ الشركة[2]، أي ما قيمته في المجموع 1.961.862فرنك من مقبوضات السنوية، أما النفقات فكانت تشمل القروض والإعانات ومصاريف التسيير، بنسبة عمليات بسيطة أي ما نسبته من 3%الى4% في السنة نفسها 1910ان القروض وصلت بقيمة 9.209.480فرنك ومبلغ 48.440فرنك كإعانة في حين بلغ مجموع النفقات بالنسبة لمناطق الشمال 9.524912فرنك[3].

ومنه ازداد احتياطي المبالغ المدخرة للشركة، من فوائض المقبوضة من أصول الأموال بنسبة 36%في سنة 1908م، و72% في سنة 1910 م، وهذا دون أن ننسى التسيير المالي وما يقوم به من تستر واستلاء على الأموال، نجد مثلا أن هذه الأموال قد بلغت في سنتي 1905و1906حوالي 4.5مليون فرنك وفي سنة 1907م بلغت 05مليون فرنك وصلت أزيد من 09مليين في سنة 1912م وتجاوزت 14مليون في سنة 1914والسبب في ذلك هو إرجاع الدفع المسموح به إلى كافة المدينين في تلك المنطقة أو خارج المنطقة وذلك تمديد عملية الآجال الفردية لاسترجاع القروض الممنوحة لهم[4].

---

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص139.

[2] – شارل روبيرت اجيرن: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، مرجع سابق، ص831.

[3] – اجيرون: المرجع السابق، ص832.

[4] – عدة بن داهة: مرجع سابق، ص 310.

II- 6-2- النفقات المالية (1870-1914)

إن النظام المالي الاستعماري في الجزائر ،الذي جسدا منذ بدايته على أنه لابد أن تكون النفقات المالية في المستعمرة، مرتبطة بقدر ما تنتجه المستعمرة(الجزائر)، من إيرادات مالية إلا في حالات الطارئة أو عجز للميزانية، سوف تتدخل حكومة باريس بمنح قروض مالية على شكل إعانات مالية، وتنوعت هذه النفقات واختلفت حسب النشاطات الاستعمارية في الجزائر، وكذلك حسب الظروف التي تمر بها المستعمرة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، وقد تم تصنيفها في الجزائر إلى صنفين نفقات أوجوبية أو عادية، ونفقات غير أوجوبيه أو الاستثنائية، وعرفناها في نظام الميزانية في الفصل الأول[1].

أما النفقات بالنسبة إلى هذه الفترة من الحكم المدني، أردنا تقسيمها إلى مرحلتين المرحلة الأولى 1870الى 1900[2]، والمرحلة الثانية 1901الى 1914م، ونستطيع أن نعطي بعض النماذج في كل مرحلة.

أن المرحلة الأولى (1870-1900) من هذه الفترة، كانت النفقات تقسم وفق الوزارات، وأخذت وزارة الداخلية حصة الأسد من حيث مبلغ النفقات المالية، وتأتي بعدها وزارة الأشغال العمومية، فالنفقات في سنة 1870م بلغت 32.5مليون فرنك ووزعت بين النفقات المدنية والعسكرية[3]

نستطيع إعطاء مثال بميزانية 1879م التي وزعت إلى نفقات عادية، ونفقات إضافية عبر مقاطعات الجزائر المستعمرة، نجد أن قيمة النفقات العادية والإضافية، التي خصصت لمقاطعة الجزائر قدرت ب3.513149فرنك بالإضافة إلى النفقات البلدية، التي بلغت5.724077فرنك، وفي مقاطعة وهران خصص لها من نفس النفقات بمبلغ قدر

[1]- احمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص258.

[2]- للتعرف عن إحصائيات قيمة النفقات المالية لهذه المرحلة (1870-1900) أنظر الملحق رقم07، ص115.

[3] - joseph boudot: op, cit, p54.

ب1.846555فرنك، والنفقات البلدية للمقاطعة قدرت ب5.724077فرنك[1]، أما بالنسبة لمقاطعة قسنطينة بلغت النفقات التي خصصت لها ب 6.206.674فرنك، والنفقات البلدية بلغت 7.158136فرنك[2]، أما بالنسبة إلى منتصف الثمانينات من هذه المرحلة، النفقات المالية لسنتي 1885 و1886م، بما فيها النفقات العادية والإضافية بتقسيمها عبر الوزارات نوضحها في الجدول التالي[3].

الوزارة	سنة 1885م	سنة 1886م
وزارة الداخلية	7.545.940فرنك	7.944.645فرنك
وزارة المالية	3.872.775فرنك	4.126.585فرنك
وزارة العدل والثقافة	339.390فرنك	623.540فرنك
وزارة البريد والتليغراف	93.920فرنك	128.966فرنك
وزارة البحرية والمستعمرة	87.296فرنك	119.713فرنك
وزارة التعليمات العمومية	374.000فرنك	415.000فرنك
وزارة التجارة والصناعة	117.520فرنك	587.520فرنك
وزارة الفلاحة (الغابات)	2.957.693فرنك	4.794.540فرنك
وزارة الاشغال العمومية	20.164.554فرنك	20.996.295فرنك

الجدول التالي النفقات العادية والإضافية بتقسيمها عبر الوزارات

النفقات الإضافية، والتي خصصت لسنتي 1885و1886م من الميزانية الإضافية، ومن المداخيل الخاصة استفادت منها وزارة الأشغال العمومية ووزارة الداخلية و وزرة المالية، وهي كالتالي[4].

وزارة	السنة 1885م	سنة 1886م
وزارة الاشغال العمومية	2.747203فرنك	4.218.277فرنك
وزارة المالية	2.050000فرنك	1.850000فرنك
وزارة الداخلية	1.563.670فرنك	1.868.425فرنك

[1] - léon béquet: op,cit,p35
[2] - léon boquet et Marcel Seimon: op ,cit ,p36.
[3] - conseil supérieur de gouvernement de lAlgérie prévsions budgétaires, imprimerie du guvernement géneral, boulevard République, gallerie de léxposition, 1886, p74..
[4] -Conseil supérieur de gouvernement de lAlgérie;op,cit,p 75..

نفقات الميزانية العامة لسنة 1885م قدرت ب41.913964فرنك وسنة 1886م قدرت ب 47.673496 فرنك .

أما النفقات المالية للسنة الأخيرة من هذه المرحلة وهي سنة 1900م، والتي بلغت 71مليون وقسمت على الوزارات في الجزائر، وكان على رأس هذه الوزارات وزارة الداخلية ووزارة الاشغال العمومية ،حيث كانت لهما الحصة الكبرى من ميزانية النفقات المالية، إذ خصص لوزارة الداخلية مبلغ قدر ب 24.594288فرنك، ووزارة الأشغال العمومية بمبلغ قدر ب 20.031000فرنك، وقسمت ميزانية النفقات المالية للحكومة العامة لهذه السنة على حساب سبع وزارات، بما فيها وزارتي الداخلية والأشغال العمومية، وتمثلت هذه الوزارات، في كل من وزارة التجارة والصناعة وزارة البريد والبرق ووزارة الفلاحة (الغابات) ووزارة المالية وزارة العدل[1].

المنحنى البياني التالي يوضح قيمة النفقات المالية للمرحلة (1870-1900) من فترة الحكم المدني المدرسة(1870-1914).

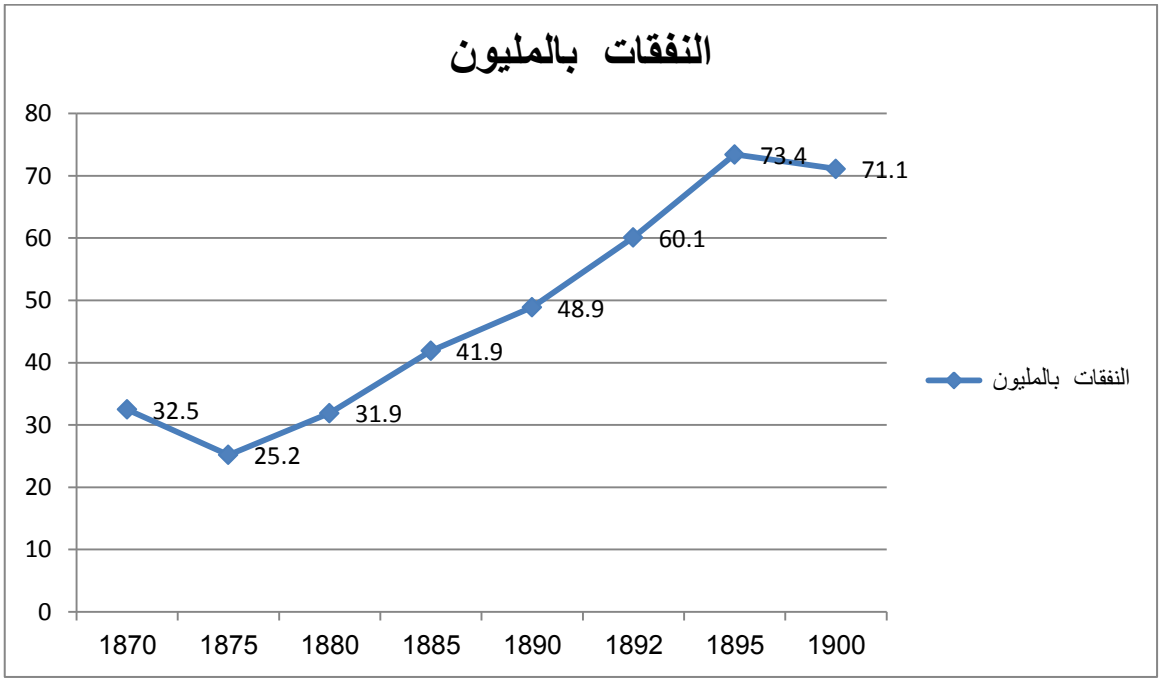

من خلال تحليلنا إلى القيم الإحصائية بالنسبة للنفقات المالية من المرحل الأولى (1870-1900)، من الفترة المدروسة للنظام المالي، والتي قسمناها من خلال المنحنى إلى

[1] - حول تقسيم النفقات المالية على الوزارات في الجزائر لسنة 1900،أنضر الملحق رقم 10، 117.

فترات، كل فترة شملت خمسة سنوات، نجد الفترة من 1870-1875شهدت تراجع في قيمة النفقات، ونرجع السبب إلى صعوبة الظروف السياسية والأمنية، متمثلة في ظهور مقاومات شعبية، منها مقاومة المقراني في الشرق وبوشوشة في الجنوب الشرقي، وغيرها مما عطل عملية المشاريع الاستثمارية ،أما الفترة من 1875الى 1880شهدت ارتفاع على غرار سابقتها، وذلك راجع إلى حرية الاستثمار، بالإضافة إلى الزيادة قيمة الايرادات، بما فيها الزيادة في الضرائب وإضافة ضرائب أخرى، كضريبة الحرب والضريبة العقارية.

والفترات من 1880الى غاية 1895 شهدت ارتفاع قوي بالنسبة لقيمة النفقات، نتيجة قوة الاستثمارات، كدعم عملية تمويل المشاريع، وإضافة نفقات إضافية لدعم المشاريع الاستثنائية في العمالات، اما الفترة من 1895الى 1900تراجعت قيمة النفقات فيها تراجعا طفيف، من 73.4مليون قيمة نفقات 1895، الى 71.1مليون قيمة نفقات السنة الأخيرة 1900م، وهذا يعود الى فترة تأسيس المجالس النيابات المالية 1898 م ،وتراجع نسبة الاستثمار، وتخفيف الحكومة لعملية النفقات المالية في الجزائر.

أما النفقات المالية بالنسبة للمرحلة الثانية من فترة الدراسة، والتي ابتدأت من 1901الى غاية 1914م واتسمت بمرحلة الاستقلال المالي، أو الاستقلال المدني بالنسبة للمستوطنين في الجزائر، حيث أصبحوا يتصرفون بحرية في التسيير المالي والإداري في الجزائر، وتنوعت هذه المرحلة من حيث قيمة النفقات المالية، ومن بين النفقات التي خصصت للوزارات وخاصة وزارة الأشغال العمومية، إنها نفقات عادية والتي تأتي وفق دراسة السنة المالية للميزانية ،ونفقات إضافية خاصة تأتي في بعض الحالات الطارئة أو لدعم بعض المشاريع[1].

ولذا نجد هناك بعض الإحصائيات المالية لبعض السنوات، في هذه المرحلة وأهم المصالح التي وزعت عليها النفقات المالية، لنضرب مثالا هنا بالنسبة الى سنة 1902م النفقات التي

[1]- عبد الطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص109.

خصصت الى الحكومة العامة والإدارة المركزية قدرت ب1.470.480 فرنك، ومصلحة التعليمات العمومية 6.470597 فرنك أما تعليم الفرنسيين خصص له مبلغ 5.081.323 فرنك، والأهالي أعطي لهم مبلغا 1.389.274فرنك، ومصلحة العدالة خصص لها مبلغ 2.600.282فرنك، التجارة مبلغ 231439فرنك، ومصلحة الطبوغراف 429355فرنك، ومصلحة البريد والتليغراف والهاتف 6.543251فرنك، الأشغال العمومية والسكك الحديدية 9.486681فرنك، والفلاحة 1.309.910 فرنك التسجيلات أملاك الدولة والطابع(التامبر)1.089491فرنك،مصلحة البحرية 42.291 فرنك ومصلحة الجمارك 1.549075فرنك وبالمجمل وزارة الداخلية خصص لها مبلغ 23.943851فرنك[1].

أما في ما يخص النفقات المالية العادية والإضافية للسنوات المرحلة (1901-1914)[2].

وإذا أردنا المقارنة بين الايرادات المالية لهذه السنوات(1901-1914) بالنفقات المالية ،نجد أن قيمة الايرادات في السنوات كلها، تفوق قيمة النفقات المالية بما يفسر أن هناك فائض[3]، في الميزانية المالية للخزينة العمومية بالجزائر، المستقلة ماليا ماعدا السنة الأخيرة 1914، والتي شهدت انخفاض قيمة الايرادات وارتفاع قيمة النفقات المالية، بما يفسر أن هناك عجز في الميزانية بقيمة 13.937372فرنك ونرجع هذا العجز إلى بداية الحرب العالمية الاولى[4].

[1]- G,G,A:op,cit,annee,1914,p14.

[2] – للتعرف القيمة الإحصائية للنفقات العادية والإضافية للفترة (1901-1914) أنظر الملحق رقم 10ص116

[3] – أنظر الجدول الموضح في الملحق رقم11، ص117

[4] - G,G,A:op,cit,anne,1915,p09.

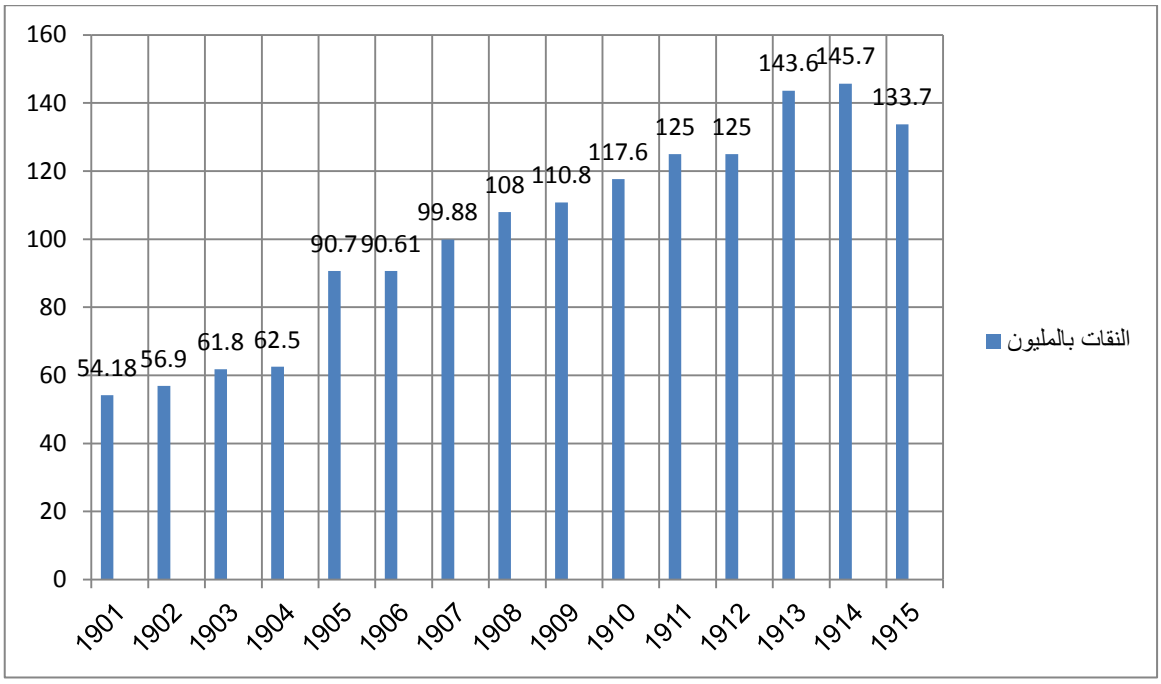

الوحد المليون 1الأعميدة البيانية تبين قيمة النفقات المالية لمرحلة (1901-1915)

من خلال دراستنا لهذا الفصل، الذي خصص الى فترة الحكم المدني، والذي تطرقنا إلى أهم المراحل الحاسمة فيه، ولتطورات النظام المالي الاستعماري، بما فيها تطورات نظام الميزانية، من حيث الإيرادات المالية والنفقات المالية، وتطرقنا الى أهم مصادر الإيرادات المالية، وكيف تطورت في الفترتين ما قبل 1900وبعدها الى سنة 1914م، وهي السنة المحددة لدراسة الموضوع، أما في ما يخص النفقات المالية، فتطرقت الى توضيح أهم المصالح، التي تم توزيع النفقات عليها، وأسندت هذه الدراسة بجداول إحصائية ومنحنيات وكذا أعمدة بيانية لتوضيح عملية المفارقة بين الايرادات والنفقات المالية، وتميزا هذا الفصل بتطور سريع لقيمة الايرادات، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للنفقات ماعدا السنة الأخيرة، التي تزامنت مع انطلاق الحرب العالمية الأولى، والتي شهدت عجز في الميزانية .

الفصل الثالث

انعكاسات النظام المالي الاستعماري في الجزائر على الأهالي والمستوطنين في الفترة (1870-1914)

1- تحطم بنى المجتمع الجزائري

2- تدهور الوضع الاجتماعي للأهالي

3- استمرار المقاومات الشعبية

4- هجرة الاهالي

5- انعكاساته على المستوطنين

لقد ترتب على النظام المالي الاستعماري في الجزائر عدة انعكاسات مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية متعلقة بالأهالي والمستوطنين وبصفة عامة أثرت سلبا على الأهالي .

III-1-تحطم بنى المجتمع الأهلي الجزائري :

إن الاحتلال الفرنسي منذ أن بسط سلطته على الجزائر فكر في خلق كيان أخر ليسكن هذه الارض، مما أجبر فرنسا على تغيير البنية الاجتماعية للبلاد، وذلك بانتهاج سياسة اجتماعية تمثلت في الغوص داخل المجتمع الجزائري، وتفتيت أسره وضرب وحدته أولا بالقضاء على ما يسمى بالقبيلة، والتي أدركت من خلالها السلطات الاستعمارية أنها هي العامل الأساسي، الذي يحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري[1]، فكان لتحقيق هذه السياسة الاستعمارية اعتمدت، عن خلق منظومة ضريبية تقوي من قوتها المالية وترهق كاهل الأهالي بها، وتعددت أصناف الضرائب، بالإضافة الى تفتيت الملكية الجماعية، وتجسد ذلك بحزمة من القوانين، التي أتت بها السلطات الاستعمارية من أجل إرهاق الأهالي، كقانون سناتوس كونسيلت (Sénateus Consulte) لعام1863 ، ويعتبر أول إجراء تم بموجبه تفجير القبيلة الجزائرية، والتي كانت بمثابة الخلية الاجتماعية الأساسية التي يشد بعضها بعض بصلة، وثيقة وجل عوامل وحدتها وطبق هذا التقسيم على أكثر من 272 قبيلة [2].

وتم تشتيت القبائل وتفريقها الى شكل دوار أو مجموعة دوابر، في نظام القبيلة كان الفرد يتمتع بنصيب سنوي من منتوج يستمده من الملكية الجماعية خاصة في السنوات، التي

[1]- الطاهر عمري: **دور بنى المجتمع الجزائري في مقامة الاستعمار**، رسالة ماجستير قسم التاريخ، جامعة قسنطينة ،1998-1999م، ص222.

[2] - شارل روبيرت أجيرون: **المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج1**، مرجع سابق، ص275.

كان فيها الإنتاج سيء وتم القضاء عليه بعد إدخال نظام الملكية الفردية، ويمكن القول إن من نتائج السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، هو تحطيم البنية الاجتماعية السائدة في الريف[1]

انهارت العائلات الشريفة الكبرى في الجزائر، برغم من حفظها على نفوذها لزمن طويل، ونتيجة لهذا لم تعد فرنسا لتعترف بوجود عائلات كبيرة لها أملاك، إن هذا الانهيار الذي أصاب العائلات، أصبح مدعاة لبعض الفرنسيين الذين كانوا أكثر اهتماما بالسيطرة الاجتماعية، حين قال "إننا فككنا المجتمع الأهلي بصورة كاملة، إلى حد أننا إذا احتجنا أن تفعل فيه فعلا نجد أننا لا نتمكن، من السيطرة عليه إذا فنحن نواجه أفرادا منعزلين، ونتيجة لهذا فإننا دون وسطاء لا نستطيع تبليغ نيتنا، وتنفيذ أوامرنا أو لتقدير حاجات الناس"[2].

ونتيجة إلى هذه القرارات استطاعت السلطة الاستعمارية الاستعانة ببعض الشخصيات، التي حاربت في صفوف الجيش الفرنسي، ومنهم من منحتهم ألقاب الشرف (الباشا غات والقياد والخليفة) ومنحهم المزايا المادية لكسبهم أو شراء ذممهم.

وأما أولئك الذين تمت استعارتهم للعمل في الأجهزة الإدارية كالمكاتب العربية كمترجمين أو محامين أو محررين، فقد اكتسبوا أهمية اجتماعية في أعين رجال القبائل بسبب قدرتهم لو أنها محدودة على تحقيق الأغراض الإدارية الاستعمارية في عام 1898م أمرت الحكومة الاستعمارية بأن تعزز سلطة الزعماء المحليين القياد وأن يعين على رأس القبائل والقرى والأهالي الذين يتمتعون على نفوذ موروث من السابق[3].

[1]- شارل روبرت أجيرون: المرجع سابق، ص 280.

[2]- الطاهر العمري: مرجع سابق، ص222.

[3]- الازرق مغنية: **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة مكرم سمير، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1980، ص62.

إن النظام المالي الاستعماري الذي طبقته فرنسا في الجزائر والذي كان اغلب إيراداته المالية وبنسبة كبيرة على عاتق الأهالي وبالإضافة إلى نظام الملكية والذي جعل من الأهالي عمال بأجور زهيدة تحت سلطة الكولون، وبعد أن ساءت الأحوال المعيشية للفلاحين وهذا ما أكده أحد المترجمين الإدارة الاستعمارية قورجو (Gourgeot) بقوله "إننا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر والحرمان الشنيعين التي يتخبط فيهما الجزء الأكبر من السكان في القبائل من أقصى الجزائر الى أقصاها الآخر"[1].

والغريب في الأمر أن العملية نفسها، التي دمرت وحدة القبيلة أحدثت بين الجزائريين الوعي بوحدة مصيرهم، واستطاعوا في الأخير أن يتخطوا الصعاب، بما فيها الانقسامات الاجتماعية، وبقيت الأسرة كمؤسسة اجتماعية تقوم بدورها في حصانة القيم الأخلاقية والدينية، فأصبحت العائلة المنبر الحقيقي، الذي تتجمع فيه القيم الاجتماعية والتقليدية والدينية، ولكن الفرنسيين بعد عقود من الاحتلال قاموا بدراسات عديدة حول البنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حقيقة إنهم اختلفوا في تعريفهم للقبيلة، لكن كانت لهم وجهة نضرة واحدة ومتفقين عليها حول أهميتها كونها اللبنة الأولى للمجتمع، وبناء على دراساتهم أن القبيلة تشكل وحدة متماسكة، وهي الخلية أبوية السلطة ذات أصل واحد، وكانت بداية القضاء على هذا النظام المنغلق على نفسه (القبيلة) في نظرهم، والتي كانت بمثابة حجر عثرة أمام طريقهم من أجل التغلغل في المجتمع الجزائري وتفتيته[2].

وحسب ما قاله أحد القادة السياسيين الفرنسيين والذي نبه إلى خطورة القضاء على البنية الاجتماعية بقوله " لم ندرك حين ذهبنا نطارد هذه الأشباح (الاقطاع و الأرستقراطية أننا نقوم بتفكيك أنظمة المجتمع الأهلي وحين أردنا التأثير على ذلك المجتمع اكتشفنا أننا لا

[1]- شارل روبيرت أجيرون: **تاريخ الجزائر لمعاصرة**، المرجع سابق، ص126.

[2]- الطاهر عمري: المرجع سابق، ص223.

نملك زمام أموره فلم نعد نواجه مجتمعا بل أفراد معزولين عن بعضهم "،وحسب رأي هذا السياسي أن القضاء على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري سوف يحرم الإدارة الاستعمارية من الوسطاء الذين يساعدونها على بلوغ نواياها وينفذون أوامرها[1].

III-2- تدهور الوضع الاجتماعي الأهلي:

إن النظام المالي الاستعماري، الذي فرضته فرنسا على المسلمين الجزائريين، أدى إلى انخفاض مستوى معيشة الأهالي ،لاسيما في المواسم التي يكون فيها المردود الزراعي سيء وقد عاشت الجزائر أزمات حادة في الفترة الممتدة من 1866الى 1870م حيث تواصل الجفاف والقحط وزحف الجراد على البلاد ففي سنة 1866م عبرت أفواج من الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى الشمال والتهمت كل ما وجدته أمامها من خضار وثمار ففقد الانتاج الزراعي فتعرض الأهالي إلى ضائقة مالية بسبب الضرائب التي فرضت عليهم[2].

وبينما الأهالي يعانون من أخطار الجراد حدث زلزال في منطقة البليدة وقرى متيجة في مطلع عام 1867م، وانتشرت أمراض التيفويد والكوليرا هذا الأخير ظهر بشكل محدود في بداية سنة 1866م، وتعاظم خطره سنة 1867ووصل إلى الجزائر، عن طريق الوافدين من أوروبا عبر السفن الراسية في الموانئ الجزائرية، ومع انتشار الكوليرا انتشر التيفيس، وأخذا الجزائريين يموتون بالجملة في الطرقات العامة والقرى وأرغمت السلطات الاستعمارية على حفر خنادق عميقة لدفن الموتى[3]

[1] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج1**، مرجع السابق، ص715.

[2] – أندري برنيار وأخرون: **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،1984، ص340.

[3] – يحي بوعزيز: **ثورة1871- دور عائلة المقراني والحداد**، ش، و، ن،ت، الجزائر، د، ت، ص86.

مما لاشك فيه أن لها أسباب بعيدة وأسباب قريبة، ومن البعيدة منها معاناة الفلاحين والمالكين للأراضي في عقد الخمسينات، وقد لاحظ الجميع أن الكارثة لم تصيب المناطق التي استوطنها الكولون بشكل كبير، وإنما أصابت الأراضي التي بها الأهالي أي الفلاحين ممن بقوا مالكين للأرضي، وبذلك اتضح أن المسألة ترجع الى عمليات الإهمال والإفقار التي اتبعتها السلطات الفرنسية مع السكان، بما فيها عملية الربا والتي أدت بالكثير من الفلاحين لبيع أراضيهم من أجل تسديد الضرائب التي أثقلت كاهلهم[1].

ومما تسببت فيه هذه المجاعة الفتاكة، أن الناس أصبحوا يأكلون كل ما وجدوه أمامهم من الأعشاب وأوراق الأشجار وجذور الأعشاب، ونتيجة هذا كله صاروا يموتون جوعا على الطرقات، وكما ذكر من الربا أنه في هذه الفترة قد بلغ ذروته على يد اليهود، إذ وصل الى 50%، إن لهذه المجاعات والقحط أثار سيئة على الأهالي، والتي خلفت أمراض الكوليرا والتيفيس وغيرها وضياع الثروات المدخرة، وبيع العقارات والأراضي تحت ضغط الكولون والإدارة الاستعمارية نتيجة الديون التي تراكمت عليهم، من الضرائب العقارية الغير مدفوعة وحتى الضرائب الأخرى وكذلك القروض الربوية، التي كانوا يلجأون لأخذها من البنوك والمربيين اليهود وغيرهم[2] .

إن هذه الظروف وصلت بالفقراء أن أكلوا ما لا يحل أكله، كما أهم عانو من ارتفاع الأسعار والبؤس، بما فيها الأغنياء الذين أفقرتهم المجاعة السوداء، وخلت ديارهم من المخزون وأتلفت الحيوانات لفقدانهم العلف، تشير بعض المصادر الفرنسية تعلق عن وضعية الأهالي "ذالكم، هم مصير هؤلاء السكان العرب المساكين أنضروا الى هذه الوجوه

[1] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية، ج2**، مرجع سابق، ص151.

[2]– صالح العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق، وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر، والتوزيع، الجزائر،1974، ص15.

التي تعذبها آلام الجوع الرهيبة أنظروا الى هذه الأجساد حيث يرتسم بصيفة مخيفة شكل الهيكل العظمي البشري وقدروا عذاب كل واحد من هؤلاء الجائعين الذين مزق الجوع أحشائهم أثناء انتضارهم الطويل "وجاء في مقال اخر" لقد شاهدنا بعض هؤلاء البؤساء وهم في شكل هياكل بشرية حقيقية متنقلة، ينتظرون 14يوما قبل أن يلفظوا أنفاسهم " وقدرت حصيلة هذه المجاعات بحوالي 500الف شخص[1].

لقد بقى المجتمع الجزائري يتعرض لمجاعات متلاحقة، نتيجة الضائقة المالية التي تعرض لها الأهالي في كامل أنحاء البلاد وخاصة منطقة الشرق القسنطيني بين 1887م و1888م، إلى أن وصلت إلى خسارة ما قيمة 39مليون فرنك، بسبب الاجتياح الكبير للجراد وانعكس سلبا عن الأهالي، وعادت إلى أذهانهم سنوات المجاعة 1867و1868م، في هذه الظروف الحالكة على الأهالي، تسببت في خسارة ما قيمته 10.424159فرنك قيمة قطعان الغنم في سنة 1888، وفي سنة 1890م خسر الأهالي ما قيمته 8.578590 فرنك[2].

من خلال ما سبق يمكن القول إن الإمكانيات والانتعاش المالي ،الذي وصل إليه الكولون نتيجة استثماراته وجمعه لأكبر قدر من الثروة، انعكس على الأهالي بالبؤس والشقاء، والذي جعلهم متشردين في الجبال والصحاري، وبالرغم من المجاعات والأزمات الاقتصادية والضائقات المالية والأوبيئة المتوالية، التي أتت عليهم فإن الإدارة الاستعمارية لم تكترث لذلك، بل ضلت تفرض عليهم ضرائب تفوق قدراتهم المالية والمادية، وإذا كان الأهالي يعانون من إرهاق الضرائب، كان المستوطنون ينتفعون بها في تحسين ظروف

[1] – الجيلالي صاري، **محفوظ قداش:** الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954، ترجمة عبد القادر بن حرات ،م، و، ك، الجزائر،1987، ص194.

[2] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، المرجع سابق، ص 697.

حياتهم[1]، فالجزء الأعظم من موارد الميزانية لفائدة العنصر الأوروبي وحده مقابل عدم الاستجابة لأدنى مطالب الأهالي ، وأغلب البلديات تخصص مبالغ مالية للكماليات وتهمل الحاجيات الأساسية للأهالي، وأمام هذه الأعمال كما ذكرنا سابقا أن الميزانية العامة وكذا ميزانية البلديات والدوائر كلها تتغذا من الضرائب التي يدفعها الاهالي[2]

III-3- استمرار المقاومات الشعبية:

لقد واجه الشعب الجزائري الاحتلال الفرنسي، منذ البداية بشتى الطرق والوسائل بما يمتلكه من إمكانيات، فالأهالي الجزائريون لم يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه السياسة الفرنسية وخاصة السياسة المالية، وما نتج عنها من عواقب منها مصادرة أملاك الأوقاف وفرض الضرائب بطرق مجحفة وافتكاك الأرض، والتي انعكست بتدهور الأوضاع لدى الأهالي بما فيها فاقة الفقر والجوع مما دفع الأهالي إلى موصلة المقاومات الشعبية ضد هذه السياسة[3] .

III-3-أ- مقاومة أولاد سيد الشيخ:

لقد عين الفرنسيين سلمان بن حمزة باشاغا بعد موت أبيه بوبكر ،بعد وفاته في وقت كان عمه سي الأعلى قائدا على أغوية ورقلة، كان هذا الأخير يحمل حقدا كبيرا للفرنسيين فأخذ يسعى ويدفع ابن أخيه إلى الثورة والتمرد، ومن بين أسباب هذه الثورة سوء معاملة ضباط المكاتب العربية تجاه الأهالي وخاصة بعد تغير ضباطها القدماء بضباط جدد أقل خبر بأوضاع البلاد وطبيعة سكانها واتصفت معاملتهم للأهالي بالشراسة والعجرفة وعدم مراعات ظروف السكان، بالإضافة إلى إثقال كاهل الأهالي بالضرائب والغرامات ومصادرة

[1] - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مرجع سابق، ص60.

[2] - صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين الى خروج الفرنسيين (814قم-1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2003، ص205.

[3] - يحي بوعزيز: **ثورة 1871، دورة عائلة المقراني والحداد**، المرجع سابق، ص100.

أملاكهم العقارية والحيوانية كلما وجدت فرصة لذلك بقصد إفقارهم ودعم نفقات جيشهم (الجيش الفرنسي)[1].

وكعادة السلطات الفرنسية في تطبيق سياستها الاستعمارية ،والمتمثلة في تفتيت العائلات الكبيرة في الجزائر، قامت بإنزال مراكز عائلة أولاد سيدي الشيخ، حيث عينت أعيانها في مركز الباشا أغا، كما افتكت عدة مناطق من إدارتها ووضعتها تحت إدارة قادة جدد مستقلين تابعين للمكاتب العربية، في البيض وغيرها و تعيين قواد جزائريين جدد دون استشارة الباشا أغا سليمان مما أثار حفيظته[2].

أهم سبب في الحادثة ويعد سبب مباشر، هو قيام بعض من جنود الصبايحية بالاعتداء على سي الفضيل كاتب الباشا أغا سي سليمان بن حمزة، وتم اقتياده الى مركز المكاتب العربية، واشبعوه ضربا ولما عليم سي سليمان بما حدث لكاتبه اعتبر ذلك إهانة له، فاستقال من منصبه(الباشا غا) فقرر القيام بثورة فكلف كاتبه بتحرير رسالة إلى كل القبائل والعروش والمقاديم والإخوان التابعين للزاوية العائلة يدعوهم فيها للجهاد في سبيل الله وشرح لهم الاسباب التي دفعته إلى ذلك[3].

وبعد كل الاستعدادات التامة قام سي سليمان بالهجوم على المراكز، التي كانت متمركزة في نواحي البيض ولبيض سيدي الشيخ كهضبة العوينات، وكان ذلك في 08 أفريل 1864وقتل قائدها في المقابل استشهد سي سليمان بن حمزة، وخلفه مباشرة شقيقه سي

[1] – سعدي عثمان: **الجزائر في التاريخ من العصور القديمة وحتى 1954**، شركة دار الأمة الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2012، ص574.

[2] – يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة ،الجزائر،1980، ص، ص140-141.

[3] – نفسه، ص143..

محمد بن حمزة وشاع خبر الثور[1]، مما حفز سكان جبال عمور وأولاد يعقوب وأولاد جديد وإخوته بوبكر والمداح وابن يوسف بالانظمام في خمسمئة (500) فارس، وزعيم أولاد مختار بالمدية وتوسع نطاق المقاومة على فلول الجنوب الوهراني، كما هاجم مدينة فرندة في أوت 1864، استشهد سي محمد بن حمزة، فخلفه أخوه أحمد بن حمزة، وتواصلت الثورة شهدت معركة البيض في 1870، وانظم من الجنوب الأعلى بوبكر وقاد معركة وادي قوليلة في مارس 1871، كانت معركة حامية الوطيس لكن فارق العدة والعدد، مما أجبره على الفرار الى جنوب الساورة، حيث ضل مختفا هناك إلى أن توفى سنة 1886م[2].

وخلاصة كلامنا أن ثورة أولاد سيدي الشيخ اندلعت إثر أساليب السياسة الاستعمارية بما فيها الضرائب المجحفة في حق السكان، فانتشرت وامتدت سائر الصحراء وشملت مناطق من الشمال ،انطلقت من 1864إلى غاية 1884م وعدم التكافؤ في العدة والعدد في الإمكانيات العسكرية حال دون استمرارها يمكن القول أنها حافظت على روح المقاومة الشعبية في الجزائر.

[1]– عثمان سعدي: المرجع سابق، ص574.

[2] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص145.

III-3- ب- ثورة محمد التومي بوشوشة:

كانت عبارة عن نتيجة لثورة أولاد سيد الشيخ 1864 حيث شارك فيها محمد بوشوشة، وامتدت أحداثها من 1871الى غاية 1875، فكانت أسبابها تشترك في نفس أسباب ثورة اولاد سيدي الشيخ من حيث الأسباب الغير مباشرة، بالإضافة إلى هزيمة فرنسا سنة 1870م، وأحداث الأوراس وسوق اهراس وانتفاضة المقراني والشيخ الحداد سنة 1871 دورا بارزا في دعم ثورة بوشوشة في الجنوب(المنيعة وتقرت ،وادي سوف، وورقلة)[1] .

لعب القائد بوشوشة دورا بارزا، في تأسيس حركة الجهاد بمنطقة التوات، وتمريرها إلى الطوارق في الجنوب، الذين قرروا حمل السلاح ضد الاستعمار الفرنسي، فقام بعدة هجومات، منها هجوم على مدينة القليعة، واستولى على مدينة متليلي في ماي 1870، بعد حصار دام عدة أيام، وفي أوخر سنة 1870، انتقل من مركزه بعين صالح إلى واحة الرويسات قرب ورقلة ثم اتجه الى وادي سوف، وفي 05 مارس 1871م[2] هاجم حامية بورقلة فهزمها واستولى عليها، وعين ابن ناصر بن شهرة خليفة عليها وجعلها قاعدة له لدعم ثورته، في 13ماي 1871هاجم بوشوشة تقرت وهزم القبائل المتعاونة مع الفرنسيين وعين بوشمال بن قبي أغا عليها وعاد إلى عين صالح وشكل قيادة ثلاثية لثورته هو على رأسها ومحمد بن عبد الله و ابن ناصر بن شهرة واتسع نطاق ثورته من عين صالح جنوبا إلى أولاد جلال شمالا ومن وادي سوف شرقا[3]

وبعد أن تم إفشال مقاومة المقراني من طرف الجيش الفرنسي، اتجه هذا الأخير إلى الجنوب وتمكن في 27ديسمبر 1871من شن هجوم على تقرت وبعد تمكن من السيطرة على مدينة ورقلة في 02جانفي1871 بعد معركة ضارية حامية الوطيس ضد حاكمها

[1] – ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائر**،ج1، المرجع السابق، ص276 .

[2] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، المرجع السابق، ص145.

[3] – عثمان سعدي :المرجع السابق، ص578.

بوشوشة[1] وفي منتصف جانفي 1871 تم الاستلاء على معظم المناطق التي تحت سيطرة بوشوشة من طرف الفرنسيين بما فيها الاستلاء على الثروة الحيوانية من الأغنام والجمال وكذا حتى الخيام والحبوب ،ومنه اتجه بوشوشة نحو الجنوب إلى عين صالح وخلال عامي 1872و1873 قام بعدة عمليات وفي توات ألّف قافلة من الفرسان قام بغارات على المراكز العدو ثم اتجه نحو ورقلة وقام بحرب العصابات ضد القوات الفرنسية في منطقة المنيعة إلى وقع في يد الفرنسيين في مارس 1874تم أسره ونقل إلى سجن قسنطينة حيث تم إعدامه في 29جوان 1875بمعسكر الزيتونة بقسنطينة[2].

III-3-ج- ثورة المقراني والشيخ الحداد1871م:

وما إن تكلمنا عن المقاومات الشعبية في الجزائر، إلا و تستوقفنا الأحداث عند مقاومة الشيخ المقراني والشيخ الحداد سنة 1871م،والتي كان من أهم أسباب ضهورها هو السياسة المالية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية في تلك الفترة ضد الأهالي[3].

بعد إن احتلت القوات الفرنسية الجزائر، اتصل الفرنسيون بعائلة المقراني، وتم تعين أحمد المقراني خليفة على منطقة مجانة، والتي تمتد من فرجيوة شرقا إلى تطري غربا، ومنطقة الزيبان بسكرة جنوبا، وخضعت له منطقة الجلفة ومناطق الحضنة، وفي بداية 1853 عند رجوعه من الحج أصيب بمرض ألزمه الفراش، الى أن توفى في 04أفريل 1853م فخلفه ابنه محمد المقراني، والذي عيّن عظوا في المجلس العام لولاية قسنطينة،

[1] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البدية إلى غاية 1962**، المرجع السابق، ص145.

[2] – يحي بو عزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، مرجع سابق، ص190.

[3] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، المرجع السابق، ص 13.

وكان صاحب سمعة بين الأهالي، وكان من الأغنياء يملك هو و عائلته أرضي شاسعة مازالوا يملكونها إلى غاية سنة 1871م[1].

إن الظروف الاجتماعية التي ألمّت بالجزائر، في هذه السنوات كانت قاسية جراء قحط وجفاف وموجات الجراد الزاحف، التي أتت على الأخضر واليابس، بالإضافة إلى الضائقة المالية، التي أصابت الفلاحين الجزائريين جراء الضرائب المتراكمة عليهم من الإدارة الاستعمارية، كل هذه العوامل كانت سببا مباشار في مجاعة كبرى أصابت الأهالي، مما اضطر الباشا غا واعضاء عائلته، الى القيام بتوزيع القمح والشعير عن الفلاحين في الفترة ما بين 1867-1868، فقام بتفريغ جميع المحازن[2] .

وإلى جانب ذلك كله اقترض، من البنوك أمولا وسلف الموطنين المتضررين من المجاعة، وكان ذلك بضمانات من الحكومة الفرنسية، وطلب من المربين اليهود منح قروض مالية للفلاحين تمكنهم من بذر أراضيهم، مما أجبره الى رهن أملاكه الخاصة لضمان القروض، فكان من المفروض أن يسدد الفلاحين ديونهم بعد نهاية موسم الحصاد، لكن موجة الجراد أتلفت منتوجهم الزراعي، مما جعل الفلاحين يعجزون عن تسديد ذلك، وتنكرت الحكومة المدنية التي خلفت الحكم العسكري عام 1870م، للعهد الذي قطعه الحاكم العام ماكماهون للمقراني[3] .

في ضل رفض الحكومة المدنية إلى الوفاء بهذا العهد، وجد الباشا أغا المقراني نفسه في أزمة مالية، وفي أكتوبر 1870جاءت إلى المقراني أوراق تسديد الديون من البنك ، فلم يجد ما يرد به حيث بلغت مليوني فرنك، والحكومة لم تدفع ضماناتها لأنها كانت غارقة في

[1]- ابو القاسم سعدالله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص ص 250 ،251.

[2] - يحي بوعزيز: **ثورة 1871- دور عائلة المقراني والحداد**، المرجع السابق، ص199.

[3] - نفسه، ص 103.

ديون الحرب ضد بوروسيا، ووراء الحاح المقرضون الخواص والبنوك عليه بالدفع الديون، مما اضطره إلى بيع أراضيه وهي أحد الطرق التي لجأ اليها المقراني، بالإضافة إلى مرسوم 24اكتوبر 1870، الذي نص على إلغاء النظام العسكري وتعويضه بنظام مدني، وذلك لإعطاء أكثر حرية لدى المستوطنين وخاصة التجار اليهود في التصرف في الشؤون المالية والإدارية للبلاد[1] .

مما أثار حفيظة الشيخ المقراني وأصرّ على تقديم استقالته من منصبه كباشا غا ورفض العمل في إدارة يسيطر عليها اليهود وخاصة بعد منحهم الجنسية الفرنسية بدون شروط، وقال مقولته الشهيرة : "إنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف لقطع رأسي ولكن لا أقبل أن أخضع لحكومة من التجار اليهود[2]"، قدم استقالته ولكنها قوبلت بالرفض من الإدارة الفرنسية في 09مارس 1870فطلبت منه بشرط أن يتعهد لها بأن يكون مسؤول على أي التحرك في منطقته فأعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحدي له وإهانة بالغة[3] في ضل هذي المصاعب التي واجهته(الشيخ المقراني) ، لم تكن له وسيلة سوى الحرب ضد فرنسا فقرر الشيخ محمد المقراني القيام بالثورة، ومنه أخذ يجمع ذويه في اجتماعات داخلية تظم رجال عائلته وكبار قواده، وكان ذلك ما بين 10و15مارس وفي يوم 14 اخر اجتماع وقرر فيه عن انطلاق الثورة في صباح غدا[4].

بدأت العملية باغتيال المعمرين في 16مارس 1871 ثم زحف المقراني على برج بوعريريج على رأس حوالي 8000 فارس، وقام بهجومات على مراكز عديدة مما سبب هلع

[1] – يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص199.

[2] – الصديق تاوتي: **المبعدون الى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية**، ط1، تق، أو عمران الشيخ، تر، يحي بوعزيز، دار الأمة للطباعة والنشروالتوزيع،الجزائر،2007، ص 71.

[3] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**، المرجع السابق، ص146.

[4] – نفسه، ص148.

في أوساط المعمرين[1]، لكنه فشل في السيطرة على مدينة البرج وذلك لتواجد القوات الفرنسية بها، واستطاعوا فك الحصار عليها في 26مارس 1871م، وفي يوم 08افريل 1871م أعلن الشيخ الحداد شيخ الزاوية الرحمانية، بمنطقة صدوق الانضمام للشيخ المقراني والتف حوله الشعب، واتحد الشعب من مقدمين الرحمانيين والأجواد والمرابطين، واتسعت رقعة الثورة إلى دلس وتزي وزوا وبجاية شمالا . وامتدت إلى نواحي قسنطينة والعاصمة، واشتعلت الحرائق في غابات متيجة، وتعالت الأصوات للانضمام للثوار[2] فتأهبت السلطات الفرنسية، للثورة فتم جلب جيشا ضخما من باريس عبر أسطول بحري بقيادة الأميرال قيدون، الذي قام بمهاجمة دموية على ثلاث جبهات.

وفي 08ماي 1871 وبمنطقة سور الغزلان، واجهت قوات الشيخ المقراني الكولونيل ترواملي في معركة حامية الوطيس، وعند الظهيرة حين خف القتال توجه الشيخ لأداء صلاة الظهر مع رفاقه، وعند صلاته فاجأه احد جنود العدو برصاصة اردته شهيدا مع ثلاثة من رفاقه[3]، واستلم القيادة من بعده أخوه بومزراق والذي استأنف القتال بقوة أما الشيخ الحداد الذي انظم للثورة بجيش قوامه 120.000 مجاهدا فخاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي، ولكن لقلة السلاح لم يستطيع إيقاف زحف الجيش الفرنسي في جبال القبائل، حيث تمكن الجنرال لا لمان يوم 24جوان 1871 من تشتيت المقاومة والقضاء عليها، فأحرق المنازل واعتقل الشيخ الحداد وتم إرساله إلى بجاية ووضعوه تحت الإقامة الجبرية، أهم المعارك التي خاضها ،هي معركة جبال عمور وعموشة وا شريض وهي آخر معركة التي انهزم فيها الثوار وانكسرت فيها الثورة[4].

---

[1] – عمار عمور: **موجز تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع ، ط2، الجزائر،2002، ص156.

[2] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص253.

[3] – عمار بو حوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**، المرجع السابق، ص147.

[4] – عثمان سعدي: المرجع السابق، ص ص 592-563.

إن استسلام الشيخ الحداد قد ترك أثر كبير في معنويات القائد احمد بومزراق شقيق الشيخ المقراني، وبعد خسارته في معركة خاضها ضد القوات الفرنسية بضواحي منطقة بجاية، قرر الاتجاه نحو الجنوب قاصدا ورقلة أين التقى بالقائد بوشوشة وابن شهرة، ونضرا لضعف قواته وعدم قدرته على المقاومة، قرر أن يلتجأ إلى مكان أكثر أمناً في الصحراء، لكن لقلة خبرته بالمنطقة تاه فيها، إلى أن تم اكتشافه من طرف دورية فرنسية يوم 20جانفي 1872، وتم حمله الى القيادة العسكرية بورقلة بقيادة الجنرال "**دولا كرو**"، فتم التعرف عليه ومن ثم تم إرساله، إلى سجن كاليدونيا الجديدة[1]، وبقي هناك حت وفته المنية هناك[2] .

بعد إخماد هذه الانتفاضة انتهجت السلطات الاستعمارية، كعادتها سياسة قمعية ضد الأهالي، حيث قررت السلطات الفرنسية مصادرة وحجز الممتلكات الجماعية، والخاصة بالقبائل الثائرة وخاصة عائلة المقراني، بمرسوم 31مارس 1871م إذ تم مصادرة ما قيمته حوالي 19مليون فرنك من الهكتارات الفلاحية، وفرض ضريبة حرب على الأهالي قدرت ب 36.582000فرنك، فتحول الفلاحون من عائلة شريفة إلى عمال بل عبيد يخضعون للقوانين[3] .

III-3-د- ثورة الأوراس1879:

تواجدت هذه الثورة المسلحة بمنطقة جبال الأوراس الغربي، واندلعت أواخر ماي 1879م، كانت بزعامة الشيخ محمد أمزيان بن عبد الرحمان، ودعمته كل من قبلتي اولاد داود ببانتة واولاد بني سليمان بدائرة بسكرة، أما في ما يخص العوامل التي أدت إلى ظهور

[1]- هي جزيرة، نائية تقع جنوب غرب المحيط الهادي محاذية لقارة أستراليا جعلت منها فرنسا مستوطنة للمنفيين سياسيا ولمتمردي ثورة المقراني أنظر، عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار طليطلة، الجزائر،2009، ص87.

[2] - الصديق تاوتي: المرجع السابق، ص152.

[3] - ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص269.

هذه الثورة، هي عوامل عديدة منها السياسية والاقتصادي والاجتماعية من الناحية السياسية هي اشتداد ظلم الاستدمار الفرنسي للأهالي، بما فيها تصرف ضباط المكاتب العربية في سوء المعاملة السكان تمثلت في إذلالهم واحتقارهم[1] .

أما من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية، عانى سكان المنطقة من ظروف صعبة في الفترة ما بين 1877و1878م، حيث عم الجفاف والقحط وتراجع الإنتاج الزراعي بصيفة شبه منعدمة، وانعكس ذلك على أسعار المواشي، ارتفع سعر الجبوب، مع عدم قدرت الأهالي عن شرائها، بالإضافة إلى جباية الضرائب ضدهم، والتي كانت تفرض عليهم لإرغامهم، على الطاعة والخضوع والامتثال لأوامر القادة والأغوات، مما جعلهم في ضائقة مالية شديدة وعانو كذلك من نسبة الفوائد الربوية والديون والقروض، التي كانوا يأخذنها من السماسرة اليهود، لم يبق من أولئك السكان إلا أن يثور ضد هذه السياسات الظالمة من الاستدمار الفرنسي، وجور القياد وضباط المكاتب العربية[2] .

انطلقت ثورة الأوراس في 30ماي 1879، من طرف اولاد داود واولاد بو سليمان بقيادة الشيخ محمد امزيان إمام مسجد أولاد داود، فكانت انطلاقاتهم في البداية هي القضاء على أولئك القادة، كانت الوجهة الأولى للقضاء على قايد اولاد داود وهو سي الهاشمي بوضياف فلم يتم العثور عليه، فتوجهوا نحو قايد اولاد بو سليمان فقتلوه، ثم عادوا إلى قايد اولاد داود فتم العثور عليه فقتلوه ،وفي 06جوان 1879م، تم الهجوم على بعض المراكز الفرنسية ،و انتشر لهيب الثورة على مشارف الأوراس الغربية، امتازت الثورة بحرب العصابات واضرام النيران في مزارع الكولون، وتم القضاء على الكثير من القومية وأعوان الإدارة الفرنسية، وفي 09جوان 1879م تم مهاجمة مركز لتربية الخيول ولفرق القناصة

[1] – يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص 237.

[2] – عبد الحميد زوزو: **ثورة الأوراس 1879م**، م. و. ك، الجزائر،1986م، ص ص 35 –36.

والرماة، وانظم الى هذه الثورة الباقي من عرش اولاد داود واولاد بني سليمان وكل من بني اوجانة وبني ملكن والسراحنة، ولبساطة الأسلحة وقلتها لدى الثوار، إلا أنهم وبسرعة فائقة وخفة استطاعوا، إلحاق أضرار بالقوات الفرنسية واعوانها[1].

ونضرا لخطورة الثورة، استعان حاكم مقاطعة الشرق قسنطينة من الجنيرال فور جيمول FORGEMOL BOSTTQUENARD بقوات عسكرية، لتخفيف الضغط على المنطقة والقضاء على الثورة، وتمت محاصرة الثوار من الناحية الشمالية بفرقة عسكرية من باتنة بقيادة الجنرال لوجرو LOGROT ، ومن الجنوب بفرقة بقيادة الكولونيل كاجار CAJARD ومن الشرق بفرقة قادمة من خنشلة بقيادة الكولو نيل قوم Gaume، وبعد وصول الامدادات أعطيت الأوامر بالقضاء على الثوار[2]، والقاء القبض عليهم ولعدم التكافؤ بين القوتين، قرر الثور الانسحاب نحو الجنوب، ومنه دخلوا الى التراب التونسي ، فتم القبض عليهم من طرف باي تونس، وسلمهم الى السلطات الفرنسية ، التي من جهاتها نفذت حكم الإعدام في حق قائد الثورة محمد أمزيان والبعض الاخر من الثوار صدرت في حقهم احكام تتراوح بين الأشغال الشاقة والسجن لسنوات[3] .

وكعادة فرنسا في معاقبة قادة المقاومات الشعبية، و الأعراش والقبائل المؤيد لها، قامت بتطبيق سياسة الردع والترهيب والقمع ضد الأعراش الموالية للثوار، فغارت على قطعان الماشية للثوار وفرضت ضريبة حرب تتراوح ما بين 10الى 20مرة قيمة الضريبة العادية سنوية السابقة، وكذلك المصادرة الجماعية لأملاك اولاد داود واولاد بو سليمان، حيث بلغت الأراضي المصادرة 2777هكتار[4].

---

[1] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، المرجع السابق، ص 115.

[2] – ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص305.

[3] – يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص242.

[4] – نفسه، ص244.

إن ثورة سكان الأوراس، التي ثارت ضد السياسة الاستعمارية ورفض الجور المسلط عليهم، وكذا نصرة الدين، فقد كانت محدودة المكان وقصيرة الأمد، حيث لم تدم أكثر من أسبوعين إلا أنها كان لها مدلولها التاريخي، والديني والسياسي في المنطقة وضلت منبعا للثائرين[1] .

III-3-هـ- ثورة الشيخ بوعمامة :

تعتبر ثورة الشيخ بوعمامة[2] في تاريخ المقاومات الشعبية في الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي، من أطول الثورات حيث امتدت من انطلاق ثورة أولاد سيد الشيخ 1864م، أين كان الشيخ بوعمامة يدعو الناس إلى الجهاد، من زاويته التي أسسها بمغرار التحتاني بنواحي عين الصفراء، وانظمت حوله القبائل كل من قبائل الرزينة وحمياني وأولاد جرير وبني جيل.

ومن أسباب هذه الثورة، هو مقاومة الاحتلال الفرنسي و إخراجه من أرض الجزائر، كونه استدمار للشخصية العربية الإسلامية، بالإضافة إلى بعض التصرفات ،التي قامت بها السلطات الاستعمارية في منطقتي البيض وأفلو متمثلة في منعهم من التنفل نحو الشمال في موسم الترحال، مما أدى الى موت مواشيهم وهذا في موسمي 1879-1880م و1880-1881م[3].

---

[1] – ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص305..

[2]– هو محمد بن العربي بن الشيخ بن الخرمة بن سيدي ابراهيم بن تاج، المشهور ببو عمامة، ولد بقصر الحمام بمدينة فقيق ،حوالي 1838م، حفظ القرآن الكريم، استقر الشيخ بوعمامة، بمغرار التحتاني، سنة 1875أنشأ به زاوية، والتف الناس حوله كزعيم روحي واكتسب ثقة القبائل الموالية له منها، العمور وحميان والأحرار وامتدت إلى القصور الجنبية :أنظر عثمان سعدي، المرجع السابق ص ص 602-603.

[3] – ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912**، منشورات المتحف الوطني لمجاهد، الجزائر 1996، ص ص93-94.

أما السبب الرئيسي الذي أشعل فتيل الحرب، وهو مقتل الضباط الفرنسي **واينبر وينر** رئيس مكتب المكاتب العربية بالبيض في 22افريل 1881، مع أربعة جنود الصبايحية من رفاقه، فكانت أول مواجهة بين الثوار والجيش الفرنسي، في يوم 27افريل 1881في معركة السفيسفة بين النعامة وعين الصفراء[1]، وقام الثوار بعدة عمليات ضد مراكز العدو الفرنسي تمثلت في حرق مزارع المستوطنين، وورشات استغلال نبات الحلفاء، وقطع خيوط التليغراف والسكك الحديدية، وفي 19ماي 1881وقعت معركة طاحنة بين الثوار وجيش العدو الفرنسي في موقعة المولاق، وقعت المعركة في مكان فسيح جدا بين سلسلتين جبليتين، يقع بقرب من منطقة قصر الشلالة بجبال القصور، فكان النصر حليف الشيخ بوعمامة بفضل التكتيك الحربي، الذي أستعمله الثور تمثل في السرع والإقدام مما سهل لهم التوغل في الصفوق الأمامية للعدو، وتمكن من القضاء على مدفعية العدو فنهزم الجيش الفرنسي[2].

ونضرا لضخامة الهزيمة في هذه المعركة، أخذا الشيخ بوعمامة يدعم صفوفه و يتقدم نحو الشمال ويدعو الناس إلى الانضمام إلى ثورته، واعتقل البعض من الذين رفضوا ذلك كقائد اغوية فرندة القايد الطيب بن حمو، ثم اطلق سراحهم ليستميلهم له وهو ما حصل فعلا[3].

امتاز بوعمامة عن بقية أقرانه، من قادة المقاومات الشعبية بسرعة التنقل، حتى نسب ذلك إلى الكرامات الشيخ التي تجعل العدو لا يراه، ومنهم من أرجعها إلى معرفته الجيدة بالمناطق الصحراوية والمسالك التي أوصلته إلى الشمال، وقسم جيشه إلى كتائب لسهولة التخفي عن العدو وسرعة تحقيق الهدف[4]

[1] – إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص95.

[2] – يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص ص 247-249.

[3] – ابراهيم مياسي: المرجع السابق، ص 98.

[4] – عثمان سعدي: المرجع السابق، ص605.

نظرا إلى شمولية الثورة وتوسعها اضطرت السلطات الفرنسية، إلى دعم قواتها بكتائب عسكرية في أواخر جوان 1881 لحماية التل ومنع انتشار الثورة إلى الشمال، ووزعت مراكز قواتها على المراكز الاستراتيجية بالنسبة لها، وضعت فرقة عسكرية بمنطقة الخيثر وأخرى في التيارت وأخرى بالبيض وغيرها[1]

رغم هذا الحشد العسكري إلا أن بوعمامة بقي يسيطر على المناطق الموالية له واكتفى الفرنسيون بالحفاظ على المناطق بوضع حاجز أمني و محاصرته، وإزاء هذا الضغط الفرنسي مما اضطره إلى الانسحاب نحو الجنوب، ومنه إلى منطقة فقيق بالمغرب فقل نشاطه، و بقيت القوات الفرنسية تلاحقه خلال سنة 1882م[2] .

وما إن استعاد نشاطه من جديد، في 16افريل 1882م حيث رد عليهم بهجوم عنيف في شط نقري، ضد فرقة عسكرية ضخمة مكلفة بحماية بعثة لرسم الخرائط العسكرية، ولم تتمكن الفرقة من الانسحاب إلا بصعوبة، وبعدها خاض الشيخ عدة معارك منها معركة وادي الشارف، في ماي 1882م واستشهد خلالها حوالي ثمانون ثائرا، وقتل ثمانية من الفرنسيين، ولقد أثرت هذه الهزيمة في قوة الثورة واستمرت المقاومة إلى غاية 1883م، وبعدها انتقل الشيخ إلى المغرب الأقصى واستقر به المقام بمنطقة العيون أين أسس زاويته إلى أن وافته المنية في 27اكتوبر 1905م[3].

من خلال تصفحنا لأحداث الثورة، نجد أنه رغم قلة العدة والعدد إلا أن ثوار الشيخ بوعمامة، استطاعوا أن يصمدوا ويهزموا العدو في أغلب المعارك، وأن أسبابها ماهي إلا

[1] – يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المرجع السابق، ص، ص 249-251.

[2] – نفسه، ص253.

[3] – عمار عمورة: **الموجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 158.

انعكاس لسياسة استعمارية برزت ملامحها في نظام مالي استعماري، تجلت آثاره في الضرائب اثقلت كاهل الأهالي، والجاعات حطمت مجتمعات برمتها، ونزع الملكيات شتتهم.

III-4-هجرة الأهالي :

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ بدايته انتهج سياسات عديدة، تمثلت في إكراه الأهالي والضغط عليهم بكل الوسائل التعسفية، مما أجبرهم على تغيير أماكن عيشهم نحو بلاد أخرى، كالهجرة نحو الشرق أو نحو فرنسا هروبا من حيف الاستعمار، ورفضا للعيش تحت حكم كافر حفاظا على دينهم[1]، فقد نزح في بادئ الأمر السكان المدن واتجهوا نحو المدن والمراكز التي كانت تحت سيطرة الأمير عبد القادر، ولم يهاجر في البداية إلا القليل من أولئك الذين لهم مال أو لهم العلم، وبذلك هاجر عدد من المثقفين والبرجوازيين الجزائريين إلى المشرق وهاجر بعضهم إلى المغرب وتونس[2].

وفي ضل متابعة المشايخ والمثقفين والأعيان والقادة السياسيين، من طرف السلطات الاستعمارية بتهمة التآمر ضد الدولة الفرنسية، وارتباطهم بالأتراك أو الانضمام إلى مقاومة الأمير عبد القادر، فاتجه أولئك إلى كل من الإسكندرية والحجاز كالباي مصطفى بومزراق، والمفتي محمد بن العنابي والمفتي مصطفى الكبابطي، اتجه إلى فرنسا حمدان خوجة ومصطفى بن عمر وحمدان بن أمين السكة، وغيرهم وهم الذين شكلوا لجنة معارضة للاحتلال، مما جعل الحاكم العام الفرنسي كلوزيل يقوم بطردهم[3] .

ولقد ساهم العديد من الأسباب في دفع بالعائلات الجزائرية إلى الهجرة، ومغادرة قراها ومدنها، فالظروف المعيشية وسياسة، ومصادرة الأملاك الوقفية، والارتفاع الفاحش للضرائب

---

[1] – عثمان سعدي: المرجع السابق، ص655.

[2] – أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،1996، ص193.

[3] – نفسه، ص ص 194 195.

وتنوعها، ومصادرة للأراضي الفلاحين، وكذلك قانون التجنيس الذي يمس بالأحوال الشخصية، فأصبح المخرج الوحيد للأسر والعائلات بعدما ضاقت بهم السبل هو الهجرة[1] .

شهدت الجزائر في الفترة من 1875الى 1898م هجرات إلى تونس والمشرق، وخاصة سوريا والحجاز، إذا فسرنا هجرة الأهالي بهذه الفترة الزمنية نجدها مرتبطة، بعدة أحداث جرت في الجزائر، نجد ما هو ناتج عن متابعات الحرب، ومنها ما نتج عن السياسة الاستعمارية كالقوانين التعسفية والردعية ضد الأهالي، منها قانون وارني الملكية الخاصة وقانون الأهالي وقانون الحالة المدنية والتجنيد الإجباري، إضافة الى قانون التجنيس(سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865)[2]، والمساس بالشريعة الإسلامية في الحملة التي شنت ضد القضاة المسلمين، وتذكر بعض التقارير الفرنسية أن بعد ثورة 1871م اضطر الكثير من الأهالي إلى الهجرة إلى المشرق، وأن في سنة 1888م هاجر من قسنطينة حوالي 261 شخصا إلى سوريا، وهجر الكثير من الفلاحين المتضررين من الجفاف وجور الضرائب المسلطة عليهم، وفي هذه السنة كذلك شهدت منطقة القبائل هجرات كبيرة باتجاه سوريا، إذ بلغ عدد العائلات المهاجرة حوالي 78عائلة و347 شخص[3].

إن الهجرات الجماعية للأهالي لم تكن مقصورة على الأشخاص فقط، بل مست حتى العائلات الكبيرة، في سنة 1899م هجرت أسر كبرى من مدينة مليانة، ومن سطيف في سنة 1910م، ومن قسنطينة سنة 1911م غادر الكثير من الأسر الكبيرة متجهة نحو سوريا والحجاز[4]، واستمرت حركة الهجرة في هذه السنوات حيث هاجرت العائلات بشكل جماعي

[1] – ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية** ،ج1،المرجع السابق، ص553.

[2] – نفسه، ص 554.

[3] – عمار هلالي: **الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق 1847-1918**، مجلة الثقافية، العد 82، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائرية، 1984م، ص ص90-91.

[4] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص123.

كهجرة سكان تلمسان، والتي أثارت مخاوف المجتمع الجزائري، وحتى السلطات الفرنسية والتي نتجت جراء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، ناهيك عن الوضع السياسي الذي تعيشه هذه العائلات من اضطهاد ومتابعات أمنية، ولقد ارتفع عدد المهاجرين الجزائريين إلى سوريا في سنة 1911م يقارب 28.000 مهاجر جزائري[1].

أما في ما يخص الهجرة إلى فرنسا، فاغلب الكتاب يرجعون بدايتها إلى السنوات الأولى من الاحتلال، ولم يحددوا سنة معينة كبداية الهجرة نحو فرنسا غير أن سنة 1871، وما نتج عنها من تحولات أمنية واقتصادية في الجزائر المستعمرة، بما فيها مصادرة الأراضي والارتفاع الفاحش للضرائب، مما أجبر سكان منطقة القبائل إلى الهجرة نحو فرنسا بأعداد كبيرة، هروبا من حيف الضائقة المالية التي أصابت السكان[2] .

ففي سنتي 1906و1907 وصل عدد المهاجرين من منطقة القبائل، إلى أكثر من 100شخص، بغرض العمل هناك في معامل الزيت والتكرير، وبعد ان لاحظا مسؤولي المؤسسات والمصانع الفرنسية جدارة اليد العاملة الجزائرية في العمل، فسعوا إلى استقطابها إلى فرنسا، برفع الأجور وتوفير مناصب العمل، وكان أغلب المهاجرين يعملون في مصانع الفحم ومصانع الغاز وفي المؤسسات كمنظفين في مصالح التنظيف، إلا أن المهاجرين في فرنسا كان مكوثهم مؤقت لم تكن إقامتهم تجاوز الثمانية عشر شهرا، ولقد بلغ عدد المهاجرين إلى فرنسا في الفترة من 1900 الى 1914م بحوالي 10آلاف مهاجر[3].

بالإضافة إلى الهجرة الى خارج البلاد فقد كان هناك نزوح من الريف الى المدينة نتيجة مصادرة الاراضي الريفية وقانون الغابات وتوفير الشغل بالمدينة حيث كان سكان الريف في

[1] – عمار هلالي: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2012،ص96.

[2] – ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار القصبة للنشر،الجزائر،2005، ص41.

[3] – شارل روبيرت اجيرون : الجزائريون وفرنسا ،ج2، المرجع السابق، ص 400.

الفترة ما بين السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر يمثلون 14 مرة من عدد سكان المدن أما في سنة 1914 فقد أصبح 07مرات من عدد سكان المدن[1].

ومن خلال هذا كله نستخلص أن الأسباب الرئيسية للهجرة ،كانت الضائقة المالية بالدرجة الأولى، فمعظمها الضرائب الثقيلة وعدم الاستفادة من الميزانية ،التي كانت توزع بشكل غير عادل، بالإضافة الى الأوضاع الاجتماعية المزرية، والبحث عن سبل العيش لتحقيق حياة أفضل مثل ما كان الحال في فرنسا .

III-5-انعكاساته على المستوطنين:

لقد أكسب التطور الزراعي للجزائر قبل الاحتلال شهرة كبرة، في امتلاكها أكبر منتوج للقمح، حتى أصبحت تلقب بمطمورة القمح، ولكن بعد الاحتلال الفرنسي تم التركيز على جعلها مملكة زراعية، وسوقا للمنتجات الصناعية الفرنسية بدون منافس، وهذا ما تطلب على السلطات الاستعمارية[2]، أن تنتهج سياسة مصادرة الأراضي الفلاحية وتمليكها للمعمرين، مما شجع على هجرات الأوروبية إلى الجزائر، وقامت ببناء مستوطنات فلاحية للمعمرين حيث سجلت بعض الإحصائيات أن في بداية سنة 1850م تم بناء حوالي 150 قرية فلاحية بما تغطي مساحة 427.604هكتار يعيش عليها 63.497 من الأوروبيين[3] .

ومع تزايد هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، تم إنشاء سنة 1860م حوالي 91 مستوطنة فلاحية، عدد المستوطنين الذين يسكنوها حوالي 103.322مستوطن، وبين 1861و1870 تم إنشاء سوى 23 قرية عدد المستوطنين بها حوالي 129898نسمة، أما بعد سنة 1871وبعد ما حدثت الانطلاقة الكبرى بما يسمى التهجير الفرنسي لسكان الا لزاز ولورين

[1] – الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص212.

[2] – احمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص126.

[3] – ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص417.

الى الجزائر، إذ انجزا ما بين سنة 1871و1880 207قرية يسكنها 195.418نسمة[1]، إن تنامي المستوطنين في الجزائر، وامتلاكها لأخصب الاراضي بفضل قوانين المصادرة والتمليك، وتقديم الحكومة الفرنسية المزيد من المساعدات والتشجيعات، لهم فطوروا المستثمرات الفلاحة بفضل التقنيات المتطورة والحديثة[2].

إلا أن المستوطنين يعتبرون الفلاحة والزراعة عبارة عن مشروعا تجاريا، وليست وسيلة عيش والهدف منها هو كسب أكبر قدر من الثروات، وليس تطوير الزراعة وتوفير ما يحتاجه الأهالي من حبوب ومحاصيل زراعية، فأهتموا بتطوير الزراعات التجارية ذات الربح السريع، إذ خصص نصف مليون هكتار من الأراضي الخصبة لزراعة الكروم، وبذلك أصبح إنتاج الحبوب يتناقص، الى حد أنه لا يكفي لسد حاجيات الأهالي الجزائريين بالرغم من أنهم بمثابة العصب المحرك للاقتصاد الفرنسي، كونهم اليد العاملة التي يعتمد عليها المستوطنين، ومن ناحية ثانية يعتبر الأهالي المصدر الوحيد للمداخيل من الضرائب بجميع أنواعها[3] .

وبناءً عن بعض الإحصائيات حول نسبة اليد العاملة الأوروبية في الجزائر، إذ نجدها في القطاع الزراعي، لا تتعدى 15% بينما في القطاع الصناعي، حوالي 28.6%وفي المجال التجاري والخدمات بلغت 57%، من إجمالي العمالة الأوروبية ورغم ذلك كانت تسيطر على أكثر من 55%من الإنتاج الكلي للجزائر، إن هذا التطور للدخل السنوي للمستوطنين أعطى لهم استقرار في الجزائر، فسكنوا المدن حيث بلغت نسبة وجودهم في المدن تفوق 82% وبالإضافة الى وبمساعدة البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية، فقد

[1] – ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص 418.

[2] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، المرجع السابق، ص260.

[3] – يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص33.

استولوا على التجارة الخارجية والداخلية، حيث حققوا مداخيل ضخمة من الخمور بلغت في سنة 1912، اكثر من 235.47مليون فرنك[1].

ففي سنة 1900صدر مرسوم سمح للمستوطنين بإنشاء ميزانية مستقلة، ومنفصلة عن الميزانية الفرنسية. إن هذا الاستقلال المالي أعطى لهم حرية بسط يدهم على الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، فمنحهم سلطة كاملة على الأهالي في الجزائر، وأصبحوا يتحكمون في زمام الأمور، وصاروا أسيادا والأهالي عبيدا لهم، وبذلك استولوا على جميع الوظائف العمومية وعلى المهن الحرة، ويحتكرون التجارة ورؤوس الأموال[2]، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الأوروبيين أصبحوا يشكلون مجتمعا مسيطرا على جميع المجالات، حيث يمثلون 95.8%من الإطارات العليا، و82.4%من الفنانين و86% من رؤساء المشاريع، فلهذا أصبح الكولون يتمتعون بمستوى معيشي راقي[3] .

إن تحسن الظروف المعيشية للمستوطنين، انعكست بالإيجاب على نموهم الديموغرافي فتشير بعض الإحصائيات السكانية، أن عدد الأوروبيين ارتفع من 483.465 أوربي سنة 1891الى حوالي 529.717 سنة 1896ثم الى 583.844أوروبي سنة 1901 بمعدل 20%من الزيادة[4]، ونتيجة تزايدهم المستمر وثراءهم الفاحش جعلهم يتمتعون بهيمنة سياسية لدى الحكومة الفرنسية، ويتدخلون في الشؤون الداخلية للجزائر، عن طريق الضغطات التي يفرضها نوابهم، الذين يمثلونهم في البرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسي، بالإضافة الى منحهم الاستقلال المالي، الذي من خلاله لا تستطيع الحكومة الفرنسية، التدخل في شؤونهم

[1] – شارل روبيرت أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص127.

[2] – ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري**، المرجع السابق، ص ص 136-137.

[3] – شارل روبيرت أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص128.

[4] – شارل روبيرت أجيرون: **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج1، المرجع السابق ، ص ص 958-959.

الداخلية، وفي نفس الوقت عملوا على جعل السلطة الفعلية في يد رؤساء البلديات، وذلك لخدمة مصالحهم[1] .

إن الأوروبيين الذين بالأمس قبل الاحتلال، كانوا من أدنى الطبقات الاجتماعية من متشردين وقابعي السجون، فقد أصبحوا أسيادا على أصحاب الأرض، وهذا بفضل السياسة الاستعمارية، وبما فيها المالية التي جعلت منهم قوة على حساب الأهالي، بفضل القوانين الزجرية كقانون الملكية وقانون الغابات والتجنيس، وارتفع اللامتناهي لقيمة الضرائب بجميع أنوعها، أصبحوا بفضلها يتمتعون بثراء وفي أرقى العيش، وبمرور الوقت تحصلوا على استقلالا ماليا وذاتيا، وبفضله أصبحوا يشكلون قوة اقتصادية وسياسية مما جعلهم يفكرون في الانفصال نهائياً عن فرنسا الأم[2] .

[1] – ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص 142.

[2] – ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري**، المرجع السابق، ص 136.

الخاتمة

حاولت فرنسا أن تخلق مستعمرة استيطانية رأسمالية، على غرار المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، إلا إنها اصطدمت مع المجتمع الجزائري ،الذي كان متماسكا من خلال التركيبة الاجتماعية، محافظا عن أصوله الدينية وبنيته القبلية فلذلك لجأت، إلى سَنّ مجموعة من القوانين والمراسيم، والتي كان لها دور كبير في تأسيس نظام مالي استعماري في الجزائر، من خلال مصادرة الأملاك الوقفية والاستحواذ عليها من طرف السلطات الاستعمارية، وكذا إنشاء منظومة ضريبية قوية متعددة ومنوعة، كان الهدف من ورائها هو خلق أكبر مورد من المداخيل المالية للخزينة العمومية، بالإضافة الى إرهاق كاهل الأهالي بها والضغط على رجال المقاومة.

ولحماية هذا النظام المالي سعت السلطات الاستعمارية، إلى سَنّ ترسانة من القوانين أخطرها قانوني الملكية، سيناتوس كونسيلت 1863م، وقانون وارني 1873، والذي نص على إقامة الملكية الفردية بدل الجماعية على حساب أراضي القبائل والأعراش، ولم تراعي السلطات الاستعمارية خصوصيات المجتمع الجزائري المسلم، بل قامت بنقل الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية من الجزائريين، إلى المستوطنين القادمين من أوروبا، حيث إن هؤلاء كانوا من أدنى الطبقات الاجتماعية في أوربا، (متشردين، مساجين ،بطالين ،متسولين) وعملت على مساعدتهم بكل الوسائل بمنحهم الأراضي مجانا وقروض بدون فوائد وخلق شبكة من المؤسسات المالية والبنوك.

– وموازاة مع القوانين التي سنتها السلطات الاستعمارية، من أجل حماية نظام مالي استعماري في الجزائر، بما فيها قوانين الضرائب والملكية الفردية، شجعت كذلك السلطات الاستعمارية عملية الاستيطان الأوروبي في الجزائر، فقامت باستحداث مستوطنات جديدة في المناطق ذات أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية، وكذلك الأراضي الخصبة، وقد عرفت عملية الاستيطان تسارعا كبيرا خاصة في عهد الجمهورية الثالثة بعد1870.

سعت السلطات الفرنسية منذ بدايتها، من أجل ربط النظام المالي في الجزائر بالنظام المالي في فرنسا، وجسدتها في 1881م من خلال إصدار قرارات الإلحاق، والتي تم بموجبها ربط كل المصالح في الجزائر بالوزارات في باريس، إلا إن هذا لقى معارضة شديدة من المستوطنين عن طريق ممثليهم في البرلمان الفرنسي، مدعين وراء ذلك بأن السلطات في باريس ليست لها دراية بما يجرى في الجزائر، وإن المصالح في الجزائر لابد أن تسير في الجزائر، والايرادات التي تجنى من الجزائر تنفق في الجزائر لا تذهب الى فرنسا.

إن الدعم الذي تلقاه المستوطنون من السلطات الاستعمارية، عن طريق سياسة التمليك الأراضي وبناء المستوطنات ،وبالإضافة إلى نفوذ الكولون داخل مراكز القرار الفرنسية، كل هذه الامتيازات جعلت من المستوطنين كقوى رأسمالية تتدخل في الشؤون الداخلية لتسيير المالي والإداري في الجزائر، ونشأ من جرائها صراع بين ما يمثلون الكولون والكتل البرلمانية الفرنسية داخل البرلمان ومجلس الشيوخ الفرنسيين .

ومنه تم إرسال لجان تحقيق برلمانية للتحقيق في شؤون الجزائر، وواقع الأهالي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لقت معارضة من المستوطنين لعدم تماشيها مع مصالحهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسة التي قامت بها الحكومة العامة في الجزائر، والمتمثلة في الإصلاح الضريبي الذي أثمر في الأخير بزيادة في الضرائب، وإضافة ضرائب أخرى على حساب الأهالي، الذين كانوا يدفعون الكثير ولا يقبضون منها إلا القليل بل يعتبرونهم كعبيد .

ومنه تم إنشاء مجالس نيابية مالية، يشكل المستوطنون الأوروبيون الأغلبية مقابل أقلية من الجزائريين المسلمين، وأمام هذا التفوق الكولونالي صاروا يطالبون باستقلال الميزانية الجزائرية عن الميزانية في فرنسا، وتم الحصول على مرسوم والذي تم بموجبه تحقيق الاستقلال المالي في 1900م، وأعطى الحرية المطلقة للمستوطنين من أجل السيطرة على زمام الأمور.

– إن النظام المالي الاستعماري الفرنسي بالجزائر، بالرغم من استعانته بالمؤسسات المالية كالبنوك وغيرها، إلا أنه لم يكتف بذلك بل أثقل الأهالي الجزائريين بمجموعة من الضرائب المرتفعة، لتغطية نفقاته في الجزائر، ولتحقيق المزيد من الربح وقد ظهر التمييز جلياً في معاملة السلطات الاستعمارية بالجزائر، للمستوطن وللأهالي الذين فرضت عليهم مجموعة من الضرائب الخاصة والمعروفة بالضرائب العربية، وغدا بذلك العنصر الأهلي أكبر مساهم في الخزينة والأقل استفادة منها.

– من خلال هذا كله نستنتج أن فرنسا جاءت إلى الجزائر من أجل البقاء وجعلها قطعة من فرنسا والدليل على ذلك تلك الأموال الضخمة التي أنفقتها على المشاريع في الجزائر بما فيها المستوطنات وتلك المنجزات التي سخرتها لخدمة المستوطنين.

– إن النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1870–1914م، خلف انعكاسات وخيمة على الأهالي فقد أدت إلى تفكيك البنية الاجتماعية، تراجع دور القبيلة وتراجع معها دور الأسر الكبيرة داخل المجتمع الأهلي، كما ساءت الحالة الاجتماعية للأهالي الجزائريين، فانتشرت الأوبئة والمجاعات وانخفضت القدرة الشرائية، نتيجة قلة المداخيل الشيء الذي أدى إلى الهجرة خارج الوطن إلى كل من المشرق العربي وفرنسا.

– فكان رد فعل الشعب الجزائري إزاء هذا النظام المالي في الجزائر، هو القيام بعدت ثورات شعبية حمي وطيسها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مثل ثورة المقراني 1871م وثورة الأوراس 1879م وثورة بوعمامة 1881م، وأغلب أسبابها مصادرة الأراضي والضرائب المرتفعة ضد الأهالي.

وفي الأخير عكس ما جناه الأهالي كنتيجة من النظام المالي الاستعماري الفرنسي بالجزائر، تحول المستوطنون الأوروبيون من أولئك البؤساء المتشردين إلى أسياد يملكون أراضي شاسعة، من العقارات ويتحكمون في التجارة، وأصبحوا أصحاب قامات عالية في المستعمرة، يسيرون شؤون البلاد بل أكثر من ذلك أصبحوا يطالبون بالاستقلال عن فرنسا كمستعمرة حرة على غرار ما جرى في المستعمرات البريطانية بأمريكا الشمالية.

الملاحق

الملحق رقم (01): مبالغ الضريبة على العائلات والأهالي

اسماء القبائل	مبلغ الضريبة	اسماء القبائل	مبلغ الضريبة
العشا ش	6000فرنك	اولاد داود	1000فرنك
اولاد فاضل	4000فرنك	اولاد موض	1000فرنك
اولاد سعيد	4000فرنك	بنى معانة	1000فرنك
العمامرة	5000فرنك	بوزينة	1000فرنك
بني اوجانة	15000فرنك	ثاغروس	1000فرنك
اولاد فضالة	5000فرنك	الارباع	1000فرنك
اولاد عبدي	5000فرنك	/	/

أنظر: عبد الحميد زوزو الاوراس إبان الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)،تر ،مسعود حاج مسعود، ج1،مج الاول ،ديوان المطبوعات الجامعية 2010،ص96.

الملحق رقم(02) المبالغ التي تقتطع من الميزانية إلى بعض الاعمال الادارية لسنة 1865م

هذا الجدول يمثل تلك المبالغ التي تقتطع من الميزانية إلى بعض الاعمال الادارية لسنة 1865م، وهي كالتالي موضح في الجدول.

الادارة	المبالغ المالية المقتطعة من الميزانية
إدارة السجون	580000 فرنك
القضاء	949000فرنك
للتسيير الكاثوليكي (الديني)	1029000 فرنك

أنظر إلى

1- Morlan (p)legislation et règlementation de l'enseignement premiere publique de indigenes en Algérie 1903

الملحق الرقم 03: قيمة الايرادات المالي في الجزائر للفترة ما قبل 1870م

الجدول التالي يمثل قيمة الايرادات المالي في الجزائر للفترة ما قبل 1870م.

لسنوات	الايرادات المالية	السنوات	الايرادات المالية
1835-1830	1.500.000فرنك	1855-1850	15.700.000فرنك
1840-1835	1.900.000فرنك	1860-1855	19.800.000 فرنك
1845-1840	4.700.000فرنك	1865-1860	17.500.000 فرنك
1850-1845	12.800.000فرنك	1870-1865	14.500.000فرنك

أنظر إلى

Joseph boudot :op,cit,p18

الملحق رقم 04: النفقات المالية لسنوات (1830-1870)

الجدول التالي يبين النفقات المالية لسنوات (1830-1870)

لسنوات	النفقات المالية	السنوات	النفقات المالية
1835-1830	1.350.000فرنك	1855-1850	12.347000فرنك
1840-1835	1.650.000فرنك	1860-1855	15.982000فرنك
1845-1840	2.549.280فرنك	1865-1860	14.500200فرنك
1850-1845	9.782.000فرنك	1870-1865	14.800.000فرنك

أنظر إلى

Joseph boudot:op,cit,p23 .

ملحق رقم 05: الضرائب العربية وما تبعها من سنتيمات إضافية لمرحلة 1870-1900م.

هذا الجدول يوضح الضرائب العربية وما تبعها من سنتيمات إضافية لمرحلة 1870-1900م.

نوع الضريبة	قيمة الضريبة بالفرنك
ضريبة العشور	2.483.963فرنك
ضريبة الزكاة	2.606206فرنك
ضريبة الحكور	472.641فرنك
ضريبة اللزمة	915.118فرنك
السنتيمات الإضافية العامة	763.850فرنك
اشتراكات القياد	1.369780فرنك
الضرائب المحلية للبلديات	45898فرنك
المجموع العام	9.429.799فرنك

Joseph boedot:op,cit,p25

الملحق رقم 06: قيمة النفقات المالية للمرحلة الاولى (1870-1900) من فترة الحكم المدني المدروسة (1870-1914)

أما الجدول التالي يحتوي على قيمة النفقات المالية للمرحلة الاولى (1870-1900) من فترة الحكم المدني المدروسة (1870-1914)

السنة	النفقات بالمليون فرنك	السنة	النفقات بالمليون فرنك
1870	32.500.000فرنك	1890	48.000000فرنك
1875	25.500.000فرنك	1892	60.100.000فرنك
1880	31.900.000فرنك	1895	73.400.000فرنك
1885	41.900.000فرنك	1900	71.100.000فرنك
مجموع المبالغ المالية (1870-1900)		435.300.000فرنك	

-Joseph bequot:op,cit,p27

الملحق رقم 07: قيمة النفقات المالية الموزعة على الوزارات في الجزائر لسنة 1900م

الجدول التالي يمثل قيمة النفقات المالية الموزعة على الوزارات في الجزائر لسنة 1900م

الوزارة	قيمة النفقات المالية بالفرنك
وزارة الداخلية	24.594288فرنك
وزارة الاشغال العمومية	20.031000فرنك
وزارة التعليمات العمومية والفنون	6.624074 فرنك
وزارة التجارة والصناعة والبريد والبرق	6.117674قرنك
وزارة الفلاحة (الغابات)	3.047407 فرنك
وزارة العدل	2.622250فرنك
وزارة المالية	8.017131 فرنك
المجموع العام	71.053824فرنك

joseph boudot:op,cit,p57

الملحق رقم 08: قيمة أنواع الايرادات(العادية والاضافية) المالية لسنة 1902 م

الجدول التالي يمثل قيمة أنواع الايرادات(العادية والاضافية) المالية لسنة 1902 م

نوع الضريبة	مبلغ الضريبة بالفرنك
الضرائب والمداخيل	43.632.275فرنك
الضرائب على المشاريع الصناعية	5.673.984فرنك
مداخيل املاك الدولة	3672.087فرنك
المنتجات العادية	52.978.346فرنك
المنتجات المتعددة	0827.786فرنك
المصادر الاستثنائية	/ لا شيء
إيرادات إجبارية	6.212.201فرنك
إيرادات إضافية	3.117.747فرنك
المجموع العام	63.136.080فرنك

G,G,A, statistiques ,Anne (1902),op,cit,p09.

الملحق رقم 09: قيمة الايرادات المالية للمرحلة الاستقلال المالي(1901-1914)

الجدول الاتي يمثل قيمة الايرادات المالية للمرحلة الاستقلال المالي(1901-1914)

السنة المالية	الايرادات المالية	السنة المالية	الايرادات المالية
1901	57.885441فرنك	1908	115.186678فرنك
1902	63.136080فرنك	1909	113.978412فرنك
1903	71.304043فرنك	1910	125.985556فرنك
1904	69.896347فرنك	1911	141029548فرنك
1905	94.583580فرنك	1912	146784095فرنك
1906	95.343517فرنك	1913	159.882541فرنك
1907	106.415604فرنك	1914	131.727948فرنك

الملحق رقم10: قيمة النفقات العادية والاضافية والمجموع العام ما تنفقه الخزينة في الفترة (1901-1914)

الجدول التالي يوضح قيمة النفقات العادية والاضافية والمجموع العام ما تنفقه الخزينة في الفترة (1901-1914)

السنة	النفقات المالية العادية	النفقات المالية الاضافية	المجموع العام للنفقات
1901	54184065فرنك	لا شيء	54.184065 فرنك
1902	53.829299فرنك	03.117747فرنك	56.947146فرنك
1903	55813147فرنك	05.982.975 فرنك	61.795122فرنك
1904	54799327فرنك	07692548فرنك	62.491875فرنك
1905	81314865فرنك	09438418فرنك	90.658721فرنك
1906	81314865فرنك	09298960فرنك	90613825فرنك
1907	88304521فرنك	11.581979فرنك	99886500فرنك
1908	93913407فرنك	14.164.628فرنك	108.078.035فرنك
1909	96513002فرنك	14.319.507فرنك	110.832.509فرنك
1910	96.117722فرنك	21.458.311فرنك	117.576.031فرنك

1911	101024906فرنك	24.061.309فرنك	125.086.215فرنك
1912	103235689فرنك	22.812.121فرنك	125.047.810فرنك
1913	114.704.469فرنك	28.884.078فرنك	143.588.547فرنك
1914	117.705.157فرنك	27.960.163فرنك	145.665.320فرنك

G,G,A, statistiques ,Anne (19011914),op,cit,p09

الملحق رقم11: الإحصائيات المالية من الايرادات والنفقات وفائض الميزانية للسنوات المرحلة الاستقلال المالي (1901-1914)

الجدول يوضح الإحصائيات المالية من الايرادات والنفقات وفائض الميزانية للسنوات المرحلة الاستقلال المالي (1901-1914).

السنة	الايرادات المالية	النفقات المالية	فائض الميزانية
1901	57.885441فرنك	54.184065فرنك	3.701376فرنك
1902	63.136080فرنك	56.947146فرنك	6.188934فرنك
1903	71.304043فرنك	61.795122فرنك	9.244831فرنك
1904	69.896347فرنك	62.491875فرنك	7.404472فرنك
1905	94.583580فرنك	90.658721فرنك	3.924859فرنك
1906	95.343517فرنك	90.613825فرنك	4.734692فرنك
1907	106.415604فرنك	99.886500فرنك	6.529104فرنك
1908	115.186678فرنك	108.078035فرنك	7.108643فرنك
1909	113.978412فرنك	110.832509فرنك	3.145903فرنك
1910	125.985556فرنك	117.576031فرنك	8.263975فرنك
1911	141.029548فرنك	125.086215فرنك	15.943333فرنك
1912	146.784095فرنك	125.047810فرنك	20.710685فرنك
1913	159.882541فرنك	143.588547فرنك	16.293994فرنك
1914	131.727948فرنك	145.665320فرنك	13.937372-فرنك

G,G,A, statistiques ,Anne (1901-1914),op,cit,p09.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا – المصادر العربية

1- بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920-1936)**، ط2، منشورات السائحي، الجزائر،2010 .

2- بن عثمان خوجة حمدان: **المرآة**، تقديم وتعريب، محمد العربي الزبيري، الجزائر ،1975م.

3- عباس فرحات: **تشريح حرب**، تر، أحمد منور، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

4- العنتري صالح: **مجاعات قسنطينة**، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974.

5- الفاسي علال: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط، ج، مؤسسة علال الفاسي ،ط6، مصححة، الدار البيضاء، المغرب،2003.

6- المدني احمد توفيق: **كتاب الجزائر**، دار المعارف البليدة، الجزائر، ط،1962م.

7- (ـــــ،ـــــ): **هذه الجزائر**، دار البصائر، الجزائر،2009.

ثانيا- المراجع العربية:

1- أجيرون شارل روبيرت: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**م، ج2، ترجمة محمد حاج مسعود، علي بالعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007.

2- (ـــــ،ـــــ): **الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919م**، ج1، ترجمة محمد حاج مسعود، أيكلى، دار الرئد للكتاب، الجزائر،2007.

3- (ـــــ،ـــــ): **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس،1982م.

4- الأزرق مغنية: **نشوء الطبقات في الجزائر**، ترجمة كرم سمير، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1980.

5- برنيار اندري وأخرون: **الجزائر بين المضي والحاضر**، ترجمة: اسطمبولي رابح و منصف عاشور، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،1984.

6- بن أشنهو عبد اللطيف :**تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962م**، ترجمة نخبة من الأساتذة، ش، و، ن، ت، الجزائر،1979م.

7- بن خلف عبد الوهاب: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار طليطلة، الجزائر،2009.

8- بن داهة بن عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج1**، طبعة خاصة، دار الحكمة، الجزائر،2008م.

9- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، الجزائر،1997.

10- بوعزيز يحي: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1980.

11- (ـــــ،ـــــ): **ثورة 1871- دور عائلة المقراني والحداد**، ش، و، ن، ت، الجزائر، د، ت.

12- (ـــــ،ـــــ): **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2007.

13- تاوتي الصديق: المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة منفية،ط1، تقديم: ابو عمران الشيخ، ترجمة يحي بوعزيز، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

14- تركي رابح: **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتعريب في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981.

15- حسن مصطفى حسين: **المالية العامة**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، ساحة بن عكنون، الجزائر، 2002.

16- زوزو عبد الحميد: **ثورات الاوراس 1879م**، ط1، مؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر،1986.

17- سعد الله ابو القاسم: **أبحاث آراء في تاريخ الجزائر**، ج1، ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1996.

18- (ـــــ،ـــــ): **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)**ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي بيروت، لبنان 1992.

19- (ـــــ،ـــــ): **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج2، ط4، منقحة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

20- (ـــــ،ـــــ): **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان ،1998.

21- سعدي عثمان: **الجزائر في التاريخ من العصور القديمة وحتى 1954**، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

22- سيدي صالح حياة: **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر (1870-1895)**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.

23- شماس لعيسى: **مدخل الى علم الأ نثر بولوجيا**، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2004

24- صاري جيلالي، قدا ش محفوظ: **الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية (1900-1954)**، ترجمة عبد القادر بن حرات، م، و، ك، الجزائر، 1987.

25- عاشور موسى: **أساليب الاستعمار والاستلاء على الاوقاف إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)**،ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007..

26- العسلي بسام: **محمد المقراني وثورة 1871ال**جزائرية، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، د، ت .

27- عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، ط2، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر،2002.

28- غربي الغالي وأخرون :**العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، سلسلة المشاريع للبحث منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954،طبعة خاصة ،بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر،2007.

29- غلاب عبد الكريم :**قراءات جديدة في تاريخ المغرب العربي** ،ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2005.

30- فركوس صالح: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق م-1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2003.

31- قنان جمال: **التوسع ظاهرة تسلطية عدوانية، أعمال الملتقى الدولي حولى الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي**، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

32- مياسي ابراهيم: توسع **الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912م)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، 1996.

33- نزار حامد عبد المجيد: **مبادئي المالية العامة**، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1988.

34- هلالي عمار: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918م**، ط1، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2012.

ثالثا- الرسائل الجامعية

1- بن شاوش أحمد: **التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1870)**، رسالة لنيل درجة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر ،2007-2008.

2- دحماني توفيق: **الضرائب في الجزائر 1792-1867**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2007-2008.

3- رواحنة عبد الكريم: **السياسة الاقتصادية في الجزائر (1870-1939)**، مذكرة لنيل درجة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2014.

4- عمري الطاهر: **دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار**، رسالة لنيل درجة الماجيستير قسم التاريخ جامعة قسنطينة ، 1998-1999.

5- كواشي عتيقة: **اللامركزية الادارية في الدول المغاربية** رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر 2010-2011

رابعا- المصادر الاجنبية:

الكتب:

1- Hess jean : **la vérité sur l'Algérie** ,librairie universelle,33Rue de Provence paris 1905
2- joseph boudot: **Régime financier de l'Algérie, Thése ,pour le doctorat és sciences politiques et Economiques**, université de paris ,faculte de droit, Imprimerie Berger levrault et,1900,
3- Leon Bequet et Marcel Simon :**Algérie gouvernement Administration, législation, Répertoire du drot**, Administratif ton 1,Sosiéte d'imprimerie et librairril administratives ,paris,1883.

4- Morlan (p)**:législation et règlementation de l'enseignement primaire public de indigènes en Algérie 1903.**

5- Rouyer Len**: letter Algerians budget Algérien, colonisation enqutt parlementaire,juin,1900**

2- منشورات الحكومة العامة:

1- Conseil supérieur de gouvernement **session ordinaire aneé(1860-1870)procès ,Verbaux ,Algérie ,ministère de l'enterreur ,Bulletin official(1860-1870),Akbar,22em année 14/02/1860,Algérie**

2- Conseil supérieure de gouvernement de Algérie: prévisions budgétaires, imprimerie du gouvernement General boulevard République , gallérie de lexposition,1886.

3- Ministère de finances de France **:Bulletin de Statistique et de législations compare ,Ministère des finances1901,imprimerie national, Paris ,1901.**

4- G,G,A, **:projet de loi limmatriculatiion de lapropretier foncier en Algérie** expose des motif exprimeur du gou vernement général isly 03place Bugeaud 1907.

5- G-G-A**: Statistique financière en Algérie du Nord et territoires de sude année,1904.**

6- G-G-A**: Statistique financer en Algérie année 1914**

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان **الصفحة**

الإهداء

الشكر والعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة.....01

الفصل الأول :النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر(1830-1870)

ا-1-مفهوم النظام المالي.....09

ا-2-هياكل النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1830-1870).....09

ا-2-1-الخزينة العمومية 09

ا-2-2-الإدارة المالية.....10

ا -3 تأسيس النظام المالي الاستعماري الفرنسي في الجزائر (1830-1870).....11

ا-4-الميزانية العمومية(1830-1848).....14

ا-4-1-تعريف الميزانية.....14

ا-4-2-اقسام الميزانية.....15

ا-5-الايرادات المالية للخزينة العمومية (1830-1870)م.....16

ا-5-1-مداخيل الاوقاف.....17

I-5-2-المنظومة الضريبية.....18

I-5-2-1-الضرائب العربية.....19

I-5-2-2-الضرائب الاوروبية.....22

I-5-3-الأموال المستحوذ عليها من خزينة الجزائر بداية الاحتلال.....25

I-6-مرحلة تطور النظام المالي (1848-1858).....26

I-6- النفقـــــــــات المالية(1848-1858).....27

I-7-مرحلة تنظيم الميزانـــــــيات(1858-1870).....29

I-7-1-نظيم ميزانيات المقاطعات (1830-1870).....30

الفصل الثاني: النظام المالي الاستعماري في الجزائر في فترة الحكم المدني قبل1914

II-1- مرحلة التحول من الكم العسكري إلى الحكم المدني 38

II-2-نفوذ المستوطنون داخل سلطة القرار الفرنسية.....39

II-3-مرحلة سن القوانين (1870-1881).....41

II-4-مرحلة اللجان البرلمانية(1874-1892).....44

II-5-تأسيس المجالس النيابية المالية.....49

II-6-نظام الميزانـــــــــــية(1870-1900).....51

II-7-المداخيل المالية لميزانيات(1870-1914).....55

II-7-1-نظام الضرائب لميزانيات (1870-1914).....55

II-7-2-المؤسسات المالية 62

II-8-النفقات المالية (1870-1914).....68

الفصل الثالث: انعكاسات النظام المالي الاستعماري على الاهالي والمستوطنون في الفترة(1870-1914):

III-1-تحطم بنى المجتمع الجزائري.....75

III-2-تدهور الوضع الاجتماعي الأهلي.....78

III-3-استمرار المقاومات الشعبية.....81

III-4-هجرة الأهالي.....95

III-5- انعكاساته على المستوطنين.....98

الخاتـــمة.....103

المـــلاحق.....107

قائمة المصادر والمراجع 114

فـــهرس الموضوعات 121